ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

فبراير 2024

إعادة توجيه البوصلة

تحولات العام الثاني من الحرب الروسية الأوكرانية

ecss.com.eg

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

المدير العام

د. خالد عكاشة

نائب المدير العام

اللواء محمد إبراهيم

المستشار الأكاديمي

د. عبد المنعم سعيد

تحرير

د. مها علام

المشاركون

الشيماء عرفات

آية عبد العزيز

بسنت جمال

د. سامح شعبان

محمد منصور

مينا عادل

د. مها علام

إخراج فني

عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

04

مقدمة

06

"التكيف القتالي".. تحولات ساحة الحرب الروسية الأوكرانية على مدار عامين

15

انتصارات رمزية.. روسيا وأصداء تحولات العام الثاني من الحرب

26

تعثر واضح.. انحصار مكاسب كييف خلال العام الثاني للحرب

35

مخاطر مُحتملة.. التهديدات النووية على مدار عامين من الحرب الروسية الأوكرانية

43

الورقة النووية في ظل عامٍ ثانٍ من الحرب الروسية الأوكرانية

45

من الحزم إلى الارتباك.. التعاطي الأمريكي مع الحرب الروسية الأوكرانية خلال العام الثاني

55

"الإرهاق الأوروبي".. حدود التغير في الموقف الأوروبي خلال العام الثاني من الحرب

63

تحولات لافتة.. اتجاهات الاقتصادين الروسي والأوكراني خلال العام الثاني من الحرب

مقدمة

تجاوزت الحرب الروسية الأوكرانية عامها الثاني منذ اندلاعها في 24 فبراير 2022، وقد شهدت -خلال هذا العام- عددًا من التطورات، لعل أبرزها تحول الحرب إلى «مأزق» بسبب حالة الاستنزاف التي وصلت إليها، وذلك بالاستناد إلى وضع «الجمود» الذي يشهده الميدان، كنتيجة لعدم قدرة طرفي الحرب على تحقيق اختراق مؤثر على الجبهة يؤدي إلى إعادة تأطير معادلة التفاعلات التي تحكم المشهد. وهو الأمر الذي ساهم -فيما يبدو- في تراجع الزخم والاهتمام حول الساحة الأوكرانية، وبالأخص مع اتجاه الوضع في الشرق الأوسط نحو الاشتعال كنتيجة لعملية «طوفان الأقصى» التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023، وما تبعها من عدوان إسرائيلي غاشم على قطاع غزة.

استمرت الحرب الروسية الأوكرانية خلال عامها الثاني في التأكيد على محورية القوة العسكرية وتوظيفها كضامن للدفاع عن المصالح الحيوية للدول، انطلاقًا من كون امتلاك القوة العسكرية يُعد محددًا رئيسًا لقدرة الدولة على التأثير أو على الأقل ضمان البقاء، وكذا الدفاع والمقاومة حال التعدي عليها. إلا أن العام الثاني قد بلور درسًا جديدًا مفاده ضرورة امتلاك القدرة على «التكيف» مع التطورات الجارية في الميدان، بما يضمن ليس فقط تعزيز المكاسب، وإنما تقليل الخسائر.

وفي ضوء التطورات التي شهدها العام الثاني، سعت روسيا إلى تحقيق أقصى استغلال ممكن لهذه التطورات، ليس فقط في ساحة الحرب الأوكرانية، وإنما على الأصعدة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية أيضًا. وفي المقابل، وعلى الرغم من الدور الهائل الذي لعبه الدعم الغربي لأوكرانيا في مواجهة الاجتياح الروسي لأراضيها، وتعزيز قدراتها على الصمود، واسترداد بعض أراضيها، إلا أن فشل الهجوم الأوكراني المضاد قد وضع علامات استفهام حول جدوى هذه المساعدات واستمرارها.

لا يزال البعد النووي في الحرب الروسية الأوكرانية يمثل أحد الأبعاد الرئيسة التي يصعب إغفالها أو تجاهلها. إذ شهد العام الأول للحرب تهورًا واضحًا في التلويح بورقة «الخيار النووي»، أما العام الثاني للحرب فقد عايش وضعًا أكثر تعقلًا في التعامل مع هذه الورقة. وعلى الرغم من تراجع التوقعات بشأن وقوع تصعيد نووي، في ضوء إدراك جميع الأطراف لخطورة مثل

هذه الخطوة على العالم أجمع، إلا أن مسألة الأمان النووي المتعلق بالمحطات النووية الأوكرانية تمثل الشاغل الرئيس في هذا الصدد، وخاصة الوضع المرتبط بمحطة «زابوريجيا».

وفيما يتعلق بالموقف الأمريكي من تطورات العام الثاني من الحرب، يتضح أن التعامل الحازم عبر استراتيجية متكاملة الذي تبنته واشنطن خلال العام الأول، قد شهد بعض التراجع في ضوء عدد من المتغيرات ينصرف جانب منها إلى الداخل الأمريكي وما يعانيه من انقسام حول الدعم المقدم لأوكرانيا سواء على المستوى السياسي أو الشعبي، ويستند بعضها الآخر إلى التطورات العنيفة التي يواجهها الشرق الأوسط والتي يرتبط بها الدعم الأمريكي «اللا محدود» لإسرائيل.

هذا، وقد فرضت الحرب الروسية الأوكرانية على الدول الأوروبية عددًا من التحديات التي مثلت اختبارًا حقيقيًا لمنظومة الأمن الأوروبي، بطريقة دفعت -بشكل قوي- إلى ضرورة إعادة النظر في معادلة الأمن عبر الأطلسي. في ضوء ذلك، فقد شهد العام الثاني من الحرب اضطرابًا واضحًا في الدعم الأوروبي لأوكرانيا، بالرغم من تواضع هامش التغير في حجم المساعدات المقدمة لأوكرانيا حتى الآن. إلا أن التحديات المتداخلة والمركبة التي تواجهها الدول الأوروبية قد تدفع باتجاه إعادة النظر في حجم هذه المساعدات واستدامها.

وعلى الجانب الآخر، فقد جاء العام الثاني من الحرب حاملًا تحديات جديدة أمام الاقتصاد الأوكراني نتيجة لاستمرار الحرب وعدم وضوح الرؤية بشأن الدعم الغربي وكذلك أمام الاقتصاد العالمي، مما فرض قيودًا على معدلات نموه وحركة التجارة العالمية، وفي المقابل، كافح الاقتصاد الروسي من أجل التخفيف من تأثيرات العقوبات الأجنبية على القطاعات المختلفة، مما أسفر عن تحقيق معدلات نمو إيجابية والحفاظ على استقرار الروبل الروسي، إلا أن استمرار هذه التحولات التي طرأت على الاقتصاد الروسي والأوكراني والعالمي يُعد أمرًا غير مضمون نظرًا لحالة الضبابية وعدم اليقين التي يشهدها العالم.

واستنادًا إلى ذلك، يهدف هذا الإصدار إلى تقديم تحليلات بشأن التحولات التي انتابت المشهد المعقد المرتبط بالحرب الروسية الأوكرانية بعد مرور عامها الثاني، وكذا تفكيك الأبعاد المتداخلة والمركبة لها والتداعيات التي ارتبطت بها.

"التكيف القتالي"..

تحولات ساحة الحرب الروسية الأوكرانية على مدار عامين

مينا عادل

باحث ببرنامج الأمن وقضايا الدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> فإن الوضع العسكري والميداني لساحة الحرب الروسية الأوكرانية يعكس قدرة كبيرة لدى الطرفين على التكيف

تتسم الحرب الروسية–الأوكرانية بديناميكية شديدة، مغايرة تمامًا لما حدث في المعارك السابقة خلال عام 2014 عندما اجتاح الجيش الروسي جزيرة القرم حيث انسحبت القوات الأوكرانية بعد معارك محدودة، في حين قوبل الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية، الذي اندلع في 24 فبراير 2022، بصمود بين صفوف القوات الأوكرانية، وبالأخص القوات الجوية في بداية المعركة، بهدف صد الهجوم الروسي الخاطف والكاسح، والذي شبهته بعض التحليلات بالهجوم الألماني على الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، والذي عرف بهجوم «البرق». ومع تزايد الخسائر الروسية في بداية المعركة استطاع الجيش الأوكراني أن يتماسك، ويستعيد قدرته على القيادة والسيطرة بفضل الدعم اللوجستي والاستخباراتي الذي قدمه حلف شمال الأطلسي «الناتو»، والذي كان سببًا مباشرًا لتعزيز

قـدرة الجيـش الأوكرانـي علـى التحـول السـلس مـن الدفـاع عـن المـدن إلـى الهجـوم علـى الخطـوط الروسـية، والنجـاح فـي تنفيـذ بمـا يعـرف باسـتراتيجية «التـآكل» عبـر عمليـات اسـتنزاف واسـعة انتهـت بنجـاح الهجـوم المضـاد الأول فـي سـبتمبر2022.

وهـو الأمـر الـذي حمـل انعكاسـات سـلبية علـى روسـيا أفضـت إلـى تغييـر بعـض القـادة إلـى أن تقلـد الجنـرال الروسـي المحنـك «سـيرجي سـورفيكين» القيـادة، ليقـوم بتغييـر جـذري فـي الخطـط الروسـية، مثلـت نقطـة تحـول فـي الحـرب وصـولًا إلـى العـدوان الإسـرائيلي علـى غـزة، ومـا حملـه مـن تداعيـات مؤثـرة علـى الدعـم الـذي تحظـى بـه السـاحة الأوكرانيـة. وبشـكل عـام، تُقـدم الحـرب الروسـية الأوكرانيـة نموذجًـا واضحًـا للحـروب الحديثـة التـي تعتمـد بشـكل كلـي علـى نظريـة «التكيـف»، ليس فقـط علـى مسـتوى التخطيـط والتكتيـكات، ولكـن أيضًـا علـى مسـتوى التصنيـع العسـكري، وإدخـال العديـد مـن المنظومـات التسـليحية المتطـورة فـي الميـدان. وهـو الأمـر الـذي يثيـر التسـاؤل بشـأن حـدود التغيـر التـي انتابـت سـاحة الحـرب الروسـية الأوكرانيـة خلال عامهـا الثانـي، وتركيـزًا علـى حـدود التكيـف التـي أبداهـا أطـراف المعركـة طبقًـا لتطـورات الميـدان.

التكيف الميداني الروسي

اسـتطاعت القـوات الروسـية أن تحقـق النجـاح علـى المسـتوى الاسـتراتيجي، مـن خلال تعديلات تدريجية علـى مـدار الحـرب، ومنهـا:

تعديـل علـى مسـتوى القيـادة: منـذ أبريـل 2022، عندمـا تـم تغييـر المفهـوم النظـري للقيـادة المشـتركة، إلـى إسـناد العمليـة لقائـد واحـد لاتخـاذ القـرارات، بمـا انعكـس علـى المسـتوى الميدانـي بتنسـيق المجهـود العسـكري بيـن القـوات فـي الشـمال والشـرق والجنـوب بـدلًا مـن قيـام كل قطـاع بعمليـات منفصلـة غيـر منظمـة ومشـتتة، وهـو مـا كان لـه أثـر إيجابـي علـى العمليـات الهجوميـة تحديدًا، واحتـلال المـدن الكبيـرة فـي الشـرق، مثـل: «سيفيرودنتسـك» فـي منتصـف عـام 2022.

تعديـل علـى المسـتوى التكتيكـي: للقيـام بالقتـال قريـب المـدى فـي العمليـات الهجوميـة، اعتمـد الجيـش الروسـي علـى مفهـوم «الأسـلحة المشـتركة»، وهـي قـوة عسـكرية بحجـم كتيبـة مقاتلـة مختلفـة الأسـلحة، وقـد أدت إلـى ضعف تقديـم الزخـم المناسـب للمجهـود الهجومـي علـى القـوات الأوكرانيـة مـع سـوء التنسـيق مـع الطيـران القـاذف المقاتـل، وهـو الأمـر الـذي تغيـر فـي عـام2023، إذ تـم اعتمـاد مفهـوم جديد يعـرف بـ «العاصفـة البشـرية»، والتـي تعنـي قيـام قـوات الاحتيـاط المدربـة بالهجـوم علـى شـكل موجـات متلاحقـة لاسـتنزاف الدفاعـات الأوكرانيـة، يليـه الهجـوم بواسـطة القـوات الروسـية الخاصـة عاليـة التدريـب للإجهـاز علـى النقـاط الدفاعيـة الأوكرانيـة المنهكـة. إلا أن اسـتخدام هـذا المفهـوم ليـس جديـدًا علـى العقيـدة الروسـية، إنمـا هـو اسـترجاع لنقطـة قـوة القـوات السـوفيتية فـي الحـرب العالميـة

الثانية، وهو التفوق العددي مع بعض التعديلات ليتناسب مع الحروب الحديثة. ويدين الجيش الروسي لقوات «فاجنر» التي أعادت استخدام هذا المفهوم أولًا في الاستيلاء على مدينة «باخموت» من خلال التعاقد مع المرتزقة، وإخراج المسجونين لتكوين قوة بشرية ضخمة أتاحت إمكانية استخدامها بهذا الشكل -حتى وإن كانت سيئة التدريب والتسليح بالمقارنة مع الجيش الروسي- لكن هجماتها المتلاحقة كان لها أثر سلبي على المستوى العسكري والمعنوي للقوات الأوكرانية آنذاك.

تعديلات دفاعية جذرية: متمثلة في خط دفاعي معقد عملت القوات الروسية على إتمامه، خلال الفترة ما بين نهاية عام 2022 وبداية عام 2023، وعُرف باسم «خط سوروفيكين» ، ويحتوي على 7 طبقات بداية من حقول الألغام الكثيفة، والعوائق الإسمنتية التي تعرف باسم «أسنان التنين» والخنادق وغيرهم من الموانع المستحدثة وصولًا إلى التحصينات الإسمنتية، ومرابض الصواريخ المضادة للدبابات، مع تدعيم هذه الشبكة الدفاعية بالطائرات الهليكوبتر الهجومية من طراز « كا - 52 ومي- 28» ، التي نجحت في اصطياد المدرعات الأوكرانية الواحدة تلو الأخرى بواسطة الصواريخ الموجهة من طراز «فيخر» في مهمات «القنص الانتقائي» ، بجانب استخدام المسيرات الانتحارية من الفئة الجديدة «FPV» ، والذخيرة المتسكعة المعتادة مثل: مسيرات «لانسيت» ، ومنظومات المدفعية المعتادة والصاروخية سواء أكانت الموجهة أو غير الموجهة للإجهاز على أي قوات أوكرانية متقدمة، مما ساعد على فشل الهجوم الأوكراني المضاد الذي تبنى استراتيجية الهجوم المدرع السريع ذي الزخم الكبير.

تكيف على مستوى المنظومات التسليحية: وقد برز ذلك في إضافة المزيد من التدريع على بدن الدبابات والمدرعات الروسية كدرس مستفاد من معركة «كييف» ، بعدما مُنيت القوات الروسية المدرعة بخسائر فادحة نتيجة لاستخدام القوات الأوكرانية الصواريخ المضادة للدبابات من طراز «جافلين» ، والمسيرات الانتحارية من فئة «FPV» ، فكان التكيف هو تحديث الدروع التفاعلية الروسية، وإضافة «الأقفاص الحديدية» التي غرضها تقليل خطر الذخائر الموجهة والمسيرات

> انخفاض معدلات الدعم التسليحي واستدعاء الاحتياط للجانب الأوكراني، وهو ما سيمثل تحديًا كبيرًا أمام حلفاء أوكرانيا الغربيين

الانتحارية من خلال إعطابها وتقليل الضرر الناتج عنها. بجانب التوسع في استخدام منظومات الحرب الإلكترونية المختلفة بدءًا من البنادق إلى المنظومات المحمولة على عربات مدرعة، ونشرها بشكل موسع لتغطية الخطوط الأمامية للقوات الروسية. وقد نجحت هذه المنظومات في تحييد العديد من الذخائر الأوكرانية الموجهة، مثل: صواريخ «هيمارس»، والقنابل الموجهة «JDAM- ER»، مع تشويش الاتصالات بين الفرق الأوكرانية وعزلها، مما ساعد على تشتيت المجهود الهجومي للقوات الأوكرانية. لذلك، تبدو هناك دائمًا أولوية قصوى للقوات الأوكرانية لمحاولة استهداف هذه المنظومات بواسطةالمدفعيةبعدتحديدمواقعهابدقة.

وفي السياق ذاته، كان التكيف الروسي حاضرًا بقوة في سلاح الجو، إذ تم تغيير الخطط التكتيكية من الاختراق العميق للخطوط الدفاعية الأوكرانية، إلى استخدام الذخائر الموجهة من خارج مدى الدفاعات الأوكرانية باستخدام الصواريخ الموجهة، وبالأخص من الفئة «الفرط صوتية» مثل «كينجال»، وصواريخ تتجاوز سرعتها سرعة الصوت من طراز « كا إتش- 31» بجانب صواريخ الكروز الجوالة من طراز «كا إتش- 101»، وإضافة تعديلات جديدة تمكنها من خداع الدفاعات الأوكرانية من خلال إطلاق شرك حراري/ راداري، مع التوسع في استخدام القنابل الانزلاقية الموجهة بعيدة المدى من طراز «UMPK» التي كانت سببًا مباشرًا لطلب قيادة سلاح الجو الأوكراني طائرات مقاتلة حديثة من طراز «إف- 16»، من أجل إيقاف هذا الخطر عبر إسقاط الطائرة الحاملة لهذا النوع من القنابل، بجانب تطوير نسخ جديدة من طائرات مسيرة انتحارية بعيدة المدى، مثل: «شاهد238-» ذات المحرك النفاث.

تكيف على مستوى التصنيع العسكري: قامت روسيا برفع ميزانيتها للإنفاق العسكري ليصل إلى (6.5%) من الناتج المحلي بزيادة (68%) عن العام السابق، وهو ما انعكس على إنتاج العديد من الذخائر، وقطع الغيار لاستدامة الدعم اللوجستي للوحدات القتالية في الميدان، بالتزامن مع القدرة الكبيرة على استدعاء المزيد من جنود الاحتياط لتقديم الزخم المناسب لتدعيم كافة صفوف القوات الروسية، وتعويض الخسائر المختلفة على المستوى التسليحي والكادر البشري بجانب الاستعانة بإيران، وكوريا الشمالية في الإمداد بالمزيد من المنظومات التسليحية الأقل تكلفة والمتوافقة تمامًا مع المنظومات الروسية، والتي تتيح رفاهية استهلاك أعداد كبيرة منها لاستنزاف الدفاعات الأوكرانية المتطورة، وتشمل: «الصواريخ الباليستية التكتيكية والمسيرات الانتحارية».

التكيف العملياتي: للاستنزاف والتفوق على المنظومة الدفاعية الأوكرانية الطبقية، ومنظومات القيادة والسيطرة المعززة بشبكة الرصد، والتعقب من أسطول «الناتو» الاستطلاعي من خلال:

- **القتل الناعم:** بواسطة عمليات الهجوم السيبرانية التي تتم بشكل مستمر على التطبيقات الإلكترونية الأوكرانية للقيادة والسيطرة المعتمدة كليًا على الأقمار الصناعية في محاولة لإرباك وعزل القوات الأوكرانية. ولذلك لجأ الجيش الأوكراني للتحول الكامل إلى القمر الصناعي Star Link التابع لشركة Space X المملوكة للملياردير الأمريكي «ايلون ماسك» ، بالاستناد إلى ما عُرف عن قدرة الشركة بتحييد القدرات الروسية للاختراق. لذلك، يبدو أن هذه الاستراتيجية لم تنجح كثيرًا.

- **القتل الصعب:** من خلال استخدام أسلحة يصعب رصدها وتعقبها أو حتى امتلاك منظومات تستطيع صدها، مثل: صواريخ «KH-22/32» و«P-300» و«KH-47» ذات المدى البعيد والسريعة جدًا، والتي أقر الجيش الأوكراني بعجزه عن صدها.

- **استخدام التكتيكات المركبة والمعقدة:** لتشتيت المجهود الدفاعي الأوكراني، وإرباك الجنود من خلال المناورة، واستخدام أكثر من منظومة في وقت واحد وأكثر من اتجاه، وبارتفاعات مختلفة أو حتى الجمع بين المنظومات القتل الصعب، والتكتيك المركب في وقت واحد بشكل مماثل لما حدث في استهداف مدينة «أوديسا» بتاريخ 18 يوليو 2023، لتظهر عملية الاستهداف من خلال شاشات منصتي «Kropyva» و«Delta» المحمولة من قبل الجنود الأوكرانيين الذين شاهدو الهجوم يحدث دون استطاعتهم إيقافه على الرغم من وجود الدفاعات الجوية بشكل مكثف، ودعمها بواسطة مقاتلات سلاح الجو من طراز «سو- 27» و«ميج- 29» من الأسراب الجنوبية لسلاح الجو الأوكراني، وبالأخص اللواء الجوي- 831.

التكيف الميداني الأوكراني

عانى الجيش الأوكراني من مشكلتين أساسيتين قبل اندلاع الحرب الروسية على الساحة الأوكرانية: وهما:

الأولى: اعتماده على العتاد السوفيتي والروسي مما يصعب عملية التعرف على القوات الصديقة والمعادية عند حدوث المعارك التلاحمية بين القوات الروسية والأوكرانية.

الثانية: الاستنفاد السريع لمخزون الذخيرة، نتيجة للضربات المكثفة غير الدقيقة في محاولة لإصابة القوات المعادية، لذلك، كان التكيف حاضرًا بامتلاك منصات إلكترونية ليس لمعالجة هذه المشاكل فقط، بل أيضًا لمساعدة القادة الميدانيين، لاتخاذ قرارات مصيرية بشكل سريع لتظهر 3 منصات أساسية تعمل على الألواح الإليكترونية «Taps»، وهم:

«Delta»: يعمل هذا التطبيق كخريطة ميدانية مماثلة لخرائط «جوجل»، توضح أماكن القوات الروسية والأوكرانية، وأعداد هذه القوات، ويجمع معلوماته من كل وسائل الاستطلاع الممكنة جوًا وبرًا، وحتى من التحديث الميداني بواسطة الجنود وكاميرات المراقبة في الطرقات والمتاجر، وتتم مشاركة هذه الخريطة مع القادة والجنود -على حد سواء- كنسخة أوكرانية مصنوعة محليًا من منصة «BFT» الأمريكية.

«Kropyva»: تطبيق خاص بالحسابات الميدانية، والإحداثيات للأهداف الموجودة على تطبيق «Delta» لتساعد في عملية الاستهداف الدقيق للتهديدات مع حساب المدى القتالي، وتحديد أولويات الاستهداف طبقًا لخطورة الموقف.

«Kill Chain»: من تصميم شركة «Palantir Technology» الأمريكية التي تصنع عادة تطبيقات مشابهة لصالح الاستخبارات المركزية الأمريكية، ويتكامل مع عمل تطبيقين «Delta» و«Kropyva» في عملية معالجة المعلومات بواسطة الذكاء الاصطناعي، ليقوم بالتعرف على الأهداف لتحديد أفضل وسائل الاستهداف، والقوات التي ستقوم بعملية الاستهداف، مما ساعد كثيرًا على الاقتصاد في الذخائر الموجهة وغير الموجهة وتقليل زمن الرد.

ومع تصميم هذه المنصات وفقًا لمعايير «الناتو» فهي تستفاد بشكل مباشر من المعلومات الاستطلاعية من أسطول «الناتو» الذي يحوم خارج الأجواء الأوكرانية على مدار الـ 24 ساعة، مما ساهم بشكل مباشر على أن يكون لهذه المنصات تأثير كبير على تحسين أداء القوات الأوكرانية في الميدان، وبالأخص سلاح الجو والدفاع الجوي في متابعة ورصد الصواريخ والطائرات دون طيار، والطائرات المقاتلة والقاذفات من خلال المساعدة في عملية اعتراض الأهداف، والتنسيق بين

التشكيلات المقاتلة لصد الهجمات المختلفة أو حتى عمل الكمائن المتقدمة للطائرات الروسية التي تطير بالقرب من الخطوط الأمامية للمعركة.

إيجاد مواقع القيادات الروسية: وتحييدها بواسطة المدفعية الصاروخية «هيمارس» ، ومع نقل القوات الروسية لغرف القيادة للخلف بعيدًا عن خطوط المواجهة المباشرة فقد عمل الجيش الأوكراني على طلب العديد من المنظومات بمدى أبعد من طراز «ATACMS» و«GLSDB» وصواريخ «نيبتون» أرض/ أرض مع صواريخ «سكالب/ ستورم شادو» الشبحية بعيدة المدى، والتي تُستخدم بشكل حصري من القاذفات التكتيكية من طراز «سو- 24» من اللواء السابع الأوكراني، وتنويع التكتيكات المختلفة. ومع تزايد قدرة القوات الروسية على صد بعض هذه الصواريخ، اتجهت كييف صوب تكيف تكتيكي تمثل في هجمات مركبة تشمل الشراك الرادارية «ADM- 160» لتهييج الرادارات الروسية للدفاع الجوي، ومن ثم تحييدها بصواريخ « الهارم» المضادة للرادارات لصنع ثغرة، لتمر هذه الصواريخ منها لتصيب أي أهداف بعيدة المدى ذات تأثير على المستوى التكتيكي أو الاستراتيجي، تمثلت في مطارات للطائرات القاذفة التكتيكية أو الهليكوبتر المُوكل لهم عملية تغطية القوات الأرضية ودعمها.

وحتى المحدثة لتحسين الأداء الدفاعي، مثل: «سكاي نيكس» و«ميسترال» و« افينجر» و« نسامز « و« هوك» و« جيرارد» و« ستورمر» و« ايرست تي «، بجانب تنفيذ كمائن جوية بواسطة منظومات بعيدة المدى، مثل: «باتريوت» و« سامب تي» لاصطياد الطائرات الروسية بالقرب من الحدود، وتجلى ذلك في اصطياد طائرات مقاتلة من طراز «سو- 35 و30 و34» ومروحيات من طراز «مي- 8»، بجانب طائرات الإنذار المبكر من طراز «50 -A»، وطائرات الحرب الإلكترونية، والاستطلاع الاستخباراتي «22M -II»، وهي تُحسب كإنجاز للدفاع الجوي الأوكراني كعملية جريئة لإفقاد الروس هذا النوع من الطائرات عالية القيمة، وهو ما سيكون له تأثير ميداني سلبي على التغطية الجوية لسلاح الجو الروسي على الخطوط الخلفية للقوات الأوكرانية.

التوسع في استخدام المسيرات البحرية: مختلفة الأحجام لتهديد البحرية الروسية، والنجاح في إصابة بعضها بجانب مهاجمة القواعد البحرية الروسية في البحر الأسود، مما اضطر القوات البحرية الروسية لنقل أماكن تمركزها لموانئ بعيدة داخل الأراضي

الروسية مع استحداث العديد من التكتيكات من خلال دوريات الطائرات الهليكوبتر من طراز (Mi-8AMTSH) و(M- 24M)، والتي هاجمت المسيرات بواسطة الرشاشات، وحذرت السفن التي تتعامل مع الهدف بواسطة الرشاشات من عيار 14.5 بوصة. إن استمرار نجاح التكيف الروسي تطلب تغييرًا في التكتيكات الأوكرانية لعرقلة سير العمليات البحرية الروسية بواسطة دعم المجهود الهجومي عن طريق مهمات هجومية على الموانئ في العمق الروسي، بواسطة صواريخ الكروز الإنجليزية والفرنسية «ستورم شادو/ سكالب « التي تركزت هجماتها على قاعدة «سيفاستوبول» البحرية مرتين على التوالي، في سبتمبر 2023، بجانب إصابة غواصة مع سفينة شحن، وإصابة القراويطة المنضمة حديثًا من طراز «كراكورت» ، في نوفمبر 2023.

وعلى الرغم من جميع هذه العوامل إلا أن ثمة مشكلتين رئيسيتين تشكلتا خلال العام الثاني للحرب، ومن المرجح أن تستمرا خلال العام الثالث للحرب، وهما:

الأولى: عدم واقعية التدريب على المعدات الغربية التي يحصل عليه الجنود الأوكرانيون في الدول الغربية بما يتناسب مع مسرح العمليات، ويرجع ذلك لتدريب الأفراد بشكل حصري على المعدات الغربية، دون التدريب على القتال وفق تشكيلات كبيرة على مستوى «كتيبة قتالية» ، مما كان له أثر سلبي على أداء القوات في الهجوم المضاد في عام 2023.

الثانية: النقص الشديد في الذخائر على مستوى كافة الأسلحة، وبالأخص الدفاع الجوي والمدفعية، وقد ساعدت الهجمات الروسية الكثيفة على تضخيم هذه المعضلة في الشهور الأخيرة من العام الثاني، بجانب اندلاع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والذي كان لها تأثير مباشر على تناقص الدعم المقدم للجانب الأوكراني بسبب الحصة الإسرائيلية، ناهيك عن عدم استعداد البنية الصناعية العسكرية الأوروبية لتحمل الطلبات الأوكرانية في الوقت نفسه الذي تغطي فيه متطلبات جيوشها وباقي العملاء.

إلا أن الجيش الأوكراني يحاول التكيف مع هذه المشكلات من خلال العمل على امتلاك وتصنيع المنظومات غير المأهولة ذات الفاعلية العملياتية الكبيرة والموفرة، وذات معدل تصنيع متزايد بالمقارنة مع ذخائر المدفعية والصواريخ بعيدة المدى والقنابل، إذ تم الإعلان عن تصنيع عدد مليون مسيرة انتحارية لعام 2024، بجانب العمل على امتلاك أسطول صغير من طائرات المقاتلة الأمريكية من طراز «إف- 16» لاستبدال أسراب المقاتلات القديمة من الحقبة السوفيتية، وهذه المقاتلات الأمريكية كانت تعمل بالفعل، بما يعني أن لدى كييف مخزونًا كبيرًا من الذخائر وقطع الغيار بطريقة ستتيح استدامة العمل بهذه المقاتلات لفترة طويلة. ومن المتوقع أنها ستمتلك فاعلية كبيرة على المستوى الدفاعي بسبب تكاملها مع طائرات

الإنذار المبكر لحلف «الناتو»، مما سيساعد طياروها على إيجاد الأهداف بسهولة وتحييدها، بجانب تعزيزها بصواريخ الكروز الشبحية من طراز «JASSM» بعيدة المدى المعلن عنها حديثًا.

وفي الأخير، فإن الوضع العسكري والميداني لساحة الحرب الروسية الأوكرانية يعكس قدرة كبيرة لدى الطرفين على التكيف، لذا، فمن المتوقع أن يشهد العام الثالث للحرب حالة من النضوج ومزيدًا من التكيف على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي للطرفين الروسي والأوكراني، مع تفوق للجانب الروسي على المستوى الهجومي والدفاعي في بداية العام، وبالأخص بعد انخفاض معدلات الدعم التسليحي واستدعاء الاحتياط للجانب الأوكراني، وهو ما سيمثل تحديًا كبيرًا أمام حلفاء أوكرانيا الغربيين، ويُحد من قدرتهم على الاستمرار في دعم الجانب الأوكراني. إلا أن دعم كييف بمنظومات أكثر تطورًا من سابقتها قد يشكل تهديدًا في ضوء تسريب هذه التكنولوجيات المتطورة للجانب الروسي، الذي سيعمل على دراستها ومكافحتها. ومع تغيير قيادة الجيش الأوكراني، يتضح أن هناك اهتمامًا من القائد الجديد «أليكساندر سيرسكي» بالمنظومات غير المأهولة، والتوسع في تصنيعها وامتلاكها لتخفيف الضغط على قواته البرية والجوية ومنظوماتها التسليحية، وتقليل استنفاد الذخائر، وبالأخص في العمليات الهجومية، وسيتم الوقوف على نتائج هذه المجهودات خلال الأشهر القادمة.

انتصارات رمزية..

روسيا وأصداء تحولات العام الثاني من الحرب

آية عبد العزيز

باحثة بوحدة الدراسات الأوروبية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> **ما زال النهج الروسي قائم على استنزاف القوات الأوكرانية وانهاكها، مُستفيدًا من تراجع الدعم الغربي لها، وتحول الزخم نحو غزة**

تدخل الحرب الروسية-الأوكرانية عامها الثالث دون حسم، إذ اتّسم القتال على الجبهة بما يشبه حالة «الجمود» نتيجة فشل الهجوم الأوكراني المُضاد في استعادة الأراضي التي سيطرت عليها روسيا، وبالرغم من ذلك، تمكنت القوات الأوكرانية من تحقيق تقدم ملحوظ في البحر الأسود على خلفية الهجمات المُتكررة على الأسطول الروسي المُتمركز في شبه جزيرة القرم، الأمر الذي دفع موسكو لإعادة الانتشار للتقليل من حجم الخسائر التي تعرضت لها البحرية الروسية في البحر الأسود الذي أضحى ما يشبه الميدان المُوازي للحرب.

وفي خضم ذلك، لا يزال النهج الروسي قائمًا على إحراز تقدم بطيء، مُرتكز على استنزاف القوات الأوكرانية وإنهاكها، ومُستفيدًا من التحولات المُتلاحقة التي شهدها عام 2023، في مقدمتها ما بدا من تراجع للدعم الغربي لأوكرانيا، الأمر

الـذي سـاهم فـي اسـتمرار سـيطرة روسـيا علـى مـا يقـرب مـن (18%) مـن الأراضـي الأوكرانيـة، دون تحقيـق انتصـارات اسـتراتيجية باسـتثناء السـيطرة علـى مدينـة «سـوليدار»، و«باخمـوت»، وأخيـرًا مدينـة «أفدييفـكا» بالتزامـن مـع اقتـراب الذكـرى الثالثـة للحـرب، أي بعـد مـا يقـرب مـن خمسـة شـهور مـن القتـال. الأمـر الـذي يثيـر جملـة مـن التسـاؤلات بشـأن الوجـه الآخـر للحـرب كونـه عـزز مـن موقـع روسـيا خلال العام الثاني، بـل وسـاهم فـي تحقيقهـا لجملـة مـن المكاسـب –ولـو محـدودة-، بالتـوازي مـع اتجاهها لتبنـي مجموعـة مـن الإجـراءات مـن شـأنها الحـد مـن العزلـة التـي تواجههـا، مـع العمـل علـى احتـواء التحديـات الاقتصاديـة المتنامية التـي خلفتهـا العقوبـات الغربيـة.

ضغوط مركّبة أمام كييف

واجهـت أوكرانيـا مجموعـة مـن التحديـات الداخليـة والخارجيـة خلال عـام 2023، التـي كانـت بمثابـة «فرصـة» منحـت روسـيا هامشًـا مـن الحركـة علـى المسـتوى السياسـي والعسـكري، وكشـفت عـن مـدى تأثيـر الدعـم الغربـي وتداعياتـه علـى كييـف، بالرغـم مـن صمـود القـوات الأوكرانيـة -حتـى الآن- أمـام الضغـط الروسـي المسـتمر الـذي تزايـد منـذ أكتوبـر 2023. وعليـه، يمكـن اسـتعراض أبـرز هـذه الضغـوط التـي تواجـه كييـف وتعـزز مـن فـرص موسـكو علـى النحـو التالـي:

فشـل الهجـوم المُضـاد: بالرغـم مـن شـن كييـف هجومًـا مضـادًا، خـلال شـهر يونيـو 2023، لاسـتعادة أراضيهـا وتقسـيم الجيـش الروسـي مـن خـلال الوصـول إلـى بحـر آزوف، مما سـيؤدي إلـى تطويـق قواتـه الغربيـة المُتمركـزة علـى الجانـب الأيسـر للنهـر لإعاقـة طـرق الإمـدادات الروسـية باتجـاه شـبه جزيـرة القـرم، إلا أنهـا واجهـت مُقاومـة روسـية كثيفـة أدت إلـى صعوبـة تقـدم القـوات الأوكرانيـة.

ارتبـاك الدعـم الغربـي: وفقًـا لتقييـم الجنـرال «فاليـري زالوجنـي»، قائـد القـوات الأوكرانيـة، خـلال مقابلته مع مجلة «الإيكونوميسـت»، في الأول مـن نوفمبـر 2023، أشـار فيه إلى أن «الغرب سـمح لروسـيا عبـر تأخيـر إمـدادات الصواريـخ بعيـدة المـدى والدبابـات، بإعادة تجميـع صفوفها وبنـاء دفاعاتهـا». كمـا سـاهم الموقـف الغربـي «غيـر المُتوافـق» -بشـأن ضـرورة الإسـراع-

في تسليم أوكرانيا الأسلحة اللازمة، والوفاء الكامل بالتزاماتهم في تراجع المساعدات التي تم التعهد بها لأوكرانيا سواء كانت إنسانية أو مالية أو عسكرية. ناهيك عن تواضع الحديث حول ضم أوكرانيا لحلف «الناتو»، بالرغم من منحها ميزة نوعية تتمثل في تجاوزها بعض المتطلبات اللازمة للعضوية في حالة دعوتها رسميًا للانضمام.

تنامي الفساد في أوكرانيا: يُعد ملف الفساد أحد التحديات الأساسية التي تواجه أوكرانيا، فضلًا عن عرقلته لقدرة كييف على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، لذا، فقد كانت مكافحة الفساد في مقدمة أولويات الرئيس الأوكراني منذ توليه الحكم، وبالرغم من محاولته المستمرة لمجابهة هذه الظاهرة، إلا أن أوكرانيا لا تزال تعاني منها، وهو ما تجلى في كشف جهاز الأمن عن عملية فساد مرتبطة بشراء أسلحة تُقدر قيمتها بنحو 40 مليون دولار، في يناير 2024، تتصل بمسئولين في وزارة الدفاع ومديري شركة توريد الأسلحة «لفيف أرسنال». وفي أغسطس 2023، أقال الرئيس الأوكراني جميع المسئولين عن مراكز التجنيد العسكرية الإقليمية على خلفية مزاعم مرتبطة بالإعفاءات الممنوحة مقابل الحصول على رشاوي. الأمر الذي يعني أن المشكلات الداخلية التي تواجه كييف قد لا تعيقها فقط عن تحقيق تقدم ميداني، بل بإمكانها وضع عوائق حقيقية أمام انضمامها للاتحاد الأوروبي وحلف «الناتو»، والحصول على مزيد من المساعدات.

تحول الزخم صوب غزة: ساهم اندلاع العدوان الإسرائيلي على غزة في إثارة مخاوف كييف من تحول الاهتمام الغربي صوب احتواء التصعيد العسكري في منطقة الشرق الأوسط على حساب تراجع دعم أكرانيا، وبالفعل فقد انخفضت إمدادات قذائف المدفعية من عيار 155 ملم وفقًا لتصريحات الرئيس الأوكراني بعد أكثر من شهر على تجدد حالة التصعيد العسكري على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية في 7 أكتوبر 2023.

مساعٍ روسية لتحقيق مكاسب

سعت روسيا خلال العام الثاني من الحرب للاستفادة من نقاط ضعف خصومها، بجانب تعزيز علاقاتها مع القوى المُتوافقة معها بما يقلل من تداعيات العزلة الدولية التي فُرضت عليها، وركزت كذلك على تحقيق تقدم في ساحة الحرب، وهو ما يمكن تفكيكه بشكل أكثر تفصيلًا على النحو التالي:

على الصعيد العسكري:

- استمرت روسيا في تعزيز تعاونها العسكري مع حلفائها، وفي مقدمتهم إيران، التي زودت موسكو بطائرات مسيرة، بالرغم من الانتقادات والعقوبات الغربية التي فُرضت عليها كنتيجة لتعاونها مع روسيا. فقد أوضح وزير الدفاع الروسي، خلال زيارته لطهران في سبتمبر 2023، بأن التعاون «وصل إلى مستويات عالية جديدة على الرغم من العقوبات».

- عززت روسيا من علاقاتها مع كوريا الشمالية من خلال الزيارات المتبادلة والتعاون المشترك، حيث عقد الرئيس الروسي مع نظيره الكوري الشمالي، في سبتمبر 2023، قمة في قاعدة «فوستوشني» الفضائية، وكان قد سبقها زيارة وزير الدفاع الروسي في يوليو من العام نفسه، ثم زيارة وزير الخارجية، في أكتوبر، والتي أعلن خلالها بأن العلاقات بين الجانبين وصلت مستوى «استراتيجيًا جديدًا»، مُشيدًا بالدعم الذي قدمته بيونج يانج لروسيا خلال حربها في أوكرانيا.

- بالإضافة إلى تراجع الاعتماد على قوات «فاجنر»، التي لعبت دورًا محوريًا في الحرب سواء فيما يتعلق بعمليات التجنيد أو المشاركة في القتال بما ساهم في السيطرة على «سوليدار» و«باخموت». ويرجع ذلك إلى تمرد «يفجيني بريجوزين»، في يونيو 2023، على خلفية التوترات المتصاعدة بينه وبين وزارة الدفاع. وبالرغم من نجاح الرئيس «بوتين» في السيطرة على التمرد بوساطة بيلاروسيّة، إلا أنه سعى إلى إعادة التأكيد على مدى قدرته على إحكام سيطرته على هذه القوات، من خلال عدد من الخطوات التي تحمل في طياتها رسائل ردع مُوجهة لأي فصيل يحاول تحدي الدولة الروسية في المستقبل، تمثلت في السيطرة على عناصر «فاجنر» تحت مظلة وزارة الدفاع الروسية، وتعيين «أندريه تروشيف» كرئيس للمجموعة، بعد التخلص من «بريجوجين» والقادة المتعاطفين معه

أو المشتبه في تورطهم في التمرد كقائد القوات الجوية «سيرجي سوروفيكين» الذي تم إقالته من منصبه، بالرغم من عدم اتهامه بشكل رسمي.

- وفيما يتعلق بقدراتها الدفاعية، فقد زادت من إنتاجها العسكري بشكل تدريجي، منذ ربيع عام 2023، وخاصة من ذخيرة المدفعية والصواريخ، ففي بداية عام 2023 -على سبيل المثال- كان الإنتاج الروسي من الصواريخ الباليستية (إسكندر 9M723) ستة بمعدل شهري، مع مخزون صاروخي متاح يبلغ 50 ذخيرة. كما وظفت علاقاتها بحلفائها في هذا الصدد، فقد تلقت أكثر من مليون قذيفة بجانب مئات من مدافع «الهاوتزر» من كوريا الشمالية، كما اتجهت لإنشاء مصانع في إيران.

- كما أعلنت عن زيادة نسبة إنفاقها العسكري خلال عام 2024 بنحو 6.5 من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى زيادة عدد قواتها، بحيث ارتفع من 630 ألف جندي بدايةً عام 2023 إلى 410 ألف في منتصف العام نفسه، وبحلول بداية العام الجاري بلغ نحو 470 ألف، لتعويض الخسائر البشرية والمادية التي تكبدتها.

- وفيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب، فقد كشفت بعض التقارير انضمام العديد من المقاتلين الأجانب إلى صفوف القوات الروسية للمشاركة في الحرب، مقابل الحصول على أجور مرتفعة، وخاصة من كوبا. بجانب تنامي عمليات التجنيد من دول أخرى، مثل: سوريا، وصربيا، وجمهورية آسيا الوسطى، ونيبال، وذلك وفقًا للسلطات الأوكرانية. وفي إطار دعم هذا التوجه وتقنين أوضاع هؤلاء المقاتلين، وقع الرئيس الروسي، في يناير 2024، مرسومًا يمنح بموجبه الجنسية الروسية للأجانب، الذين وقعوا عقدًا للخدمة في القوات المسلحة الروسية وأفراد أسرهم.

- هذا، بجانب إعادة التموضع والانتشار في البحر الأسود، على خلفية الاستهداف المتكرر من قبل أوكرانيا للأسطول البحري الروسي، الأمر الذي دفع روسيا لتوقيع اتفاقية، في أكتوبر 2023، مع أبخازيا (الإقليمي الانفصالي عن جورجيا)، لإنشاء قاعدة للبحرية الروسية على البحر الأسود في خليج «أوتشامشيرا»، فيما صرح أمين مجلس الأمن في أبخازيا «سيرجي شامبا»، في 12 يناير 2024، أن العمل في القاعدة الدائمة للبحرية الروسية بأبخازيا يمكن أن يبدأ هذا العام.

على الصعيد السياسي:

- على الرغم من أن الرئيس الروسي قد قام بإنهاء اتفاق الحبوب، بما يحمل تبعات على الأمن الغذائي في أفريقيا، إلا أنه سعى لتعزيز تقاربه مع دول القارة من خلال التقارب الثنائي والجماعي للحصول على دعمها بشأن الحرب داخل الكيانات الأممية، وهو ما تجلى في عقد القمة الروسية- الأفريقية، في يوليو 2023، في سان بطرسبرج، والتي ثمّن خلالها الرئيس «بوتين» المُبادرة التي طرحها القادة الأفارقة بشأن تسوية الأزمة الأوكرانية. بجانب العمل على تعزيز التعاون الثنائي، وهو ما تجسد خلال زيارات وزير الخارجية لموزمبيق، وكينيا، وبوروندي، وجنوب أفريقيا، خلال شهر مايو 2023، وقد سبقت هذه الجولة زيارته لكلٍ من مالي وموريتانيا، والسودان في فبراير من العام نفسه، وقبلها في يناير قام بجولة أخرى تضمنت إريتريا، وجنوب أفريقيا، وأنجولا.

- كما سعت روسيا إلى توظيف التصعيد العسكري في منطقة الشرق الأوسط المتمثل في «العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة»، وما نتج عنها من اضطرابات امتدت إلى منطقة البحر الأحمر وخليج عدن

لانتقاد السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وتحميلها مسئولية الوضع المحتدم. هذا، وقد اتجهت روسيا إلى إحراج الغرب داخل الأروقة الأممية، عبر عدد من التحركات، ومنها: التقدم بمشروع قرار روسي، في السادس عشر من أكتوبر الماضي، بشأن غزة، لكنه قوبل بـ «فيتو» أمريكي. وفي الخامس والعشرين من ذات الشهر، لم يتمكن مجلس الأمن من الاتفاق على مشروعي قرارين بشأن غزة، إذ اعترضت روسيا على مشروع القرار الأمريكي، فيما عارضت واشنطن مشروع القرار الروسي. كما صوتت موسكو في الجمعية العامة لصالح مشروع قرار مصري موريتاني يطالب بالوقف الفوري لإطلاق النار في غزة في ديسمبر الماضي.

- الأمر الذي يعني أن روسيا مالت صوب تبني موقفًا أكثر توازنًا تجاه ما يجري في غزة لفضح «المعايير المزدوجة» التي يكيل بها الغرب. وهي المسألة وثيقة الصلة بدعمها لإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، ناهيك عن استضافة وفد من حركة حماس لبحث المشهد الراهن. وفيما يتعلق بالضربات الأمريكية البريطانية ضد الحوثيين، فقد اتهمت موسكو البلدين بأن ضرباتهما العسكرية أدت إلى تصعيد التوتر بالمنطقة، مُطالبةً بعقد اجتماع عاجل في مجلس الأمن لبحث الأمر، وقد تكررت هذه الاتهامات في فبراير 2024، إذ اعتبرت موسكو أن هذه الهجمات أدت إلى «تعطيل الشحن العالمي».

- المسألة التي تعني أن روسيا حاولت شيطنة السياسات والتحركات الأمريكية تجاه المنطقة من أجل تعزيز وبلورة دورها، بل وتمهيد الطريق أمام مزيد من الانخراط الروسي، وهو ما يمكن النظر إليه في طور كونه نابعًا من رغبة «براجماتية» لاستعادة مكانتها في الإقليم.

على الصعيد الاقتصادي:

- تمكنت روسيا خلال عام 2023 من التحول إلى اقتصاد حرب، فضلًا عن استمرارها في تحقيق معدلات نمو اقتصادي متصاعدة بالرغم من العقوبات التي فُرضت عليها من قِبل القوى الغربية التي بلغت أكثر من 11 حزمة عقوبات بحلول نهاية العام الماضي.

- ويرجع ذلك إلى تنامي الإنتاج العسكري بطريقة ساهمت في توفير فرص عمل بأجور مرتفعة، بجانب تزايد معدل نمو القطاعات الصناعية المرتبطة بالإنتاج العسكري بأكثر من (10%)، إذ من المُخطط أن يتم زيادة الإنفاق الدفاعي بنسبة (70%) خلال العام الجاري، أي ما يصل إلى نحو (6%) من إجمالي الناتج المحلي.

- فضلًا عن استمرار تدفق صادرات الطاقة الروسية إلى القوى الآسيوية، من خلال ما يعرف باسم «أسطول الظل» ، وتزايد الاعتماد على قناة السويس والبحر الأحمر وخاصة لنقل النفط الخام إلى الهند –التي أضحت أكبر مستورد للنفط الروسي في جنوب آسيا- بالرغم من الاضطرابات التي تشهدها المنطقة.

- وفي سياقٍ موازٍ، فقد كشفت شركة استخبارات مالية «سايارى» أن بعض البنوك الروسية قامت بالالتفاف على الحظر المفروض على شحن الدولار واليورو إلى البلاد، من خلال تداول الذهب في الإمارات وتركيا. وهو ما يعني قدرة روسيا على الالتفاف على الحزمة الرابعة من العقوبات المفروضة من جانب الاتحاد الأوروبي، والتي تقضي بحظر بيع أو توفير أو نقل أو تصدير المنتجات الفاخرة إلى روسيا، ومنها الذهب. وأيضًا الحظر الذي فرضه الاتحاد الأوروبي، في 21 يوليو 2022، على استيراد الذهب من روسيا، ناهيك عن الحظر الذي فرضته سويسرا على واردات روسيا من الذهب، في أغسطس 2022.

- الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على معدلات النمو الاقتصادي، حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي نحو (3.6 %) خلال عام 2023، وهو ما يُعد بمثابة تحول أيضًا بالنسبة للاقتصاد الروسي الذي شهد انكماشًا في إجمالي الناتج المحلي خلال العام الأول للحرب بنسبة (1.2%)، كما بلغ معدل البطالة في روسيا أدنى مستوى في تاريخ البلاد، حيث وصل في شهر نوفمبر 2023 إلى (2.9%). كما حسنت المؤسسات الدولية توقعاتها بشأن الاقتصاد الروسي، ففي شهر أكتوبر 2023، رفع صندوق النقد الدولي توقعاته حول أداء الاقتصاد بمقدار 0.7 نقطة مئوية من (1.5%) إلى (2.2%).

حدود فاعلية التحركات الروسية

استنادًا إلى ما سبق، يتضح أن التحركات الروسية ترمي إلى مواجهة الغرب وزيادة قدرتها على الصمود، من خلال تكثيف التحركات التي تحمل في طياتها رغبة روسية لاستعادة مكانتها الدولية كقوة كبرى قادرة على إعادة التأثير في النظام الدولي بالتعاون والتنسيق مع القوى المماثلة في التفكير، وفي مقدمتهم الصين، بهدف تحجيم الهيمنة الأمريكية وتقليص الترتيبات المرتبطة بها التي تشكلت في أعقاب نهاية الحرب الباردة، وتعزيز التحول إلى نظام متعدد الأقطاب. إلا أنه

يبدو من غير المُرجح أن تتمكن روسيا من تحقيق اختراق واضح، لا سيما أن الحرب التي شنتها على أوكرانيا ساهمت في إعادة توحيد الجبهة الغربية مرة أخرى في وجه التهديدات الروسية، ناهيك عن دورها في زيادة التحديات التي تشهدها روسيا على الصعيد الداخلي، وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

الردع الاستباقي: جاءت استجابة الدول الأعضاء في حلف «الناتو» لمواجهة حرب روسيا على أوكرانيا متعددة المسارات تجمع ما بين «الردع الاستباقي النشط» انطلاقًا من إعادة هيكلة الخطط الدفاعية الإقليمية لأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة، بالإضافة إلى تطوير المفهوم الاستراتيجي للحلف بما يضمن تحقيق الدفاع الجماعي؛ فقد اعتبر المفهوم الجديد لعام 2022، روسيا بأنها «أكبر وأهم تهديد مباشر لأمن الحلفاء، وعلى السلام والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية». هذا، بجانب العمل على ضمان استعداد وجاهزية قوات الحلفاء، للتصدي لأي تهديد قائم، أو مُحتمل، عبر تعزيز القابلية للتشغيل البيني، وهو ما تجلى في مناورات البحرية، التي تُعرف باسم «Northern Coasts»، خلال الفترة من 9 إلى 23 سبتمبر 2023، في بحر البلطيق، بقيادة ألمانيا، التي تعتبر كرد غير مباشر على قيام روسيا بمناورات في بحر البلطيق، كان آخرها مناورات «أوشن شيلد 2023»، في أغسطس 2023. كما استمر نهج الحلف المرتكز على اختبار مدى قدرة الحلفاء على المواجهة، من خلال إجراء أكبر مناورة عسكرية -منذ أكثر من ثلاث عقود- تعرف باسم «المدافع الصامد24-»، في يناير 2024، بمشاركة ما يقرب من 90 ألف جندي، وأكثر من 1100 عربة قتالية، ونحو 50 قطعة بحرية، وأكثر من 80 طائرة مقاتلة ومروحية وطائرات مسيرة، وذلك بمشاركة جميع دول الحلف البالغ عددهم 31 بعد انضمام فنلندا بجانب السويد –المرتقب انضمامها-، الأمر الذي اعتبرته موسكو مؤشرًا على عودة الحلف إلى نهج الحرب الباردة. والجدير بالذكر أيضًا، أن الحلف عمل على تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي بما يعزز مجابهة التهديدات القائمة والمحتملة، وهو ما تجلى في توقيع الإعلان المشترك الثالث، في يناير 2023، بين الجانبين لتوسيع الشراكة الاستراتيجية، وضمان مرونة وحماية البنية التحتية الحيوية ضد أي هجمات مُحتملة، ومعالجة المنافسة الجيوستراتيجية المتنامية، والآثار الأمنية للتغيرات المناخية، والتلاعب بالمعلومات، وتقوية التعاون في الفضاء.

تطويق الخصوم: ساهم استمرار الحلف في انتهاج «سياسة الباب المفتوح»، في توسع نطاق انتشار قواته، فضلًا عن إحكام سيطرته على عدد من المناطق الحيوية، مثل بحر البلطيق، الذي تحول إلى «بحيرة ناتو» خاصّة بعد انضمام فنلندا بشكل رسمي، والسويد المُرتقب؛ إذ ستعزز الدولتان من قدرات الحلف

على مستوى القابلية للتعاون البيني نتيجة مشاركتهم في العديد من المناورات التابعة للحلف، كما أنّ أنظمة التسليح في كل من «ستوكهولم» و«هلسنكي» متوافقة مع معايير «الناتو»، الأمر الذي سيزيد من وجود الحلف بشكل دائم، في المجال الحيوي لموسكو، ويطوّق من نفوذها.

الاعتراف بالتهديد الروسي: في ضوء استجابة الحكومة الألمانية للتحولات التي تشهدها البيئة الأمنية الدولية قامت بإصدار أول استراتيجية للأمن القومي، في يونيو 2023، تحت عنوان: «الأمن المتكامل لألمانيا»، التي عرّفت فيها روسيا بأنها «التهديد الأكثر أهمية في المنطقة الأوروبية الأطلسية»، لأول مرة. ويرجع ذلك وفقًا للاستراتيجية لكون الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا هي «انتهاكًا صارخًا لإعلان الأمم المتحدة المشترك بشأن التعاون بين الاتحاد الأوروبي وميثاق حلف شمال الأطلسي وللنظام الأمني الأوروبي التعاوني، هدفها هو تدمير سيادة الدولة وسلامة أراضيها وهويتها الثقافية ووجودها السياسي لجار مسالم وتنفيذ سياسة إمبريالية لمناطق النفوذ». وهو ما يُعد تحولًا في النهج الألماني تجاه روسيا الذي استمر على مدار عقود قائم على التعاون والاحتواء الحذر، ولكن مع اندلاع الحرب تحول هذا المسار، إذ أصبحت موسكو تهديدًا ينبغي مجابهته، وهو أيضًا ما تم التوافق عليه في المفهوم الاستراتيجي للحلف الصادر في عام 2022.

طمأنة أوكرانيا: عملت القوى الغربية على توجيه رسالة طمأنة لأوكرانيا في سياق حالة الجدل المثارة بشأن تراجع الدعم الغربي بالتزامن مع الحرب في غزة، وهو ما تجلى في تعدد زيارات المسئولين الغربيين لكييف، مثل: زيارة وزير الخارجية «ديفيد كاميرون»، في نوفمبر 2023، أعقبها زيارة وزير الدفاع الأمريكي «لويد أوستن» بعد نحو أربعة أيام، وزيارة وزير الخارجية الفرنسي، في يناير 2024، وذلك لإظهار الدعم لأوكرانيا، والتأكيد على أهمية التزامهم تجاه أمن الحلفاء. هذا، بالإضافة إلى إبرام عدد من الاتفاقيات الأمنية، حيث قام رئيس الوزراء البريطاني

بتوقيع اتفاق أمني لمدة عشرة سنوات مع الرئيس الأوكراني، في يناير من العام الجاري، كما تم عقد اتفاقيات أمنية أخرى مع ألمانيا وإعلانها تخصيص ما يقرب من 1.13 مليار يورو كمساعدات عسكرية فورية جديدة لكييف، فضلًا عن إبرام فرنسا اتفاقًا أمنيًا يتم بموجبه دعم أوكرانيا عسكريًا بنحو 3 مليارات يورو كمساعدات إضافية في عام 2024. كما أعلن الأمين العام للحلف «ينس ستولتنبرج» ، في فبراير 2024، أن «الناتو» وأوكرانيا سيؤسسان معًا مركزًا لتحليل تكتيكات الجيش الروسي في الحرب في بولندا. وعليه، فمن المتوقع أن تؤدي هذه الضمانات الأمنية إلى تعزيز التعاون مع أوكرانيا، ودعم قدراتها على مواجهة روسيا على المدى الطويل.

التحديات الداخلية: يحاول الرئيس الروسي تعزيز شرعيته الداخلية بالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية، التي من المقرر عقدها في شهر مارس 2024، من خلال تحقيق انتصارات استراتيجية في المعركة التي تدخل عامها الثالث دون حسم، فضلًا عن الرغبة في احتواء تبعات الحرب على القطاعات المختلفة في البلاد، بالإضافة إلى تزايد الخسائر البشرية، وخاصة مع استمرار حالة الاستنزاف المرتبطة بالحرب، وهو ما قد يتطلب الإعلان عن تعبئة عامة، لزيادة عدد القوات وتعزيز قدراتها على الصمود، الأمر الذي قد يشهد مقاومة داخلية خاصة في ضوء تنامي التحديات الاقتصادية التي تتجاوز قدرة روسيا على الالتفاف على العقوبات الغربية، يأتي في مقدمتها تزايد معدلات التضخم التي ساهمت في تراجع القوة الشرائية للمواطنين، فضلًا عن نقص العمالة وهجرة العقول، بجانب الإشكاليات الناجمة عن تركيز الأولويات الاقتصادية على تلبية احتياجات الحرب بما سيؤثر على القطاعات الأخرى، مثل: التعليم والصحة على المدى الطويل، ناهيك عما تواجه قطاعات الإنتاج المدني من حالة ركود. هذا بالإضافة إلى انخفاض إيرادات مبيعات النفط والغاز بنحو (24%) إلى 8.822 تريليونات روبل (99.4 مليار دولار) خلال عام 2023 -بالرغم من استمرار تدفق الصادرات الروسية- نتيجة تراجع أسعار النفط وانخفاض مبيعات الغاز إلى أوروبا.

الانتخابات الأمريكية: ستكون لنتائج الانتخابات الأمريكية، التي من المقرر إجراؤها بحلول شهر نوفمبر من العام الجاري، تداعيات واضحة على ساحة الحرب الروسية الأوكرانية، في ظل التوقعات باحتمالية إعادة انتخاب الرئيس السابق «دونالد ترامب» مرة أخرى، وفي ضوء سياساته السابقة المرتكزة على مبدأ «أمريكا أولًا» ، وموقفه المناهض لدعم أوكرانيا، وسياساته الشائكة تجاه الحلفاء الأوروبيين، من المرجح أن يتجه لممارسة المزيد من الضغط على الحلفاء لتحمل مسئولية الدفاع عن أوكرانيا، وزيادة إنفاقهم العسكري، كضمانة لاستمرار الشراكة عبر الأطلسي، وهو ما قد يُعتبر فرصة لروسيا

للاستمرار في حربها والسيطرة على أكبر قدر من الأراضي الأوكرانية. أما في حالة فوز الرئيس الحالي «جو بايدن» ، فقد يؤدي ذلك إلى استمرار الدعم الأمريكي لأوكرانيا على الرغم من الضغوط الداخلية الكبيرة التي يواجهها حاليًا.

ختامًا، يتضح مما سبق أن الموقف الروسي خلال عام 2023، كان قائمًا على جُملة من المحددات التي عززت من قدرة موسكو على استنزاف القوات الأوكرانية، وساهمت في تجميد الصراع، وهو الوضع الذي يبدو أن موسكو ستحافظ عليه خلال عام 2024 على الرغم من ارتفاع تكلفته البشرية والمادية لأنه يضمن لها التقدم البطيء على الجبهة، بالإضافة إلى التركيز على المناطق التي سيطرت عليها، كما سيدفعها لترويج سرديتها حول أهمية تحقيق أهداف ما تطلق عليه «العملية العسكرية الخاصة في أوكرانيا» لتبرير استمرار الحرب، وتنامي تبعاتها على الداخل الروسي، بالتزامن مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الروسية المقرر عقدها في مارس 2024.

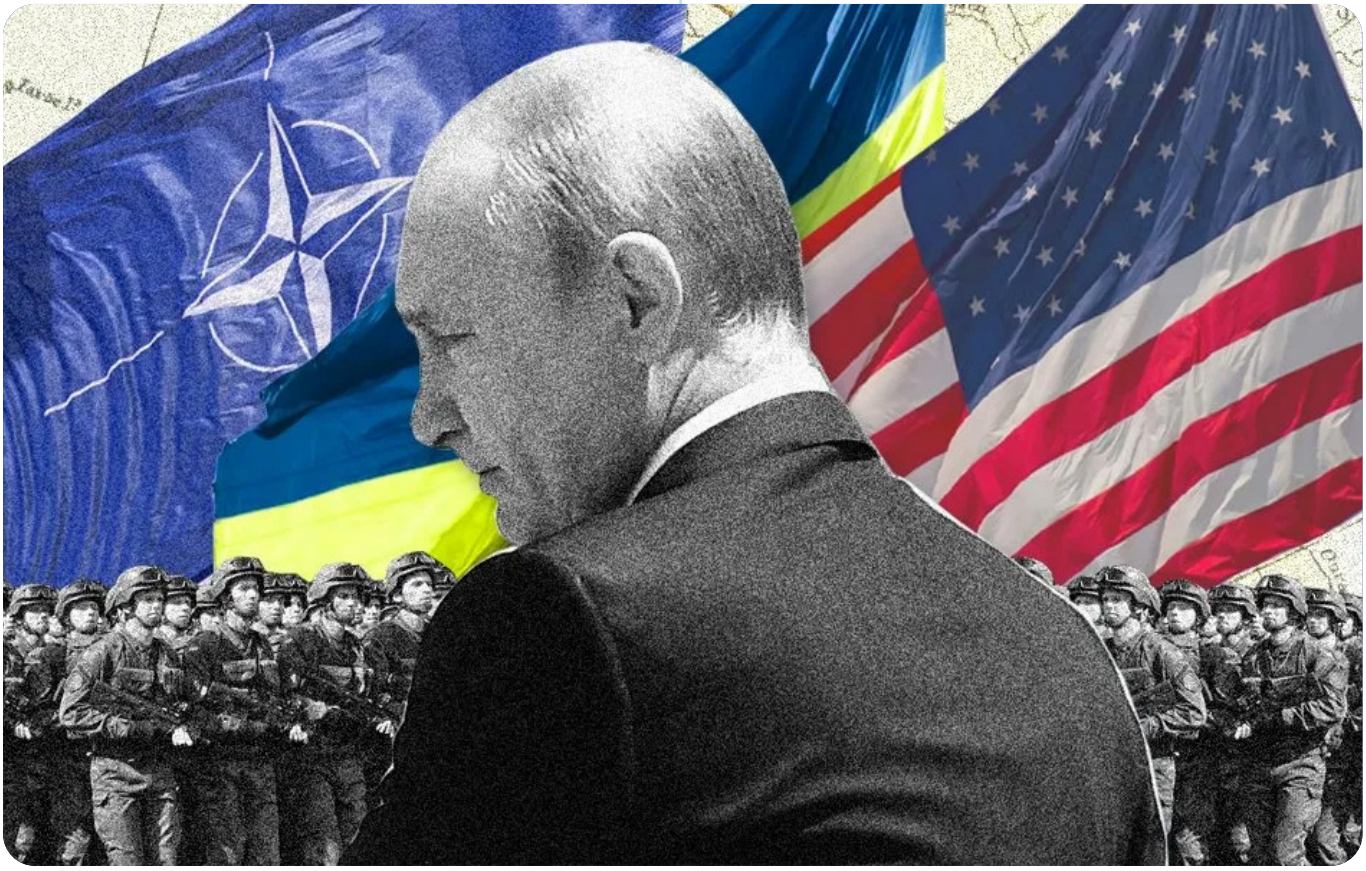

تعثر واضح..

انحصار مكاسب كييف خلال العام الثاني للحرب

محمد منصور

باحث أول بالمرصد المصري

> على الرغم من التأثيرات السلبية الناجمة عن سحب الاهتمام والموارد من أوكرانيا إلى إسرائيل، إلا أن هذه التأثيرات تظل مؤثرة داخل نطاقات محدودة – حتى الآن - في قذائف المدفعية، وجزئيًا في قذائف الدبابات والذخائر الجوالة

مع دخول فصل الشتاء، والانتهاء «العملي» لهجوم الصيف الذي حاولت عبره القوات الأوكرانية خلال الأشهر الماضية، تحقيق اختراقات أساسية في الخطوط الدفاعية الروسية في الجبهة الجنوبية شمال شبه جزيرة القرم، بدأت مع مطلع العام الحالي ترتسم -بشكل واضح- دلائل عدة على التراجع الواضح في فرص كييف لتحقيق الإنجازات الميدانية المستهدفة، وهو ما يقابله تصاعد فرص القوات الروسية في تحقيق نتائج إيجابية خلال المرحلة المقبلة في الجبهتين الشرقية والجنوبية.

وعلى الرغم من أن الوصول لهذه النتيجة، يرتبط -بشكل رئيس- بالتكتيكات العامة التي اتبعتها القوات المسلحة الأوكرانية خلال هجومها المضاد، وكذا التقديرات الغربية «المشوشة»، للقدرات العسكرية الروسية على الأرض، والإمكانيات التي تمتلكها موسكو على مستوى مدفعية الميدان والدبابات، والذخائر المتنوعة،

خاصة الذخائر الجوية والمدفعية، إلا أنها ترتبط أيضًا -من عدة اتجاهات- بالتداعيات العسكرية والاستراتيجية التي ترتبت على العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة، إذ حملت هذه التداعيات انعكاسات واضحة على الجبهة الأوكرانية، بل وساهمت في تفاقم سلبية الموقف الميداني لكييف على الجبهات المختلفة. هو الأمر الذي دفع القيادة السياسية الأوكرانية، لاتخاذ العديد من التدابير «الدراماتيكية» على المستويين العسكري والسياسي، في محاولة لاستدراك الموقف الميداني المتراجع للقوات الأوكرانية من جهة، ومحاصرة التداعيات السلبية لما يجري في الشرق الأوسط على تدفق الدعم العسكري الأمريكي إليها، وكذا التعامل مع بوادر التغيرات في الرؤية الأوروبية تجاه الساحة الأوكرانية.

تأزم الوضع الميداني للقوات الأوكرانية

الموقف الحالي في محاور الجبهة الجنوبية الأوكرانية

المصدر: مركز rybar للفكر

مع بدء الهجمات المضادة الأوكرانية خلال الصيف الماضي، والتي استمر زخمها الأساسي لمدة ثلاثة أشهر متواصلة، اتضح أن التقدم الميداني الذي أحرزه الجيش الأوكراني في الجبهة الجنوبية، كان هامشيًا مقارنة بالهدف الأساسي للهجوم المضاد، حيث لم يتمكن سوى من الوصول إلى أطراف الخط الدفاعي الأول للجيش الروسي في إقليمي «زابوريجيا» و» خيرسون» ، ولم يتغير هذا الوضع مع استمرار الهجمات المضادة للجيش الأوكراني خلال فصل الخريف وحتى الآن، ناهيك عن دخول الوحدات الأوكرانية في الجبهات الشرقية، في حالة من «القتال التراجعي» ، التي تكبدت خلالها خسائر بشرية ومادية كبيرة.

في الجبهة الجنوبية، يشهد المحورين الأساسيين للمعارك «زابوريجيا» و«خيرسون»، عمليات قتالية مكثفة، خاصة في محور «خيرسون»، نظرًا لمحاولة القوات الروسية، استعادة المواقع التي خسرتها في وقت سابق من هذا العام في الضفة الجنوبية لنهر الدنيبر، وتحديدًا مدينة «روبوتين»، التي تعتبر النقطة الأبعد التي سيطرت عليها القوات الأوكرانية خلال هجوم الصيف. في الوقت الحالي، تشتبك القوات الروسية مع القوات الأوكرانية في عدة نقاط قرب هذه المدينة، مثل شمال وغرب منطقة «فيربوف» شرقي المدينة، وبالقرب من منطقة «نوفوفيدوريفكا» في شمالها الشرقي، وفي محيط منطقة «نوفوبروكوبيفكا» جنوب المدينة. كذلك شهد محور «زابوريجيا»، عمليات قتالية فرعية أقل حدة في المنطقة الحدودية بين إقليم «زابوريجيا» وإقليم «دونيتسك»، وتحديدًا مدينتي «بريوتني» ومدينة «ستارومايورسك»، بجانب مدينة «هولايبولي» التي يشهد محيطها الجنوبي معارك عنيفة.

وفقًا للنسق الحالي للعمليات الروسية، فمن المتوقع أن تضطر القوات الأوكرانية للانسحاب أكثر نحو مناطق قريبة من نهر الدنيبر، من أجل تأمين دفاعات فعالة حول مدينة «روبوتين»، رغم استماتتها الحالية في الحفاظ على مواقعها في الضفة الجنوبية للنهر، خاصة منطقة «كرينكي»، التي تشهد حاليًا قتالًا عنيفًا، في ظل محاولة القوات الروسية استعادتها منذ منتصف ديسمبر الماضي، لكن الواضح أن الموقف الأوكراني في هذه الجبهة لا يُبشر بإمكانية تحقيق أية تقدمات إيجابية، وفي أغلب الظن ستضطر إلى الانسحاب شمالًا نحو الضفة الأخرى لنهر الدنيبر، وهو ما سيكون بمثابة ضربة قاصمة لأهم أهداف الهجوم المضاد الأوكراني.

تبدو الجبهة الشرقية، أكبر تعبيرًا عن تزايد الزخم الهجومي الروسي، مقابل تراجع القوات الأوكرانية نحو تكتيكات أكثر دفاعية، حيث تهاجم القوات الروسية على طول هذه الجبهة من «كوبيانسك» شمالًا إلى «مارينكا» جنوبًا. من الشمال، بدأت الهجمات الروسية في محور «كوبيانسك» في جبهة «لوهانسك»، وهو المحور الذي يمثل مثلث التواصل بين إقليم «لوهانسك» وإقليم «دونيسك» وإقليم «خاركيف»، في التصاعد شيئًا فشيئًا منذ مطلع أكتوبر الماضي، وحققت مؤخرًا تقدمًا واضحًا في المناطق المحيطة بمدينة «كرامينا»، وقد أدى انهيار الخطوط الأوكرانية في هذا المحور إلى تراجع الجيش الأوكراني وتشكيله خطًا دفاعيًا جديدًا، لمواجهة تحركات القوات الروسية، التي تستهدف التقدم شرقًا للسيطرة على مدينة «كوبيانسك»، التي أصبحت بالنظر للموقف الميداني الحالي، قاب قوسين أو أدنى من السقوط في يد القوات الروسية.

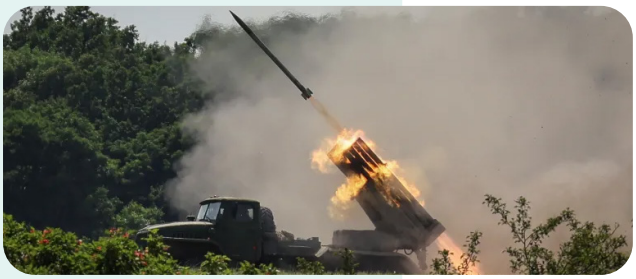

الموقف الميداني في محور «أفديفيكا» في الجبهة الشرقية

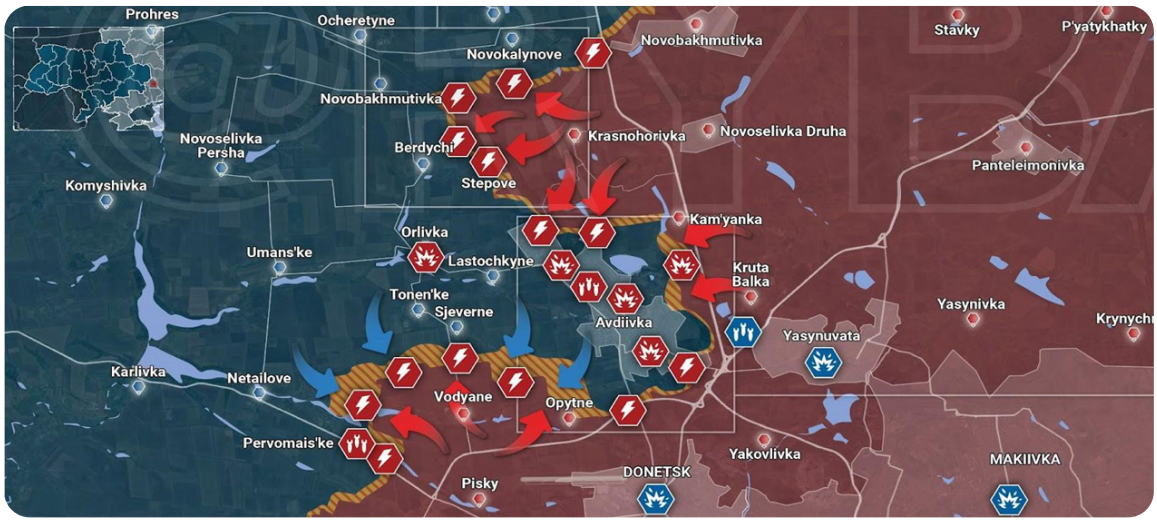

المصدر: مركز rybar للفكر

في محور مدينة «أفديفيكا»، يبدو المشهد أكثر وضوحًا على المستوى الميداني، حيث يشهد هذا المحور تراجعًا مستمرًا للقوات الأوكرانية، المدافعة عن مدينة «أفديفيكا»، التي تعمل القوات الروسية حاليًا بشكل نشط في محاورها الشمالية والشرقية والجنوبية، بهدف تطويقها، وقد حققت خلال الأيام الأخيرة، تقدمًا كبيرًا في المناطق الشمالية المتاخمة لها، خاصة شمال مدن «ستيبوف» و«أوشيريتينو» و«نوفوكالينوفو» الواقعة شمالي «أفديفيكا»، ومدينة «كامينكا» جنوب شرق المدينة، وأصبحت المعارك حاليًا في التخوم الشمالية والشرقية لمدينة «أفديفيكا»، التي يتوقع أن تسقط في يد القوات الروسية خلال الأيام المقبلة، بعد أن سيطرت على عدد من النقاط الواقعة شمالها وغربها، مثل قرية «برفوماسيكا».

اضطراب الدعم الغربي

قدمت الولايات المتحدة منذ اندلاع الحرب في فبراير 2022 مساعدات عسكرية متنوعة على المستوى التسليحي، بلغت قيمتها حسب أحدث التقديرات حوالي 44 مليار دولار، أما أكبر المانحين الأوروبيين لأوكرانيا على مستوى الدعم العسكري فهي ألمانيا، التي ساهمت بمساعدات قيمتها 18 مليار دولار. لكن منذ اندلاع الحرب في غزة خلال أكتوبر 2023، طرأت معضلة ترتبط بشكل أساسي بضرورة إيجاد نقطة توازن يمكن من خلالها للولايات المتحدة، دعم كلا الجانبين (كييف وتل أبيب) دون الاضطرار إلى تقديم تنازلات على المستوى الداخلي أو على المستوى الاستراتيجي.

فقد أصبح ملحوظًا بالنسبة لأوكرانيا، تصاعد المصاعب المتعلقة بإقرار حزم المساعدة المالية المخصصة لها في الكونجرس الأمريكي، فمن جانب، وافق مجلس النواب الأمريكي، الذي يسيطر عليه الجمهوريون، بشكل سلس على مشروع القانون الخاص بحزمة المساعدات العسكرية المخصصة لتل أبيب، بقيمة 14.3 مليار دولار، في حين يعارض الجمهوريون منح المزيد من المساعدات المالية والعسكرية لأوكرانيا، مطالبين بالتركيز على دعم إسرائيل، في حين يطالب نواب آخرون برؤية استراتيجية جديدة قبل التصويت لصالح أي أموال إضافية لكييف، والاهتمام بشكل موازٍ بقضايا داخلية، مثل: أمن الحدود.

وعلى الرغم من أن الدعم الأوروبي العسكري لكييف وصل إلى ذروته أوائل العام الماضي، كما أن قيمة المساعدات العسكرية التي قدمتها الدول الأوروبية للجيش الأوكراني بلغت حتى الآن نحو 28 مليار يورو، بما في ذلك تكاليف تدريب نحو 40 ألف جندي أوكراني، ناهيك عن إقرار حزمة مساعدات أوروبية جديدة بقيمة 50 مليار يورو، إلا أن هناك بعض الأصوات الأوروبية التي تشكك في جدوى هذا الدعم، لا سيما مع تواضع نتائج الهجوم الأوكراني المضاد. يضاف إلى ذلك، أن بعض الدول الأوروبية، أصبحت تواجه مصاعب مالية أو سياسية، تُحد من قدرتها على إدامة الدعم العسكري لكييف.

وقد تلمست كييف تراجع الدعم الأمريكي والأوروبي لها على المستوى التسليحي، لدرجة دفعت الرئيس الأوكراني للإعلان صراحة عن قلقه من أن تؤدي الحرب على غزة إلى سحب أنظار العالم عن الحرب في أوكرانيا. حقيقة الأمر أن مستوى الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل، بات من مباعث قلق كييف بشكل عام، لأنه يمس في بعض جوانبه بأصول ووسائط كانت مخصصة بالأصل للجيش الأوكراني، والحديث هنا يرتكز بشكل أساسي على اتجاهين رئيسيين:

1. قذائف المدفعية:

مع اندلاع العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، أرسلت واشنطن إلى الجيش الأوكراني أكثر من مليوني قذيفة مدفعية من عيار 152 ملم، لاستخدامها في مدافع الهاوتزر ذاتية الحركة «M-109» التي تم تسليمها للجيش الأوكراني، وتقدر بنحو 200 مدفع. كذلك سلمت دول أوروبية عدة ما يقدر بـ نصف مليون قذيفة من العيار نفسه. ومع بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، طلبت تل أبيب من واشنطن دعمها

بالقذائف المدفعية من هذا العيار، وبالتالي، أعلنت واشنطن عقب السابع من أكتوبر مباشرة، عن بدء إعادة المخزون الأمريكي من هذه القذائف، من المخازن الأمريكية في أوروبا، إلى المخازن الموجودة على الأراضي الإسرائيلية، في عملية عكسية للعملية التي قامت بها الولايات المتحدة في يناير 2023، والتي تم خلالها سحب نصف كمية القذائف الموجودة من هذا العيار، من المخازن الموجودة في إسرائيل، إلى المخازن الأمريكية في ألمانيا.

وبما أن هذه القذائف كانت مخصصة في الأساس لدعم الجيش الأوكراني، تسبب نقلها إلى تل أبيب في تناقص حاد في المخزونات المتوفرة التي يمكن أن تُعوض منها كييف الخسائر التي يتم استخدامها في ميادين القتال، وقد أعلن الرئيس الأوكراني، «فولوديمير زيلينسكي»، بالفعل عن انخفاض شحنات قذائف المدفعية التي تحصل عليها بلاده بشكل عام، خاصة أن جهود الدول الأوروبية لإنتاج ما يصل إلى مليون قذيفة مدفعية من هذا النوع، تواجهها مصاعب مالية ولوجستية.

2. قذائف الدبابات:

على الرغم من اعتماد الجيش الأوكراني بشكل كبير على دبابات القتال شرقية المنشأ، إلا أنه تلقى عدة أنواع من الدبابات غربية المنشأ، التي تتزود بمدافع رئيسية من عيار 120 ملم. وفي أعقاب العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد غزة، بدا أن الجيش الإسرائيلي قد استنزف مخزوناته من قذائف الدبابات عيار 120 ملم، الخاصة بـ دبابات ميركافا- 3» و «ميركافا- 4»، التي تتسلح بمدفع رئيسي من عيار 120 ملم، فطلبت تل أبيب من واشنطن، تزويدها بكميات كبيرة من هذه القذائف، وقد وافقت وزارة الخارجية الأمريكية بالفعل، في الثامن من ديسمبر 2023، على صفقة محتملة لإسرائيل لبيع قرابة 45 ألف قذيفة دبابات من عيار 120 ملم من أنواع مختلفة -من بينها 14 ألف قذيفة شديدة الانفجار من نوع «M830A1» - بتكلفة تقديرية تصل إلى 106.5 ملايين دولار.

وقد استخدمت إدارة الرئيس الأمريكي «بايدن» سلطة الطوارئ الاستثنائية، للموافقة على هذه الصفقة، دون انتظار مراجعة الكونجرس التي تتم بشكل معتاد على صفقات السلاح لإعطاء الموافقة النهائية، وكان الغرض الأساسي لهذه

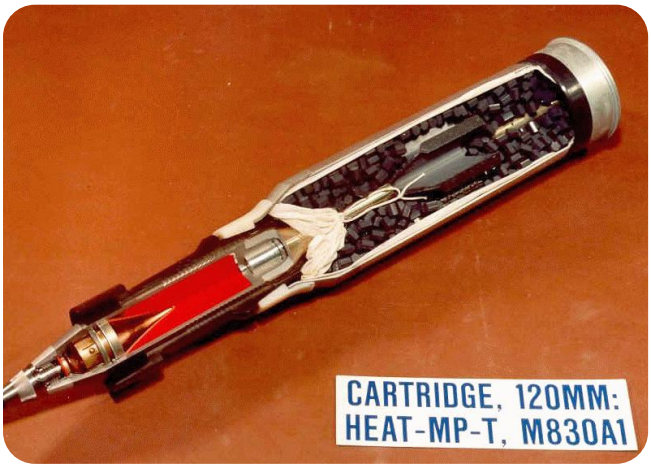

الصفقة هو تعويض النقص الذي حدث في المخزونات الإسرائيلية من هذه القذائف، وهذا في المجمل أثّر على ما يتم توفيره من قذائف دبابات للجيش الأوكراني، وإن كان هذا التأثير أقل بكثير من التأثير المتعلق بقذائف المدفعية، بالنظر إلى اعتماد كييف بشكل أكبر على الدبابات شرقية المنشأ.

تحركات مُلحة أمام كييف

استنادًا لما سبق، تطرأ زاوية تتعلق بمدى الإمكانيات المتوفرة لكييف للتعامل مع المعضلات التي نشأت نتيجة للموقف الميداني الحالي في الجبهات المختلفة، وكذا تأثيرات الحرب في غزة على مستوى الدعم المقدم للجيش الأوكراني، إذ أدى كلا العاملين إلى تأثيرات جدية على الوضع الجيوسياسي المحيط بالساحة الأوكرانية. في ضوء ذلك، يمكن بلورة أهم التحركات التي تعزز قوة كييف:

1. تغييرات على مستوى القادة:

أجرى الرئيس «زيلينسكي» مؤخرًا، تعديلات جذرية في المنظومة العسكرية الأوكرانية، تُعتبر هي الأكبر منذ بدء العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، أقال بموجبها رئيس الأركان العامة، «سيرجي شابتالا»، والقائد الأعلى للجيش، «فاليري زالوجني»، ونائب رئيس الأركان العامة وقائد القوات الأوكرانية المشتركة، «سيرجي نايف»، واستبدلهم بكل من «أناتولي بارجيليفيتش»، كرئيس لهيئة الأركان العامة، و «ألكسندر بافليوك»، كقائد أعلى للجيش، و «إيجور بلاخوتا»، كقائد للقوات الأوكرانية المشتركة.

وعلى الرغم من أن الهدف المعلن لهذه التغييرات، يتعلق باستدراك الموقف الميداني المتأزم للقوات الأوكرانية، إلا أن جوهرها يرتبط بشكل لا يمكن تجاهله، بالعوامل السياسية الداخلية، إذ تزايدت خلال الفترات الأخيرة، الخلافات بين الرئيس «زيلينسكي»، والقائد الأعلى السابق للجيش «زالوجني» في ضوء ما يتمتع به الأخير من شعبية كبيرة على المستوى الداخلي في أوكرانيا، ويُعزى له الفضل في الإنجازات الميدانية التي تحققت خلال عام 2022، خاصة في محيط «خاركيف» و» خيرسون»، إلا أن الخلافات بين «زيلينسكي» و» زالوجني»، طفت للعلن خلال الفترات الأخيرة، بسبب فشل الهجوم الأوكراني المضاد، واختلاف وجهات النظر حول احتمال صياغة مشروع قانون تعبئة عامة جديد، من شأنه أن يؤدي إلى تجنيد ما يصل إلى 500 ألف جندي، وهي نقطة خلاف أساسية بين الرجلين، حيث يرى «زالوجني» ضرورة تعبئة أكبر عدد من الجنود في المدى القريب، في حين لا يشاطره «زيلينسكي» الرأي لأسباب سياسية ومادية.

العامل السياسي يظهر أيضًا من خلال تعيين «إيجور بلاخوتا»، كقائد للقوات الأوكرانية المشتركة، حيث قاد «بلاخوتا» سابقًا، قوات الأمن الداخلي الأوكرانية، خلال عملية مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها

الحي الحكومي في العاصمة كييف أواخر ديسمبر 2013.

يسعى «زيلينسكي» من خلال هذه التعيينات، للقفز فوق الانقسامات العميقة التي تزايدت بين المكونات العسكرية والمدنية في منظومته الحاكمة، ومحاولة تجديد التكتيكات الميدانية بالشكل الذي قد يغير الموقف الحالي في الجبهات المختلفة، لكن هذه الخطوة تكتنفها مخاطر جدية ترتبط بتأثيرات إقالة «زالوجني» ذي الشعبية الكبيرة، على الحالة المعنوية لجنود الجيش، وقد يؤثر بالسلب على جهود التعبئة المستقبلية.

2. زيادة الاعتماد على التصنيع المحلي:

وذلك من أجل تعويض تراجع الدعم العسكري الأمريكي، وهو ما يرتبط هنا بقدرة كييف على زيادة الاعتماد على الوسائط المدفعية شرقية المنشأ، والتي تمتلك قاعدة تصنيع كبيرة لها، بجانب توسيع الشركات الأوكرانية العاملة في مجال تصنيع الطائرات المسيرة، وعمليات تطوير الطائرات الهجومية بدون طيار، وكذا تكثيف عمليات تطوير التعديلات محلية الصنع التي تم إجراؤها على الطائرات التجارية بدون طيار، التي تعمل على نمط منظور الشخص الأول «FPV».

يُضاف إلى ذلك تسريع عمليات التطوير المشتركة للطائرات بدون طيار والذخائر الجوالة، مع دول مثل بولندا وتركيا، خاصة أن الأخيرة أعلنت مؤخرًا بدء أعمال بناء مصنع لإنتاج طائرات «بيرقدار» المسيرة في أوكرانيا. ويُلاحظ هنا أن القوات الأوكرانية قد بدأت في الاعتماد بشكل أكبر على ما يتوفر لديها من إمكانيات صاروخية ومسيرة محلية الصنع، خاصة صواريخ «نبتون» البحرية، والذخائر الجوالة «25-ل».

3. توسيع استخدام تكتيكات «ضرب العمق الروسي»:

تستهدف كييف في المرحلة المقبلة، البناء على أحد أهم التكتيكات الناجحة التي اتبعتها خلال الفترات الماضية، ألا وهي عمليات ضرب العمق الروسي باستخدام الطائرات المسيرة والذخائر الجوالة، بما في ذلك شبه جزيرة القرم، وهي عمليات طالب مؤخرًا قائد البحرية الأوكرانية، «أليكسي نيزبابا»، الدول الغربية الداعمة لبلاده، بأن تعطي للجيش الأوكراني الضوء الأخضر لاستخدام الذخائر غربية المنشأ، في تنفيذها، بهدف تحقيق نتائج أكبر على المستوى الميداني.

هذه الاستراتيجية تشمل أيضًا الجانب البحري، حيث تمكنت أوكرانيا عبر المسيرات البحرية، من تدمير وإعطاب أكثر من 20 قطعة بحرية روسية، مما أجبر قيادة أسطول البحر الأسود على سحب عدد من القطع البحرية الروسية، من قاعدة الأسطول في «سيباستوبول» إلى ميناء «نوفوروسيسك»، وهو ما جعل من الصعب على موسكو فرض حصار بحري على موانئ أوكرانيا في البحر الأسود، وقد كانت آخر العمليات الناجحة في هذا الإطار، إغراق سفينة الإنزال الروسية «سيزر كونيكوف» قبالة ساحل شبه جزيرة القرم في فبراير 2024.

في الأخير، يمكن القول إنه على الرغم من التأثيرات السلبية الناجمة عن سحب الاهتمام والموارد من أوكرانيا إلى إسرائيل لما تمثله الأخيرة من أولوية للولايات المتحدة، إلا أن هذه التأثيرات تظل مؤثرة داخل نطاقات محدودة – حتى الآن- في قذائف المدفعية، وجزئيًا في قذائف الدبابات والذخائر الجوالة. وبشكل عام، إن استمرت الحرب في غزة أو لم تستمر، قد يبدو مرجحًا أن تتجه الولايات المتحدة والدول الأوروبية لخفض دعمها المقدم لأوكرانيا، وهو الأمر الذي سيحمل انعكاسات واضحة على الوضع الميداني، وهو ما بدأت بالفعل بوادره في الظهور، إذ يبدو أن هناك قناعة غربية قيد التشكل مفادها إذا كانت أوكرانيا غير قادرة على اختراق الخطوط الدفاعية الروسية بعد أربعة أشهر كاملة من الهجمات المستمرة، وبعد ستة أشهر كاملة من الاستعدادات، وبعد تلقي أكثر من 46 مليار دولار من الدعم العسكري، وعمليات تدريب متقدمة ودعم استخباراتي مستمر، فإن نجاح أي جهود دعم إضافية لكييف، يبقى محل شك كبير.

أما بالنسبة للرئيس الأوكراني، فيبدو الخيار الأوحد في المرحلة المقبلة، هو تحقيق نتائج ميدانية جيدة، وتكوين زخم كافٍ من خلاله يمكن استعادة بعض الأراضي من الجيش الروسي، وبالتالي، إغراء حلف «الناتو» والداعمين الغربيين، بزيادة حجم ومستوى المساعدات العسكرية كمًا ونوعًا، ولتحقيق إنجاز كبير، سيكون لزامًا على كييف تعديل استراتيجياتها الحالية، حتى ولو انطوى ذلك على المزيد من المخاطر عسكريًا وسياسيًا.

مخاطر مُحتملة..

التهديدات النووية على مدار عامين من الحرب الروسية الأوكرانية

د. سامح شعبان

باحث ببرنامج السياسات العامة
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> شهد العام الثاني للحرب وضعًا أكثر تعقلًا في التعامل مع ورقة «الخيار النووي» ، إلا أنه واجه مخاطر واضحة تتعلق بمسألة الأمان النووي

منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية منذ قرابة العامين، في 24 فبراير 2022، باتت العمليات على الأرض وتطورها مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بما يمكن أن نطلق عليه «الخيار النووي» كأداة لردع الخصوم، وكذلك لتحقيق مكاسب ميدانية. وقد حمل التلويح بورقة «الخيار النووي» أوجهًا عدة ما بين تمرينات نووية ومناورات واستعراض لقدرات الثالوث النووي والتهديد بنشر أسلحة نووية، بل وتعليق معاهدات نووية أو حتى مجرد الإشارة إلى العقيدة النووية، إلا أن هذا التلويح لم يقتصر على المنخرطين فقط في ميدان الحرب، وإنما كان للحلفاء الغربيين الداعمين لكييف نصيب في ذلك. وهي المسألة التي جعلت صدى الحرب الروسية الأوكرانية لم يتوقف عند حدود ميدان المعركة، لكنه امتد إلى الساحة الدولية كنتيجة لحالة الترقب التي نجمت عن التهديدات والتحذيرات النووية.

هـذا، وقـد تراوحـت هـذه التهديـدات والتحذيـرات النوويـة خلال الفتـرة الممتـدة للحـرب بيـن التوهـج والخفـوت نظـرًا لحجـم القـدرات النوويـة لـكل مـن روسـيا وأوكرانيـا مـن جانـب، وحلفـاء أوكرانيـا الغربييـن مـن جانـب آخـر. فقـد شـهد العـام الأول للحـرب تركيـزًا أكبـر علـى التهديـدات النوويـة مقارنة بالعـام الثانـي، وهـو الأمـر الـذي دفـع الأمـم المتحـدة، فـي أكتوبـر 2022، إلـى إصـدار تحذيـر مفـاده أنّ خطـر اسـتخدام الأسـلحة النوويـة «وصـل إلـى أعلـى مسـتوى لـه منـذ الحـرب البـاردة» . وهـو المشـهد الـذي يثيـر التسـاؤل بشـأن البعـد النـووي للحـرب الروسـية الأوكرانيـة، وكـذا التطـورات التـي مـرّ بهـا علـى مـدار عامـيـن مـن الحـرب.

القدرات النووية لطرفي الحرب

تنبـع أهميـة التركيـز علـى البعـد النـووي فـي الحرب الروسـية الأوكرانيـة مـن القـدرات التـي يمتلكهـا، ليـس فقـط طرفـي الحـرب الأساسـيين، وإنمـا الأطـراف الداعمـة الأخـرى. وفيمـا يلـي توضيـح للقـدرات النوويـة لطرفـي الحـرب:

أولًا- روسيا:

تعتبـر روسـيا ثانـي دولـة حائـزة للأسـلحة النوويـة فـي العالـم بعـد الولايـات المتحـدة، وقـد أجـرت أول اختبـار نـووي لهـا فـي عـام 1949. وتمتلـك كذلـك أكبـر ترسـانة نوويـة فـي العالـم تقـدر بحوالـي (5889) رأس نـووي منهـا (4489) رأس نـووي مسـتخدمة (1674 منشـور، 2815 مخزنـة) و(1400) رأس نـووي أحيـل للتقاعـد «خاملـة» ، وفقًـا للكتـاب السـنوي لمعهـد سـتوكهولم الدولـي لأبحـاث الـسلام لعـام 2023.

وعلـى الرغـم مـن هـذه القـدرات الضخمـة، إلا أن روسـيا لديهـا عقيـدة نوويـة دفاعيـة تهـدف إلـى الـردع ولا تسـتلزم اسـتخدام الأسـلحة النوويـة إلا فـي حـالات خاصـة ومحـددة. إذ تقـوم عقيدتهـا علـى مجموعـة مـن العناصـر الرئيسـة، وهـي: تلقـي معلومـات مؤكـدة عـن إطلاق صواريـخ باليسـتية ضـد روسـيا أو حلفائهـا، اسـتخدام أسـلحة نوويـة أو أسـلحة دمـار شـامل أخـرى ضـد روسـيا أو حلفائهـا، شـن هجـوم علـى البنيـة التحتيـة للقيـادة والتحكـم والاتصـالات النوويـة الروسـية، الاعتـداء باسـتخدام أسـلحة تقليديـة بشـكل يهـدد وجـود الدولـة الروسـية.

إلا أن نسـخة عـام 2020 مـن العقيـدة النوويـة تضمنـت عبـارة جديـدة تؤكـد أن سياسـة الدولـة الروسـية فـي مجـال الـردع النـووي تهـدف إلـى إنهـاء الحـرب أو الصـراع بشـروط مقبولـة لديهـا أو تصـب فـي صالحهـا. فيمـا وصفتـه بعـض التحليـلات تحـت مسـمى «الـردع الهجومـي» ، الـذي لا يهـدف إلـى الـردع بقـدر مـا يهـدف إلـى غـزو دولـة أخـرى مـن خلال التهديـد باسـتخدام الأسـلحة النوويـة.

ثانيًا- أوكرانيا:

بـدأ تطويـر الطاقـة النوويـة بأوكرانيـا، فـي عـام 1970، ببنـاء محطـة تشـيرنوبيل المكونـة مـن أربـع وحـدات

نووية، وتم تشغيل الوحدة الأولى في عام 1977، ودخلت الوحدة الرابعة الخدمة في عام 1983، وتم تدميرها في عام 1986 بعد الحادثة. وعلى الرغم من أن الصناعة النووية الأوكرانية كانت مرتبطة بشكل وثيق بروسيا لسنوات عديدة، إلا أنها ظلت قائمة ومستقرة نسبيًا خلال التغيرات التي حدثت بعد الاستقلال عن الاتحاد السوفيتي.

واتصالًا بذلك، فقد تخلت أوكرانيا عن سلاحها النووي في تسعينيات القرن الماضي، حينما وافقت على إزالة ترسانتها النووية باتفاق أبرمته مع روسيا والولايات المتحدة وبريطانيا، تخلت بموجبه كييف عن نحو 1800 رأس نووي، بحسب تقديرات الخبراء العسكريين. وتشير ورقة حقائق الوكالة الدولية للطاقة الذرية الخاصة بأوكرانيا إلى توقيع اتفاق بين أوكرانيا والوكالة لتطبيق الضمانات فيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في 21 سبتمبر 1995، ودخل حيز النفاذ، في 22 يناير 1998، في حين تم توقيع البروتوكول الإضافي، في 15 أغسطس 2000، ودخل حيز النفاذ، في 24 يناير 2006.

يمكن تقسيم القدرات النووية الأوكرانية من المفاعلات التي يتم استخدامها إلى ثلاث فئات رئيسة: مفاعلات عاملة (في مرحلة التشغيل)، ومفاعلات تحت الإنشاء (لم تتصل بعد بالشبكة الكهربائية)، ومفاعلات مغلقة تمامًا (في مرحلة الإغلاق التام). يشير نظام معلومات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمفاعلات القوى النووية في تقريره المحدث، بتاريخ 14 فبراير 2024، إلى أن أوكرانيا تمتلك (15) مفاعلًا في حالة التشغيل بقدرة إجمالية تبلغ 13107 ميجاوات، ولديها مفاعلين تحت الإنشاء بقدرة 2070 ميجاوات، كما أن لديها (4) مفاعلات بقدرة 3515 ميجاوات في حالة الإغلاق.

تستخدم أوكرانيا مفاعلات القوى النووية للحصول على الكهرباء من أجل الاستفادة بها في كافة الأنشطة الاقتصادية بالبلاد، وتمثل الكهرباء النووية جزءًا كبيرًا من مزيج الطاقة الأوكراني. يوضح الشكل رقم (1) أن الكهرباء النووية التي تم توليدها خلال عام 2021 بأوكرانيا تمثل (55%) من إنتاج الكهرباء في البلاد أي أنها تمد أوكرانيا بكهرباء تساوي 86206 جيجاوات/ ساعة في حين أن 70398 جيجاوات /ساعة يتم الحصول عليها من المصادر الأخرى مجتمعة، وهو ما يمثل (45%) من الكهرباء.

شكل (1): نسبة الكهرباء النووية الأوكرانية لعام 2021

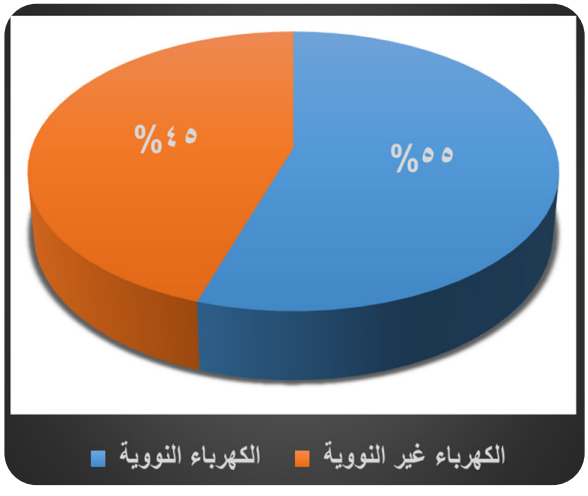

تزايد التهديدات النووية خلال العام الأول للحرب

مرت التهديدات النووية بسبب الحرب الروسية الأوكرانية بتباينات ارتبطت بالتقدم والوضع الميداني على الأرض والدعم الذي يقدمه الغرب إلى أوكرانيا، انطلاقًا من النهج المزدوج التي اتبعه الغرب الذي يهدف إلى تبني عقوبات على روسيا، وفي ذات الوقت تقديم المساعدة والدعم لأوكرانيا، وهي المسألة التي ساهمت في اتجاه الكرملين للتلويح بـــورقة «الخيار النووي» منذ أواخر فبراير 2022، الذي اتسم خلال المرحلة الأولية بكونه أكثر مراوغة وغموضًا، في حين اتسم في المرحلة اللاحقة بالتصعيد المباشر والتهديد الواضح.

المرحلة الأولية

في 27 فبراير 2022، بعد ثلاثة أيام من الغزو الروسي لأوكرانيا، أعلن الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» أن القوات النووية الروسية في حالة «استعداد قتالي خاص». ومع ذلك، لم تعلن وزارة الدفاع الأمريكية «البنتاجون» عن أي تغيير في الموقف النووي الروسي، ولم تلحظ أي شيء يبرر تغيير مستويات التأهب النووي الأمريكي.

وفي تلويح جديد، قام مسئولون روسيون آخرون، من بينهم وزير الخارجية «سيرجي لافروف» بتكرار التحذير النووي. وفي حينها توقع بعض الخبراء أن روسيا ربما تضع شبكة القيادة والتحكم لديها في حالة استعداد أعلى. أثار إعلان الرئيس «بوتين» الذي ارتبط بتهديد نووي واضح إدانة فورية من قبل مسئولي البيت الأبيض وحلف شمال الأطلسي معتبرين إياه «استفزازيًا» و» خطيرًا» و» يزيد من خطر الحسابات الخاطئة» .

وتشير بعض التحليلات إلى أنه خلال هذه المرحلة، استخدمت روسيا مزيجًا من التهديدات والتلميحات والإشارات لتحذير حلف شمال الأطلسي من التدخل المباشر في أوكرانيا، كما ركز المسئولون الروس بشكل متكرر على العقيدة النووية الروسية، كطريقة لخلق حالة من الغموض حول ما إذا كان الوضع في أوكرانيا يمكن أن يبرر الاستخدام النووي أم لا. فيما قام مسئولون غربيون بالإشارة إلى أن استخدام روسيا للأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل الأخرى سيؤدي إلى رد من قبل حلف شمال الأطلسي، ولكنهم لم يوضحوا ما يمكن أن يكون عليه هذا الرد.

المرحلة اللاحقة

استأنفت روسيا التهديدات في سبتمبر بعد انعقاد مؤتمر استعراض معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT) في أغسطس 2022، ودعا الرئيس الشيشاني «رمضان قديروف» موسكو إلى استخدام أسلحة نووية تكتيكية في أوكرانيا.

فيما حذرت الخارجية الروسية من المخاطر النووية الناجمة عن مساعدة الغرب لأوكرانيا، ويُرجح أن يكون ذلك كمحاولة لإجبار الغرب على تقييد الهجمات الأوكرانية المضادة.

وفي أعقاب ضم روسيا لأربع مقاطعات أوكرانية، هي: (لوهانسك، ودونيتسك، وخيرسون، وزابوريجيا)، أظهر بعض المسئولون الروس أن روسيا يمكن أن تستخدم الأسلحة النووية للدفاع عن تلك الأراضي، ووصل التهديد مداه خاصة عندما صرح الرئيس «بوتين» قائلًا «سندافع عن أرضنا بكل ما لدينا من قوات وموارد» ، مشيرًا إلى سابقة قيام الولايات المتحدة بهجمات نووية، في عام 1945، على مدينتي هيروشيما وناجازاكي.

في أكتوبر 2022، قامت وسائل الإعلام الروسية بتبني حملة تم الحديث فيها عن تهديد محتمل يمكن أن تمثله أوكرانيا من خلال استخدام «القنبلة القذرة» ، والمعروفة أيضًا باسم «جهاز التشتيت الإشعاعي» ، وتشير إلى أي جهاز تفجير ينشر واحدًا أو أكثر من المنتجات السامة كيميائيًا أو بيولوجيًا (نووي (N) أو إشعاعي (R) أو بيولوجي (B) أو كيميائي (C)). ولم يقدم وزير الدفاع الروسي «سيرجي شويجو» أي دليل على هذه المزاعم، وهو الأمر الذي رفضته أوكرانيا، وكذلك فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. فيما أرسل سفير روسيا لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام، كما أعلنت وزارة الدفاع الروسية قدرتها واستعدادها للقيام بعمليات في بيئة إشعاعية.

وهو ما فسره معهد دراسات الحرب الأمريكي كمحاولة من وزير الدفاع الروسي لإبطاء أو تعليق المساعدة العسكرية الغربية لأوكرانيا وربما إضعاف حلف «الناتو» بدعوات التخويف. بينما اعتبرت بعض التحليلات والتكهنات الأوكرانية والغربية أن روسيا تخطط لتفجير «قنبلة قذرة» في أوكرانيا لإلقاء اللوم على القوات الأوكرانية.

وفي 26 أكتوبر 2022، حذر وزير الدفاع الهندي «راجناث سينج» نظيره الروسي «شويجو»، خلال مكالمة هاتفية، من خطورة استخدام سلاح نووي، مشددًا على أن استخدام أسلحة نووية «يتعارض مع المبادئ الإنسانية الأساسية». ووفقًا لتقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، في نوفمبر 2022، اجتمع بعض كبار العسكريين الروس في غياب الرئيس «بوتين» لمناقشة كيفية وسبل استخدام أسلحة نووية تكتيكية في ساحة المعركة في أوكرانيا. فيما لم يتم الكشف في حينها عن عدم وجود أي مؤشر على أن الجيش الروسي قرر استخدام مثل تلك الأسلحة.

وفي ديسمبر 2022، وبعد سلسلة من الهجمات على شرق أوكرانيا بالإضافة إلى استهداف البنى التحتية للطاقة، قال الرئيس «بوتين»، في اجتماع بالكرملين مع مجلس حقوق الإنسان الروسي: إن «خطر نشوب الحرب النووية يتزايد»، لكنه لم يتعهد بألا تكون روسيا أولى من يلجأ إلى الأسلحة النووية في أي صراع، لافتًا إلى أن الأسلحة النووية الأمريكية موجودة بأعداد كبيرة في القارة الأوروبية، في حين أن روسيا لم تنقل أيًا من أسلحتها النووية إلى مناطق أخرى ولا تخطط للقيام بذلك، لكن موسكو «ستحمي حلفاءها بكل الوسائل المتاحة لها في حالة الضرورة».

خفوت التهديدات رغم استمرار المخاطر

في العام الثاني للحرب لم تخلُ الساحة الروسية الأوكرانية من التهديدات النووية، ولكن تشير التقارير إلى أنه على الرغم من أن روسيا واصلت التهديدات والمناورات النووية من أواخر عام 2022 إلى منتصف عام 2023، إلا أن حدة هذه الإشارات لا يمكن مقارنتها بما حدث في شهري سبتمبر وأكتوبر 2022. وهو الأمر الذي أعطى بعض المؤشرات –ولو محدودة– بانحصار التهديدات النووية على الرغم من استمرار المخاطر النووية، وهو ما يمكن بلورته على النحو التالي:

استمرار التلويح بـ «الخيار النووي»:

في 25 مارس 2023، أعلن الرئيس «بوتين» أن روسيا ستقوم بنشر أسلحة نووية تكتيكية في بيلاروسيا، مما أحدث توترًا مع حلف «الناتو». وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأمر مهدت له كل من روسيا وبيلاروسيا، في فبراير 2022، حين قام الرئيس البيلاروسي «ألكسندر لوكاشينكو» بتعديل الدستور. أما في أغسطس 2023، صرح وزير الخارجية «لافروف» بأن امتلاك أسلحة نووية

في سياق الردع، هو «الرد الوحيد لروسيا» حاليًا على بعض التهديدات الخارجية لأمنها، مؤكدًا أن «سياسة الدولة الروسية في مجال الردع النووي ذات طبيعة دفاعية حصرية».

وفي فبراير 2024، وخلال منتدى «كل شيء من أجل النصر»، تحدث الرئيس «بوتين» عن مدى جاهزية القوات النووية الاستراتيجية لروسيا، قائلًا «لدينا قوات نووية استراتيجية محدثة بالكامل تقريبًا، بنسبة (95%)، يبلغ تحديث مكونها البحري (100%)». وهو ما اعتبرته بعض التحليلات رسالة جديدة لردع الغرب، في حين اعتبرت تحليلات أخرى أنه يأتي في سياق الانتخابات الرئاسية المرتقبة.

تعليق العمل ببعض المعاهدات:

مع اتجاه الحرب الروسية الأوكرانية لإتمام عامها الأول، هدد الرئيس «بوتين»، في 21 فبراير 2023، بأن روسيا ستعلق مشاركتها في معاهدة ستارت الجديدة، وهي المعاهدة الوحيدة للسيطرة على الأسلحة الاستراتيجية بين روسيا والولايات المتحدة، مما صاحبه تنديد غربي بخصوص هذه الخطوة.

وفي المقابل، طرح عدد من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، في مايو 2023، مشروع قانون يقضي بانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية النووية المبرمة مع روسيا، وتعزيز القدرات النووية الأمريكية. أما في يونيو 2023، قالت واشنطن: إنها ستتوقف عن إمداد موسكو ببعض المعلومات المطلوبة بموجب معاهدة ستارت الجديدة للحد من الأسلحة، بما في ذلك تلك الخاصة بمواقع الصواريخ والقاذفات، كنوع مما أسمته بالرد على «انتهاكات موسكو المستمرة» للمعاهدة.

كارثة متوقعة في «زابوريجيا»:

تشير التقارير إلى أن محطة «زابوريجيا» الأوكرانية تعتبر أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا، كما أنها واحدة من أكبر عشر محطات في العالم، وتقع على بعد 200 كم من إقليم «دونباس»، ويمكن استخدام الكهرباء المولدة منها لتوفير الكهرباء للأراضي الأوكرانية التي استحوذت عليها روسيا. ومن هنا تأتي أهميتها الاستراتيجية بالنسبة لروسيا، وتشرف «روساتوم»، الشركة الحكومية الروسية للطاقة النووية، على المحطة منذ 2 مارس 2022، وتعتبر ثاني محطة نووية تسيطر عليها روسيا في أوكرانيا بعد محطة «تشيرنوبيل»، وتوفر المحطة 20% من استهلاك الكهرباء في أوكرانيا. وقد تعرضت المحطة ومحيطها للقصف في أوقات سابقة لكن لم يصبها أي ضرر.

إلا أنه أثيرت حولها الكثير من المخاوف، خاصة مع كارثة سد «كاخوفكا»، والذي عرض انهياره الخزانات التي تحصل منها المفاعلات في المحطة على مياه التبريد للخطر مما أدى للوقف الاضطراري للمفاعلات، ناهيك عن الأخبار

المتداولة بشأن إعادة زرع الألغام في محيط المحطة، فضلًا عن المخاطر المرتبطة بتراجع الأعداد المطلوبة الضرورية للتشغيل. وهو الأمر الذي دفع بعض التحليلات إلى التأكيد على أن سيناريوهات انفجار المحطة سيكون له عواقب إشعاعية ونووية خطيرة قد لا تقف عند حدود أوكرانيا وحدها، وإنما قد تمتد إلى الدول المحيطة.

مجمل القول، إن البعد النووي في الحرب الروسية الأوكرانية يمثل أحد الأبعاد الرئيسة التي يصعب إغفالها أو تجاهلها. إذ شهد العام الأول للحرب تهورًا واضحًا في التلويح بورقة «الخيار النووي» بما يعني وضع العالم كله على حافة الهاوية استنادًا إلى كون روسيا إحدى أكبر القوى النووية في العالم. أما العام الثاني للحرب فقد عايش وضعًا أكثر تعقلًا في التعامل مع ورقة «الخيار النووي»، وهو ما يمكن تبريره في ضوء ما بدا كتغير في رؤية وأهداف حلفاء كييف الغربيين تجاه الحرب. وهو المشهد الذي يجد انعكاساته في إعلان واشنطن، في أكتوبر 2023، عن استعدادها «للعمل البناء» مع روسيا بشأن العودة إلى تطبيق معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية (ستارت 3)، والعمل على نظام جديد للرقابة على الأسلحة.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التوقعات بوقوع تصعيد نووي في ساحة الحرب الروسية الأوكرانية يظل في أدنى مستوياته، في ضوء إدراك جميع الأطراف لخطورة مثل هذه الخطوة على العالم أجمع، إلا أن مسألة الأمان النووي المتعلق بالمحطات النووية الأوكرانية تمثل الشاغل الرئيس في هذا الصدد، وخاصة الوضع المرتبط بمحطة «زابوريجيا»، في ضوء العمليات العسكرية التي تتم في محيطها أو على مقربة منها، وهو ما يجعل ظروف التشغيل الحالية تمثل وضع طوارئ غير مسبوق. وهو الأمر الذي قد ينصرف إلى محطات أخرى، بطريقة قد تتطلب غلق المحطة أو غلق جزء منها بما سوف يؤثر على الكهرباء النووية التي تعتمد عليها أوكرانيا فيما يقرب من نصف احتياجاتها، بل قد يفرض عراقيل طويلة المدى على مشروعات الربط الكهربائي بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي، مثل: الاتفاق بين شركة التوزيع الأوكرانية «أوكرينرجو» والشركة البولندية «بولينيرجيا» لتصدير الكهرباء كجزء من «جسر الطاقة» مع الاتحاد الأوروبي، والمتعلق بخطة الربط البيني لسوق الطاقة في منطقة البلطيق.

من الحزم إلى الارتباك..

التعاطي الأمريكي مع الحرب الروسية الأوكرانية خلال العام الثاني

د. مها علام

باحثة بوحدة الدراسات الأمريكية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> شهد العام الثاني للحرب تناقضًا صارخًا في الموقف الأمريكي ما بين تعزيز ودعم عمل المؤسسية الدولية عندما تعلق الأمر بأوكرانيا، وغل يدها عندما تعلق الأمر بإسرائيل.

استنادًا إلى ما حملته الحرب الروسية الأوكرانية، التي اندلعت في 24 فبراير 2022، من محاولات واضحة للنيل من النظام الدولي القائم على القواعد، والذي تتزعمه الولايات المتحدة، فقد أخذت واشنطن زمام المبادرة في ردّ الفعل الدولي بشكل عام، وردّ الفعل الغربي على وجه الخصوص، عبر اعتمادها استراتيجية متعددة الأبعاد، عكست ملمحين رئيسيين؛ يتصل الأول بتعزيز دور حلف شمال الأطلسي «الناتو» ، ويستند الثاني إلى جعل واشنطن طرفًا رئيسًا في الحرب، ولكن بدون انخراط على الأرض.

وهو ما عزز من قدرة أوكرانيا على مواجهة روسيا عسكريًا، ودعم عملياتها العسكرية المضادة التي استطاعت من خلالها الدفاع عن أراضيها واستعادة بعضها، بل ورفع تكلفة الحرب -بشكل هائل- على موسكو. إلا

أن العام الثاني للحرب قد شهد ملامح مغايرة، لا سيما مع اندلاع عملية «طوفان الأقصى»، في 7 أكتوبر 2023، وما تبعها من عدوان إسرائيلي غاشم على قطاع غزة، لما مثلته من نقطة تحول للساحة الأوكرانية انطلاقًا من تغير الحسابات الأمريكية وإعادة ترتيب الأولويات على نحو مختلف، ناهيك عن التغير الذي لحق بالسياق العام إقليميًا ودوليًا. وهو الأمر الذي يثير التساؤل بشأن حدود التغير الذي انتاب الموقف الأمريكي تجاه الحرب الروسية الأوكرانية، والأسباب الكامنة خلفه.

التعاطي الحازم خلال العام الأول

منذ انطلاق الشرارة الأولى للعملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا، تبلورت تأكيدات أمريكية متكررة مفادها عدم إرسال أية قوات للمشاركة في الحرب على الأراضي الأوكرانية، لكونها ليست عضوًا في حلف شمال الأطلسي «الناتو»، إلا أن واشنطن قد تبنت استراتيجية متشابكة ومتعددة الأبعاد للتعاطي الفعال مع الحرب، يمكن تفكيكها على النحو التالي:

البعد السياسي: سعت واشنطن لتدشين موقف عالمي موحد ضد موسكو ومناهض للحرب، إذ اتجهت في مسار التنسيق مع الحلفاء الأوروبيين من جانب، والحلفاء الآسيويين، على رأسهم اليابان وكوريا الجنوبية، والحلفاء في الشرق الأوسط، على رأسهم دول الخليج. ومن الأمور اللافتة للنظر إشارة «بايدن» إلى قيام واشنطن ببناء تحالف بين الدول من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادئ، ما يعني أن الحرب لم تعزز الجبهة الغربية فقط، وإنما ساعدت على تشكيل جبهة جديدة تربط أوروبا بآسيا تحت المظلة الأمريكية. وبالتوازي مع ذلك، اتجهت واشنطن إلى التركيز على إدانة موسكو داخل أروقة الكيانات الأممية، كمجلس الأمن، والجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، من أجل إحكام العزلة الدولية.

البعد العسكري: مع تشكل الملامح الأولى للاحتقان في بداية العام الماضي، اتجهت واشنطن إلى توسيع وجودها بأوروبا، كما دعمت واشنطن بقوة سياسةَ «الباب المفتوح» الخاصة بحلف «الناتو». علاوة على ذلك، فقد توسعت واشنطن في حجم المساعدات العسكرية لكييف، مع تزويدها بمنظومات عسكرية متطورة، كصواريخ «جافلين»، وأنظمة صواريخ المدفعية عالية الحركة «هيمارس»، ومنظومة «هوك»، وبطاريات منظومة «باتريوت». ولم يتوقف الأمر عند ذلك، وإنما اتجهت واشنطن لتضييق الخناق على الأداة العسكرية الروسية، ليس فقط عبر فرض عقوبات على الأوليجاركية الروسية والشركات العسكرية الروسية، وإنما من

خلال فرض العقوبات على الكيانات الخارجية التي تدعم أداة الحرب الروسية.

البعد الاقتصادي: قامت واشنطن بشن حرب اقتصادية خانقة ضد موسكو عبر فرض حزم متتالية من العقوبات الاقتصادية التي استهدفت الأوليجاركية الروسية، كما استهدفت المؤسسات الروسية، أبرزها: قطاع المصارف في روسيا، وشملت تجميد أصول البنوك الروسية الخارجية، بما في ذلك أصول البنك المركزي. بالإضافة إلى التركيز على شلّ النظام المالي الروسي من خلال طرد بعض البنوك الروسية من نظام «سويفت» وحظر التمويل العام والاستثمارات في روسيا. علاوة على ذلك، فقد أعلنت الإدارة حظر دخول الطاقة الروسية، كما قامت بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، في 25 مارس 2022، لتشكيل «فريق عمل» بهدف الحدّ من اعتماد أوروبا على الطاقة الروسية. ومن ناحية أخرى، اتجهت واشنطن لتعزيز المساعدات الاقتصادية والمالية الموجهة لأوكرانيا من أجل مساعدتها على تخطي عثرتها الاقتصادية جرّاء الحرب.

البعد الإعلامي: شنت واشنطن منذ اندلاع الحرب حربًا إعلامية موازية ضد موسكو، بدأت بحظر موقع «يوتيوب» قنوات وسائل الإعلام الروسية، ثم اتجهت الحكومة الأمريكية لحظر بثّ القنوات الروسية «القناة الأولى» وقناتي «روسيا 1» و«إن تي في».

ومن جانب آخر، عمدت واشنطن إلى تكرار رسائل إعلامية بعينها في إطار ما يمكن وصفه بالدعاية الغربية المضادة للدعاية الروسية، والتي يمكن بلورة أولى ملامحها في اتجاه واشنطن لإطلاق وصف العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا بـ« حرب اختيار War of Choice» و«الغزو الوحشي brutal invasion».

البعد الإنساني: مع أول أيام الغزو في 24 فبراير 2022، أعلنت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن تفعيل فريق الاستجابة للمساعدة في حالات الكوارث (DART) لقيادة الاستجابة الإنسانية للحكومة الأمريكية في أوكرانيا. وفي سبيل ذلك، قامت الوكالة بتنشيط فريق إدارة الاستجابة (RMT) بواشنطن العاصمة. تم توجيه المبالغ المخصصة للمساعدات الغذائية الطارئة والرعاية الصحية ودعم اللاجئين والمساعدات الإنسانية الأخرى.

وفي هذا السياق، فقد عكست الاستراتيجية الأمريكية متعددة الأبعاد التعاطي الكثيف والمركّز لواشنطن مع الحرب خلال عامها الأول، وهو الأمر الذي سمح لها بتحقيق مجموعة من المكاسب، وفي مقدمتها استغلال الحرب من أجل تعزيز حالة التوافق الداخلي حول قضية مشتركة، لا سيما أن هذه القضية أضحت ذات صلة وثيقة بتعزيز القيادة العالمية لواشنطن من جانب، ومرتبطة بخصم تاريخي

للشعب الأمريكي من جانب آخر، وهي المسألة التي تم النظر إليها في ضوء تعزيز فرص «بايدن» خلال السباق الرئاسي لعام 2024.

بالإضافة إلى استغلال الحرب من أجل تعزيز فرص المنتجات الأمريكية في الأسواق الدولية، مثل: الطاقة والقمح والذرة. فضلًا عن مسألة تعزيز صناعة السلاح ودعم «المجمع العسكري – الصناعي Military–industrial complex» ، بالاستناد إلى استغلال الساحة الأوكرانية من أجل اختبار واستعراض منظومات الأسلحة الأمريكية، بطريقة تعزز مبيعات هذه الأسلحة على الساحة الدولية.

واتصالًا بذلك، فقد ساهمت المساعدات العسكرية الأمريكية في تعزيز قدرة كييف على تعويض خسائرها، وشنّ عمليات عسكرية مضادة من أجل استرداد أراضيها. وهو الأمر الذي استطاع أن ينال من صورة ومكانة روسيا، التي كان من المتوقع لها أن تحسم حربها في وجه أوكرانيا في غضون أيام. وهي المسألة التي عززت من قدرة واشنطن على النيل من خصومها والانتقام منهم.

ومن ناحية أخرى، حملت الحرب فرصًا كبيرة لإعادة تبني أجندة موحدة للعلاقات عبر الأطلسي انطلاقًا من الدعم الكبير الذي قدمته واشنطن لحلفائها الأوروبيين، وتعزيز وجود قواتها هناك. إذ إن الدعم الأمريكي الهائل الذي قدمته واشنطن لحلفائها الأوروبيين قد عزز من مكانتها وساهم في تأكيد محورية الدور الأمريكي. فضلًا عما قدمته الحرب من دليل عملي على أهمية حلف «الناتو»، ودوره الحيوي في حماية أمن أوروبا.

علاوة على ذلك، فقد وفرت الحرب لواشنطن فرصة لإعادة تأكيد قيادتها للعالم، وتعزيز دورها في توجيه قواعد اللعبة السياسية على الساحة الدولية. ناهيك عن اعتبار ما جرى من عقاب ضد روسيا كدرس لكافة دول العالم، وفي مقدمتهم الصين، مفاده أن واشنطن هي التي تملك «المنح والمنع»، الأمر الذي قد يدفع بكين إلى التريث قبل الاتجاه لتحدي واشنطن، لأن من شأن هذا التحدي أن يؤدي إلى آلام اقتصادية قاسية.

التعامل المرتبك خلال العام الثاني

شهد العام الثاني للحرب الروسية الأوكرانية ملامح تبدو مغايرة للعام الأول تبلورت أبرز انعكاساتها في التذبذب الذي طال الدعم الغربي لأوكرانيا، والذي حمل مؤشرات على تغير الرؤية والأهداف تجاه أوكرانيا، وهو الأمر الذي عززه تجدد العنف على الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية بداية من عملية «طوفان الأقصى»، التي اندلعت في 7 أكتوبر 2023، وما تبعها من عدوان إسرائيلي غاشم على قطاع غزة.

وفي خضم ذلك، كشفت بعض التقارير، في نوفمبر 2023، عن نية الولايات المتحدة وألمانيا للضغط على أوكرانيا من خلال تقليص شحنات الأسلحة المقدمة لها من أجل دفعها للتفاوض مع روسيا. وقد نقلت هذه التقارير عن مصادر في الحكومة الألمانية، ما وصفته بخطة ألمانية أمريكية «سرية» لإجبار أوكرانيا على بدء المحادثات مع روسيا، تقوم بموجبها واشنطن وبرلين بتزويد أوكرانيا بما يكفي من الأسلحة والعتاد اللازم للحفاظ على خط المواجهة الحالي، ولكن ليس بما يكفي لاستعادة الأراضي التي تم احتلالها.

وهو الأمر الذي دفع الرئيس الأوكراني «فولوديمير زيلينسكي» إلى التأكيد خلال مؤتمر افتراضي لقادة مجموعة السبع على أن الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» يعول على «انهيار» الدعم الغربي لأوكرانيا، مضيفًا أن الجيش الروسي «زاد الضغط بشكل كبير» على الجبهة. لافتًا إلى أن روسيا تأمل بشيء واحد فقط «انهيار وحدة العالم الحر العام المقبل». وخلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة –التي لم تحظَ بالحفاوة نفسها لزيارته السابقة - أشار الرئيس «زيلينسكي» إلى أنه تلقى من الكونجرس مؤشرات «إيجابية» لكنه «ينتظر النتائج».

وكمؤشر جديد على التحول في الموقف الأمريكي، كشف تقرير نشره موقع «بوليتيكو» ، في أواخر ديسمبر 2023، عن اتجاه إدارة الرئيس «بايدن» والاتحاد الأوروبي إلى التخلي عن هدف «النصر الكامل» لأوكرانيا في مواجهة روسيا، وباتا يميلان –بشكل أكبر- صوب التفاوض مع موسكو، للتوصل إلى تسوية سياسية من شأنها التخلي عن بعض الأراضي الأوكرانية. وفيما نفى كل من البيت الأبيض ووزارة الدفاع وجود أي تغير حقيقي في الموقف الأمريكي والأوروبي تجاه أوكرانيا، إلا أن مصادر مطلعة أكدت للموقع صحة هذا الأمر. كما يستدل الموقع على هذا التحول بالنظر إلى مناقشة المسئولين الغربيين لإعادة انتشار القوات الأوكرانية إلى وضع دفاعي بعيدًا عن الهجوم المضاد متواضع الأثر.

وخلال جولته بدول البلطيق في يناير 2024، أعاد الرئيس «زيلينسكي» التأكيد مجددًا قائلًا: إن «تردد حلفائنا في توفير المساعدات المالية والعسكرية لأوكرانيا، يتسبب أحيانًا في زيادة تجرؤ روسيا وقواتها» . مشيرًا إلى أن بلاده «تفتقر بشكل كبير» إلى أنظمة الدفاع الغربية المضادة للطائرات، لمواجهة القصف المكثف الذي تشنه القوات الروسية.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن هناك ثمة مؤشرات على وجود تحول في الموقف الغربي بشكل عام، والأمريكي على وجه الخصوص، مفاده تبريد ساحة الحرب الروسية الأوكرانية، من خلال التراجع عن الهدف المتعلق بهزيمة روسيا واسترداد كامل الأراضي الأوكرانية، إلى التركيز على فتح قنوات تعزيز المحادثات التي تسمح بالتوصل لاتفاق، ولو على حساب الأراضي الأوكرانية. وهي المسألة التي يمكن النظر إليها في ضوء عدد من الأسباب المفسرة:

مأزق حالة الاستنزاف: مالت الحرب الروسية الأوكرانية صوب حالة الاستنزاف في ضوء تواضع قدرة الطرفين على حسم الميدان عسكريًا، ناهيك عن تراجع قنوات التسوية السياسية حتى الآن، الأمر الذي يعني استمرار التكاليف في الارتفاع على الجميع. وهو المشهد الذي وصفته بعض التحليلات بـ» المأزق» الناتج عن حالة الجمود، وبالأخص بعض فشل الهجوم الأوكراني المضاد وتحقيق الجيش الروسي العديد من النجاحات العسكرية، بطريقة أدت إلى وقوع انقسامات وخلافات واسعة بين القيادات العسكرية والسياسية الأوكرانية، كالخلاف مع رئيس الأركان «فاليري زالوجني» ، ناهيك عن التخبط السياسي في أوكرانيا والفساد الذي يطال النخبة الحاكمة، بما يعني وجود عوامل تعرقل من قدرة كييف على تحقيق اختراق ميداني.

أي أن حالة الاستنزاف التي وصلت إليها الساحة الأوكرانية تعكس عددًا من الأمور، وفي مقدمتها تلقي كييف لمساعدات مالية وعسكرية ضخمة من الدول الغربية منذ بدء

الحرب في عام 2022، ولكن دون فائدة حقيقية، بل ووصل الأمر إلى سقوط ما يقرب من ربع مساحة أوكرانيا بيد القوات الروسية بما يترجم فشلًا واضحًا لكييف وحلفائها الغربيين الذين يتحملون فواتير مرهقة في ظل أزمتي الطاقة والإنتاج العالميتين.

التباين الغربي: ساهمت اندلاع العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا في تدشين جبهة موحدة عبر الأطلسي هدفها دعم أوكرانيا في مواجهة روسيا، إلا أن هذا التماسك أخذ يتراجع شيئًا فشيئًا، وبدأت تتضح مؤشرات تباين غربي جليًا انعكست في تناقص المساعدات الغربية. إذ تراجعت التعهدات الجديدة بالمساعدات (العسكرية والإنسانية والمالية) إلى أدنى مستوى لها منذ بداية الحرب منذ فبراير 2022، وفقًا للبيانات الصادرة عن معهد الأبحاث الألمانية «كييل» . وفي هذا السياق، فقد اعتبرت بعض التحليلات أن الضغوط التي يواجهها الدعم الأمريكي لكييف ستؤثر على حجم الدعم المقدم لها، كما ستتجه الدول الأوروبية للسير على ذات المنوال.

هذا، وقد توترت علاقة بعض الدول الأوروبية بكييف، فقد شهدت بولندا، التي تُعد من أوائل الداعمين لأوكرانيا، تدهورًا في علاقاتها مع كييف التي تتهمها بالمنافسة غير العادلة، خصوصًا في مجال الحبوب. فيما عملت المجر على عرقلة المساعدات الأوروبية المقدمة لأوكرانيا بقيمة 54 مليار يورو. وأوقفت سلوفاكيا حزمة مساعدات كبيرة لأوكرانيا.

أولوية الحرب في غزة: على الرغم من الاهتمام الكثيف الذي أبدته الولايات المتحدة في التعامل مع الحرب الروسية الأوكرانية، ووضعها على رأس أولوياتها، إلا أنه يمكن القول إن الحرب على غزة قد أعادت توجيه بوصلة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مجددًا، في ضوء ما اعتبرته واشنطن كتهديد لحليفها الرئيس بالمنطقة، بل وتغير في طبيعة المعادلة التي تحكم تفاعلات الإقليم بطريقة تتطلب من واشنطن إعادة الانخراط مجددًا.

لقد غذت الحرب في غزة اتجاهات جيوسياسية تهدد موقف أوكرانيا، كما أرغمت الولايات المتحدة على تحويل الوقت والموارد بعيدًا عن الساحة الأوكرانية. وعلى هذا النحو، فقد أشار «مارك كانسيان» ، المستشار بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، إلى أن احتياجات إسرائيل «أصغر نسبيًا مقارنة بأوكرانيا» ، ومن المرجح «أن تكون حربها أقصر» ، كما أن علاقتها بالولايات المتحدة أقوى وأطول أمدًا، لذا «ستكون لإسرائيل الأولوية» .

تراجع الزخم الشعبي: شهدت الحرب الروسية الأوكرانية خلال عامها الأول اهتمامًا واضحًا من الشارع الأمريكي، ورغبة في تقديم الدعم المناسب لأوكرانيا لتعزيز

قدرتها على مواجهة روسيا. إلا أن هذا المشهد قد شابه بعض التغيير، ففي نوفمبر 2023، أوضح استطلاع رأي لمؤسسة «جالوب» أن (41%) من الأمريكيين يعتقدون أن واشنطن تفعل أكثر مما ينبغي لمساعدة أوكرانيا، وهو ما ارتفع من (24%) في أغسطس 2022 و(29%) في يونيو 2023. بينما يعتقد (33%) أن واشنطن تفعل الصواب، بانخفاض من (43%) في يونيو.

وفي أغسطس 2022، اعتقدت أغلبية (66٪) من الأمريكيين أن الولايات المتحدة يجب أن تدعم أوكرانيا في استعادة أراضيها السابقة، حتى لو أدى ذلك إلى صراع طويل الأمد. وقد تضاءلت هذه النظرة بقدر ما، إذ لا يزال (54%) من الأمريكيين محتفظين بهذا الرأي، بينما يفضل (43%) الآن أن تحاول الولايات المتحدة المساعدة في إنهاء الحرب بسرعة، حتى لو كان ذلك يعني تنازل أوكرانيا عن أراضيها لروسيا.

الانقسام السياسي الداخلي: على الرغم من نجاح إدارة «بايدن» في جعل حرب أوكرانيا كقضية توافق داخلي، إلا أن الانقسام السياسي قد أخذ في الاتساع حيالها. واستنادًا إلى ذلك، فقد عارض بعض المشرعين من الحزب الجمهوري مواصلة تقديم المساعدات لأوكرانيا، وهو ما ساهم في إسقاط بند تمديد جديد للمساعدات الأوكرانية من اتفاقية الميزانية المؤقتة التي أقرها الكونجرس في ديسمبر 2023. فضلًا عن إصرار بعض الجمهوريين على ربط مسألة المساعدات المقدمة إلى أوكرانيا بإجراءات لتأمين الحدود كثمن لتقديم دعمهم.

هـذا، وقـد اتخـذ جمهوريـون آخـرون نهجًـا أكثـر تشـددًا بشـكل ملحـوظ فـي التعامـل مـع دعـم أوكرانيـا مـن خلال زعمهـم بـأن المساعدات مضللـة أو خاطئـة مـن حيـث المبـدأ. وأكثـر مـن ذلـك، اتخـذت أقليـة يمينيـة صغيـرة لكنهـا مؤثـرة (مثـل: «مـات جايتـس» ، و» جيـم جـوردان» ، و» مارجـوري تايلـور جريـن»)، موقفًـا أكثـر تشـددًا، إذ اعتبـروا أن المسـاعدات المقدمـة لأوكرانيـا «تضـع أمريـكا فـي المرتبـة الأخيـرة» ، بالاسـتناد إلـى أنهـا تعنـي «إعـادة تجاهـل» مشـاكل الشـعب الأمريكـي.

احتـدام السـباق الرئاسـي: تسـتعد الولايـات المتحـدة لسـباق رئاسـي محتـدم خلال العـام الجـاري، إذ تتجـه أغلـب التكهنـات إلـى أن الرئيـس السـابق «دونالـد ترامـب» سـيكون مرشـح الحـزب الجمهـوري المتوقـع. وهـو مـا يضخـم مـن الإشـكالية المتعلقـة بسـردية «ترامـب» تجـاه العلاقـات عبـر الأطلسـي بوجـه عـام، والحـرب الروسـية الأوكرانيـة علـى وجـه الخصـوص. فقـد أشـار «ترامـب» إلـى أنـه حـال أُعيـد انتخابـه سـيقوم بإنهـاء الحـرب فـي «يـوم واحـد» ، مـن خلال تنظيـم مفاوضـات بيـن «بوتيـن» و» زيلينسـكي» ، ووقـف توريـد الذخائـر الأمريكيـة لاسـتعادة الأراضـي التـي اسـتولت عليهـا روسـيا منـذ فبرايـر 2022.

ومـع تزايـد احتمـالات إعـادة ترشـيح «ترامـب» ، فمـن المرجـح أن يتضـاءل الدعـم لأوكرانيـا بيـن الجمهورييـن، وإذا تـم الضغـط عليهـم للاختيـار بيـن الدفـاع عـن إسـرائيل والدفـاع عـن أوكرانيـا، فسـوف يميـل الساسـة الأمريكيـون مـن كلا الحزبيـن إلـى اتبـاع الأصـوات المحليـة. هـذا، وقـد أظهـر اسـتطلاع لتتبـع الولايـات المتأرجحـة أجرتـه مؤسسـة Redfield & Wilton Strategies لصالـح «التليجـراف» أن «ترامـب» يحظـى بدعـم أكبـر لسياسـته تجـاه أوكرانيـا فـي أريزونـا وفلوريـدا وجورجيـا وميشـيجان ونـورث كارولينـا وبنسـلفانيا.

واسـتنادًا إلـى ذلـك، يتضـح أن الارتبـاك الـذي غلـف التعاطـي الغربـي، وعلـى رأسـه الولايـات المتحـدة، مـع الحـرب الروسـية الأوكرانيـة قـد سـاهم فـي اتسـاع نطـاق الحديـث عـن بلـورة نظـام دولـي جديـد متعـدد الأقطـاب، تصبـح موسـكو وبكيـن نواتـه الأساسـية، بمـا يعنـي تراجـع صـورة واشـنطن كقائـد للنظـام الدولـي. وهـي المسـألة التـي عززتهـا حالـة «النفـاق السياسـي» وازدواجيـة المعاييـر فـي تعامـل الغـرب مـع العـدوان الإسـرائيلي الغاشـم علـى قطـاع غـزة، التـي أدت إلـى النيـل مـن سـمعة وصـورة ومصداقيـة واشـنطن علـى السـاحة الدوليـة.

إذ إنـه مـع تجنـب الإدارة الأمريكيـة إدانـة الانتهـاكات الإسـرائيلية فـي غـزة، أخـذ فـي التلاشـي أكثـر فأكثـر «التفـوق الأخلاقـي» الـذي تدعيـه الولايـات المتحـدة، والـذي تعتبـر أنـه أحـد أبـرز الأمـور التـي تميزهـا عـن خصومهـا. فقـد أدانـت الإدارة الأمريكيـة الهجمـات الروسـية ضـد المـدارس والمستشـفيات والبنـى التحتيـة، فـي حيـن تحـول الأمـر إلـى مجـرد «مطالبـة» لإسـرائيل بحمايـة المدنييـن. وهـو مـا يمكـن اسـتقراؤه فـي وصـف

وزير الخارجية «أنتوني بلينكن» قصف روسيا لمستشفى «ماريوبول» بأنه «جريمة حرب»، بينما تجنب إطلاق التوصيف ذاته على ما يحدث في غزة بالرغم من تعمد إسرائيل استهداف أغلب –إن لم يكن– كل مستشفيات القطاع وتدميرها.

علاوة على ذلك، فإن الموقف الأمريكي المتعلق بدعم المؤسسية الدولية من خلال العمل على إدانة موسكو داخل أروقة المؤسسات الأممية (الجمعية العامة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان)، بجانب دعم إدانة موسكو في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، قد قوبل بالنقيض التام في موقف واشنطن الرافض لتشكيل أي إدانة دولية للانتهاكات والمجازر التي تقترفها إسرائيل في غزة. أي أن العام الثاني للحرب الروسية الأوكرانية قد شهد تناقضًا صارخًا في الموقف الأمريكي ما بين تعزيز ودعم عمل المؤسسية الدولية عندما تعلق الأمر بأوكرانيا، وغل يد المؤسسية الدولية عندما تعلق الأمر بإسرائيل.

"الإرهاق الأوروبي"..

حدود التغير في الموقف الأوروبي خلال العام الثاني من الحرب

الشيماء عرفات

باحثة بوحدة الدراسات الأوروبية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> على الرغم من استمرار الجانب الأوروبي في دعمه لأوكرانيا خلال العام الثاني للحرب، إلا أن هذا الدعم بات يُواجه جملة من التحديات

بعد مرور ما يزيد على عامين على الغزو الروسي لأوكرانيا، برزت عدة نتائج لواقع هذه الحرب، أهمها استعادة أوكرانيا لما يقرب من (54%) من أراضيها التي تم الاستيلاء عليها منذ اندلاع الحرب، واستمرار روسيا في احتلال ما يقرب من (18%) من إجمالي مساحة أوكرانيا. وقد حصلت أوكرانيا خلال عام 2023 على مكاسب عسكرية طفيفة، حيث لا تزال الخطوط الأمامية مع روسيا مستقرة تقريبًا خلال هذا العام. إلا أنه في الوقت نفسه، تواصل روسيا قصف المدن الأوكرانية وحصار موانئها، ومن جانبها، تكثف أوكرانيا هجمات الطائرات المسيرة على السفن والبُنى التحتية الروسية، وبخاصة شبه جزيرة القرم. وقد أدى القتال والغارات الجوية إلى موجات من النزوح الداخلي وصلت لما يقرب من 5.1 ملايين شخص، ناهيك عن خروج وفرار 6.2 ملايين شخص من أوكرانيا.

هـذا الواقـع، وبخاصـة اسـتقرار خطـوط الحـرب الأماميـة فـي أوكرانيـا، بالرغـم مـن الهجـوم المضـاد التـي قامـت بـه أوكرانيـا منتصـف عـام 2023، أثـار الجـدل بشـأن مسـألة جـدوى المسـاعدات الغربيـة لأوكرانيـا، وكـذا التسـاؤل بشـأن اسـتمرارها، وهـي المسـألة التـي تبلـورت – بشـكل جلـي– علـى السـاحة الأوروبيـة، لا سـيما فـي ضـوء الضغـوط المعقـدة التـي تواجههـا، واسـتمرار الحـرب بـدون أفـق واضحـة للنهايـة.

استمرار الدعم خلال العام الثاني

منحـت دول الاتحـاد الأوروبـي ومؤسسـاتها أوكرانيـا مـا مجموعـه 145 مليـار دولار، وفقًـا لمرصـد دعـم أوكرانيـا التابـع لمعهـد «كييـل» الألمانـي، أي مـا يقـرب مـن ضعـف مـا قدمتـه الولايـات المتحـدة. فقـد أوضـح المعهـد أن أوروبـا قـد تفوقـت بشـكل جماعـي علـى الولايـات المتحـدة، فـي سـبتمبر 2023، مـن حيـث المسـاعدات الماليـة والعسـكرية والإنسـانية المقدمـة لأوكرانيـا.

وكان آخرهـا فـي 6 فبرايـر الجـاري، إذ توصـل المجلـس والبرلمـان الأوروبيـان إلـى (اتفـاق مؤقـت) بشـأن إنشـاء أداة واحـدة جديـدة مخصصـة لدعـم تعافـي أوكرانيـا وإعـادة إعمارهـا وتحديثهـا، مـع دعـم جهودهـا لتنفيـذ الإصلاحـات كجـزء مـن مسـار انضمامهـا إلـى الاتحـاد الأوروبـي، بحيـث سـيتم تقسـيم الميزانيـة الإجماليـة البالغـة 50 مليـار يـورو للفتـرة 2024-2027 بيـن 33 مليـار يـورو فـي شـكل قـروض و17 مليـار يـورو فـي شـكل منـح.

وكذلـك، اسـتمر الاتحـاد الأوروبـي فـي تمريـر حـزم العقوبـات علـى روسـيا، ففـي 18 ديسـمبر الماضـي، تـم تمريـر الحزمـة الثانيـة عشـر لعقوبـات الاتحـاد علـى روسـيا، بينمـا مـرر الحزمـة الحاديـة عشـر فـي يونيـو مـن العـام نفسـه، فيمـا تـم تمريـر العاشـرة يـوم 25 فبرايـر.

ولمسـاعدة اللاجئيـن الأوكرانييـن، قامـت حكومـات الاتحـاد الأوروبـي بإعـادة تفعيـل -بنهايـة سـبتمبر الماضـي- مـا يعـرف بـ(توجيـه الحمايـة المؤقتـة)، الـذي مررتـه للمـرة الأولـى فـي الأشـهر الأولـى مـن الحـرب، ممـا سـمح للأوكرانييـن بدخـول الاتحـاد الأوروبـي والتنقـل بحريـة بيـن الـدول دون الخضـوع للإجـراءات المعتـادة.

ولم يتوقف الدعم الأوروبي عند حدود الدعم المالي فقط، بل امتد للدعم العسكري أيضًا. فقد أكدت المملكة المتحدة، خلال زيارة رئيس الوزراء البريطاني «ريشي سوناك» لكييف، في يناير 2024، على دعمها لأوكرانيا من خلال حزمة دعم سنوية تزيد على 3 مليارات دولار، والتوقيع على اتفاقية أمنية ثنائية تاريخية تضمن التعاون الأمني الوثيق بين البلدين.

وفي السياق ذاته، أكد الرئيس الفرنسي «إيمانويل ماكرون» مؤخرًا أن فرنسا ستقدم مساعدات عسكرية لأوكرانيا في عام 2024، بما في ذلك 40 صاروخ «كروز» طويل المدى من طراز «سكالب» وعدة مئات من القنابل. فضلًا عن إشارته إلى اعتزامه زيارة كييف، والتي من المتوقع أن يتم خلالها توقيع اتفاقية أمنية مماثلة للاتفاق الذي تم توقيعه مؤخرًا بين بريطانيا وأوكرانيا.

في أوائل يناير2024، أعلن المستشار الألماني «أولاف شولتز» عن خطط لمضاعفة المساعدات العسكرية لأوكرانيا في عام 2024، بينما حثّ الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على أن تحذو حذو ألمانيا. قائلًا: إن «شحنات الأسلحة التي خططت لها غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا -حتى الآن- صغيرة للغاية بكل المقاييس، ونحن بحاجة إلى مساهمات أعلى.»

وفي عام 2023، قامت دول البلطيق والنرويج بتقديم مجموعة من المساعدات العسكرية والإنسانية لأوكرانيا، والتي بلغت أكثر من (1.6%) من ناتجها المحلي الإجمالي، وفقًا لمعهد «كييل» . واتصالًا بذلك، فمن المقرر أن تقوم هولندا والدنمارك بتزويد أوكرانيا بما يصل إلى 61 طائرة مقاتلة من طراز F-16، بينما ستقوم بلجيكا بتسليم أكثر من 50 طائرة ذات طراز مختلف. وكذلك، فقد وافقت النرويج على تسليم عشر طائرات من طراز F-16 مزودة بصواريخ مضادة للسفن.

كما عملت دول البحر الأسود -الملاصقة لأوكرانيا- على زيادة مشاركتها. ففي أوائل عام 2024، وقعت رومانيا وبلغاريا وتركيا على مبادرة ثلاثية جديدة لتحسين السلامة البحرية في البحر الأسود ومساعدة أوكرانيا على إبقاء ممرات الشحن مفتوحة من خلال إزالة الألغام الروسية. وتأتي هذه الخطوة بعدما استطاعت أوكرانيا كسر الحصار البحري الروسي على موانئها في البحر الأسود، خلال النصف الثاني من عام 2023، وأنشأت ممرًا جديدًا للشحن التجاري.

هذا التنوع من الدعم الأوروبي المقدم لأوكرانيا، يأتي كرسالة تحذيرية من الجانب الأوروبي للجانب الروسي بعدم التعويل على «إرهاق الغرب» كسبيل لاستمرار الحرب على أوكرانيا. ففي بداية أكتوبر 2023، اجتمع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في كييف، والتي تُعد المرة الأولى التي يُعقد فيها اجتماع خارج التكتل الأوروبي، للتأكيد على تلك الرسالة، إذ وصف مسئول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي،

«جوزيب بوريل» ، الحرب الدائرة في أوكرانيا بأنها «أزمة وجودية» ، مضيفًا «بأنه ربما لا يُنظر إليها على هذا النحو من قبل الجميع حول العالم، لكن بالنسبة لنا، نحن الأوروبيين، إنها تهديد وجودي» .

تحديات متشابكة أمام استمرار الدعم

بالرغم من استمرار الجانب الأوروبي في دعمه لأوكرانيا خلال العام الثاني للحرب، إلا أن هذا الدعم يُواجه بجملة من التحديات التي تعوق فاعليته، والتي يمكن أن تؤثر على استمراريته على ذات المنوال خلال العام الثالث، ومن أبرز تلك التحديات:

تواضع القدرات العسكرية الأوروبية:

بشكل عام هناك اتجاه للالتزام بتخصيص ما لا يقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي للدفاع، إذ تلتزم حاليًا سبع دول أعضاء في حلف شمال الأطلسي -التي تُعد أغلبيته من الدول الأوروبية- بذلك، ومن المقرر أن يصل هذا العدد إلى 19 دولة بحلول عام 2024، و24 دولة بحلول عام 2026. ما يعني أن ثلاثة أرباع دول الحلف سوف تكون ملتزمة بقاعدة (2%) في أقل من ثلاث سنوات. إلا أن هذا الالتزام، لا يعكس بالضرورة التطور العسكري للدول الأوروبية، إذ إن الدول الأوروبية تملأ فجواتها قصيرة المدى عسكريًا، بطائرات أمريكية من طراز F-35، بما يؤدي إلى تفاقم التفتت الدفاعي في جميع أنحاء القارة وتقويض خطط المقاتلات الفرنسية الألمانية المشتركة. بعبارة أوضح، تمثل المشتريات الدفاعية من خارج الاتحاد الأوروبي (78%) من التزامات دول الاتحاد الأوروبي للفترة 2022-2023، وتمثل الولايات المتحدة وحدها (63%) من الحصة، وفقًا لمركز الأبحاث الأمني الفرنسي «إيريس» .

في المقابل، تواصل روسيا تعزيز قدراتها العسكرية بالاعتماد على قاعدتها التصنيعية الداخلية، إذ أعلن وزير دفاعها، «سيرجي شويجو» ، في 26 ديسمبر الماضي، أن مؤسسات مجمع الصناعات العسكرية الروسية «ضاعفت من إنتاج الأسلحة والمعدات الأكثر طلبًا» ، لإمداد القوات في منطقة «العملية العسكرية الخاصة» دون انقطاع. وفي 21 نوفمبر الماضي، أعلن «شويجو» ، خلال اجتماع مع هيئات وزارة الدفاع، زيادة حجم الإمدادات الرئيسة من الطائرات المسيرة والصواريخ والمدفعية إلى القوات الروسية بـ5 أمثال تقريبًا خلال عام 2023. كما رفعت الحكومة الروسية الإنفاق الدفاعي، إلى نحو ثلث إجمالي النفقات في عام 2024، بزيادة قدرها (68%)، لتصل إلى 10.8 تريليونات روبل (ما يعادل نحو 115 مليار دولار).

كل هذا يجعل الجهود الأوروبية متواضعة ومشتتة مقارنة بالجانب الروسي على المدى القصير، ويرجع هذا القصور لضعف القاعدة التصنيعية العسكرية الأوروبية. وفي هذا السياق، يؤكد تصريح «بوريل» على ضرورة توفير صواريخ بعيدة المدى لأوكرانيا، فضلًا عن أسلحة أخرى حديثة، بما فيها المزيد من بطاريات الدفاع الجوي، إلا أنه أشار إلى أن الدول الأوروبية ستتمكن من تلبية جميع احتياجات أوكرانيا من الأسلحة والذخيرة «فقط» في حالة مضاعفة إنتاج مصانع الأسلحة الأوروبية. وارتباطًا بذلك، فقد أدى ضعف هذا الإنتاج لتخلف دول الاتحاد الأوروبي عن تعهدها، في مارس الماضي، بتوفير ما يقرب من مليون طلقة مدفعية لأوكرانيا بحلول مارس 2024، إلا أنها -حتى الآن- لم تتمكن من توفير سوى حوالي (30%) من تعهداتها في هذا الخصوص.

تأخر الدعم الأمريكي:

مع تزايد احتياجات أوكرانيا وطول أمد الحرب، انقسمت الولايات المتحدة سياسيًا، وبدأ عدد من المشرعين الجمهوريين في استخدام نفوذهم لوقف التمويل المقدم لأوكرانيا، وعلى رأسهم «مايك جونسون»، رئيس مجلس النواب الجديد، الذي صوت مرارًا وتكرارًا ضد حزم الدعم لأوكرانيا. هذه العرقلة تؤثر -بشكل كبير- على فاعلية الدعم الأوروبي لأوكرانيا، وبالأخص مع اتجاه مخزونات أوكرانيا من الأسلحة والذخيرة للنفاد، وكذلك مخزونات أغلب الدول الأوروبية.

وعليه، فإن تقليص الدعم العسكري الأمريكي أو عدم انتظامه أو حتى وقفه سيكون له تأثير فوري على أداء أوكرانيا في ساحة المعركة، وخاصة دفاعاتها الجوية.

الأمر الذي يعني عدم قدرة أي دولة أخرى على ملء هذا الفراغ لأسباب عدة، يأتي في مقدمتها عدم وجود حليف لأوكرانيا له مثل القاعدة التصنيعية الأمريكية. علاوة على ذلك، فإن الدول الأوروبية قد ربطت تحركاتها بدعم أوكرانيا عسكريًا بالموافقة السياسية من قبل الجانب الأمريكي. فعلى سبيل المثال: في ضوء كون ألمانيا أحد أكبر الداعمين الأوروبيين لأوكرانيا، إلا أن المستشار الألماني «شولتس» لم يكن على استعداد لتزويد أوكرانيا بأي نوع مهم من الأسلحة بدون الاتفاق عليه مع الولايات المتحدة، سواء كانت دبابات «ليوبارد 2» أو الطائرات المقاتلة أو صواريخ كروز «توروس».

عطفًا على ما سبق، يُعد هذا الاعتماد المتزايد الناجم عن محورية الدور الأمني للولايات المتحدة بالنسبة لكل من أوروبا وأوكرانيا، أمرًا غير محمود، وبخاصة في ظل الانتخابات الرئاسية الأمريكية المرتقبة، والتي قد تأتي بالرئيس «ترامب» مرة أخرى للبيت الأبيض، وهو أحد أكبر الداعمين لإنهاء الحرب في أوكرانيا، ناهيك عن تزايد احتمالات تراجع الرئيس «بايدن» عن دعمه لأوكرانيا بضغط من المشرعين الجمهوريين في الكونجرس.

تململ الرأي العام الأوروبي:

على الرغم من صعوبة الجزم بانقلاب الرأي العام الأوروبي على قادته فيما يتعلق بالدعم المقدم لأوكرانيا، إلا أن هذا لا يعني عدم تراجع هذا الدعم، وإن لم يكن بشكل كبير. فوفقًا لاستطلاع أجراه المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، في يناير2023، في عشر دول أوروبية، أراد (38%) من إجمالي المستجيبين أن تستعيد أوكرانيا كامل أراضيها. ولكن وفقًا لآخر استطلاع أجراه المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، خلال شهري سبتمبر وأكتوبر عام 2023، قد انخفض هذا الرقم إلى (34%). أما نسبة الأشخاص الذين يعتقدون أن الصراع بين روسيا وأوكرانيا يجب أن ينتهي في أقرب وقت ممكن، حتى لو على حساب خسارة أوكرانيا لبعض أراضيها لصالح روسيا، فقد استقرت بشكل أساسي عند (28%) إلى (29%).

وبالرغم من أنه لا يزال أغلبية الأوروبيين (52%) يعتبرون روسيا العقبة الأساسية أمام السلام، إلا أن ما يقرب من الربع (23%) يلومون الولايات المتحدة أو أوكرانيا أو الاتحاد الأوروبي. وهو المشهد الذي تغير عن ذي قبل، إذ كانت النسبة تتراوح بين (60%) و(19%) قبل 20 شهرًا. وهناك حاليًا دول، كرومانيا، بدأت تنظر إلى الغرب باعتباره مشكلة أكبر من روسيا، أو إيطاليا، التي اتجهت حاليًا إلى إلقاء اللوم على الجانبين بالتساوي. وفي بولندا –التي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين الأوكرانيين- فقد انخفض دعم قبول اللاجئين الأوكرانيين بشكل مطرد، من (83%) في مارس 2022 إلى (65%) في سبتمبر 2023، وفقًا لـ eupinions، وهي منصة رأي عام مستقلة.

هذا التحول في الرأي العام الأوروبي، صاحبه كذلك تحول في الخريطة السياسية الأوروبية، وهو ما عززه -ولو جزئيًا- تحول مزاج الدعم الأوروبي. ففي سلوفاكيا، فاز الحزب الذي يقوده «روبرت فيكو» ، رئيس الوزراء الشعبوي السابق، بالانتخابات البرلمانية في سبتمبر الماضي. وبعد يوم واحد فقط من توليه منصبه، تعهد بوقف الدعم العسكري لأوكرانيا، وهو أحد الوعود الرئيسة التي قطعها خلال حملته الانتخابية. وفقًا لمقياس «يوروبارومتر» ، كانت سلوفاكيا، خلال أغسطس الماضي، من

بين عدد قليل من دول الاتحاد الأوروبي (إلى جانب بلغاريا وقبرص والتشيك واليونان)، التي اعترض فيها أكثر من (40%) من السكان على ضرورة استمرار الاتحاد الأوروبي في إظهار التضامن مع أوكرانيا.

هذا الأمر الذي يتكرر في عدد من الدول، أبرزها: ألمانيا، حيث يحتل حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف، الذي يعارض دعم أوكرانيا، المركز الثاني حاليًا في استطلاعات الرأي، بدعم (22%) من الناخبين الألمان، بعدما كان (10%) في بداية عام 2022، مما يمثل ارتفاعًا تاريخيًا. ورغم أن ألمانيا لا تشترك في حدود مع أوكرانيا، إلا أنها تستضيف حاليًا أكثر من مليون لاجئ أوكراني، وهو أكبر عدد في الاتحاد الأوروبي بعد بولندا.

يحمل هذا التحول في الرأي العام الأوروبي أهمية كبير في ضوء انعكاساته المحتملة على حجم الدعم الأوروبي المنتظر لأوكرانيا. فهنالك توقع من قبل التقديرات الداخلية لمجلس الاتحاد الأوروبي بتدفق نحو 200 مليار دولار من أموال الاتحاد الأوروبي إلى أوكرانيا على مدى سبع سنوات بمجرد انضمامها للاتحاد الأوروبي. كما أن انضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي من شأنه أن يغير بشكل كبير الديناميكيات المحيطة بالأموال الأوروبية، مما يحول الدول المتلقية الكبيرة الحالية، مثل بولندا، إلى مساهمين صافين.

وكذلك فقد يخشى العديد من الأوروبيين أيضًا من التأثيرات التي يمكن أن تخلفها عضوية أوكرانيا في السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي على أعمالهم ووظائفهم، وهو ما أظهره على سبيل المثال الحظر الذي فرضته بولندا على صادرات الحبوب الأوكرانية في الصيف الماضي، والإغلاق الأخير للمعابر الحدودية مع أوكرانيا من قبل سائقي الشاحنات المجريين والبولنديين والسلوفاكيين. هذا التحول في المزاج الذي لا يُعد مدفوعًا فقط بالأعباء الاقتصادية، بل إنه يحمل جانبًا آخر، وإن لم يكن بقوة الجانب الاقتصادي نفسه، وهو العدوان الإسرائيلي على غزة. فقد تأثر عدد لا بأس به من الأوروبيين بمدى ازدواجية معايير بلادهم تجاه غزة، مما شكك –ولو بشكل طفيف- في الرواية الأوروبية القائمة على دعم أوكرانيا من منظور عدالة القضية وحقوق الإنسان.

مجمل القول، في ضوء الاستعراض السابق لطبيعة الموقف الحالي للجانب الأوروبي والتحديات التي تواجهه فيما يخص حجم الدعم الذي بإمكانه تقديمه لأوكرانيا، بما يضمن استمرارها في التصدي للخطر الروسي، الذي يُعد الخطر الأكبر من الناحية الجيوستراتيجية للقارة الأوروبية، تجدر الإشارة إلى تحليل بلوره «ليانا فيكس» و«مايكل كيماج» بدورية «فورين أفيرز»، أكدا خلاله على أنه لسنوات قادمة لا بد من «دعم احتواء النفوذ الروسي بمزيد من المساعدات العسكرية الأوروبية

والأمريكية المستمرة لأوكرانيا» ، ناهيك عن أهمية استمرار العقوبات والعمل على تنفيذها. كما أشارا إلى أن المساعدات المقدمة لأوكرانيا «ليست عملًا خيريًا» ، وإنما هي «ذات صلة وثيقة بأمن القارة الأوروبية» . ولفتا كذلك إلى أن نجاح أو فشل واشنطن في احتواء تمدد روسيا في أوروبا سوف يحدد مستقبل النظام الدولي الذي تقوده.

ومن ثمّ يتضح أن النخبة السياسية الأوروبية باتت أمام جملة من التحديات التي تجعل من استمرار الدعم الفعال لأوكرانيا أمرًا ليس باليسير ولا الهين، لا سيما في ضوء ارتباط فاعلية الدور الأوروبي – إلى حد كبير- بالدور الأمريكي الذي أصبح مرهونًا بصراع سياسي داخلي، مما يزيد من تعقيد الأمر أمام الجانب الأوروبي فيما يتصل بحدود دعمه لأوكرانيا خلال الأعوام القادمة.

تحولات لافتة..

اتجاهات الاقتصادين الروسي والأوكراني خلال العام الثاني من الحرب

بسنت جمال

باحثة بوحدة الاقتصاد
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

> خلال العام الثاني للحرب، لا زالت روسيا تكافح للتكيف مع العقوبات، فيما واجه الاقتصاد الأوكراني المزيد من التحديات.

أتمت الحرب الروسية-الأوكرانية عامها الثاني وسط متغيرات جيوسياسية واقتصادية مختلفة عن تلك التي شهدتها خلال عامها الأول مما فرض واقعًا مختلفًا للاقتصادين الروسي والأوكرانية وأضاف أزمات جديدة للاقتصاد العالمي، إذ شهد عام 2023 عدوانًا واسع النطاق شنته الحكومة الإسرائيلية على قطاع غزة، إلى جانب اشتداد التوترات في البحر الأحمر جرّاء هجمات جماعة «الحوثيين» اليمنية على السفن المارة به، مما دفع الولايات المتحدة وبريطانيا لشن ضربات ضد أهداف الجماعة في اليمن.

وفي هذا السياق، تحاول الدراسة تتبع مسارات تعافي الاقتصاد الروسي وتكيفه مع العقوبات الغربية المفروضة عليه، مع تحليل أداء الاقتصاد الأوكراني الذي من المرجح أن يواجه تحديات جديدة مع احتمالية تراجع المساعدات

الأجنبية، إلى جانب استعراض آفاق الاقتصاد العالمي خلال العام الثالث للحرب في ظل المتغيرات التي طرأت عليه خلال عام 2023.

محاولات تعافي الاقتصاد الروسي

استطاع الاقتصاد الروسي أن يتكيف مع العقوبات الغربية المتصاعدة على كافة مفاصله وقطاعاته حيث محا التأثيرات الفورية والسريعة الناتجة عن تلك العقوبات الهادفة لعرقلة الاقتصاد المحلي وعزل روسيا تجاريًا من أجل وقف حربها على أوكرانيا، وهو الأمر الذي يدلل على عدم فعالية العقوبات في تحقيق أهدافها التي صممت من أجلها، وفيما يلي أبرز مظاهر تعافي الاقتصاد الروسي خلال عام 2023:

نمو الناتج المحلي الإجمالي: انتعش معدل نمو الاقتصاد الروسي من التراجع الحاد الذي سجله في عام 2022، وذلك بفضل زيادة إنتاج الأسلحة والذخيرة وزيادة الإنفاق الدفاعي، إذ خصصت الميزانية الروسية المقترحة لعام 2024 نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي على الجيش أو ما يصل إلى 140 مليار دولار، و40% من إجمالي نفقات الموازنة ليتجاوز بذلك الإنفاق الدفاعي نظيره الاجتماعي لأول مرة في التاريخ الحديث، ويدلل ذلك على أن روسيا لا تخطط لإنهاء حربها على أوكرانيا في الأجل القصير، كما يرسل إشارات بأن الحرب ضد أوكرانيا لا تشكل الأولوية الكبرى لروسيا فحسب، بل إنها المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في الوقت الحالي. ويوضح الشكل الآتي تقديرات نمو الناتج المحلي الإجمالي لروسيا:

الشكل -1 نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي (%)

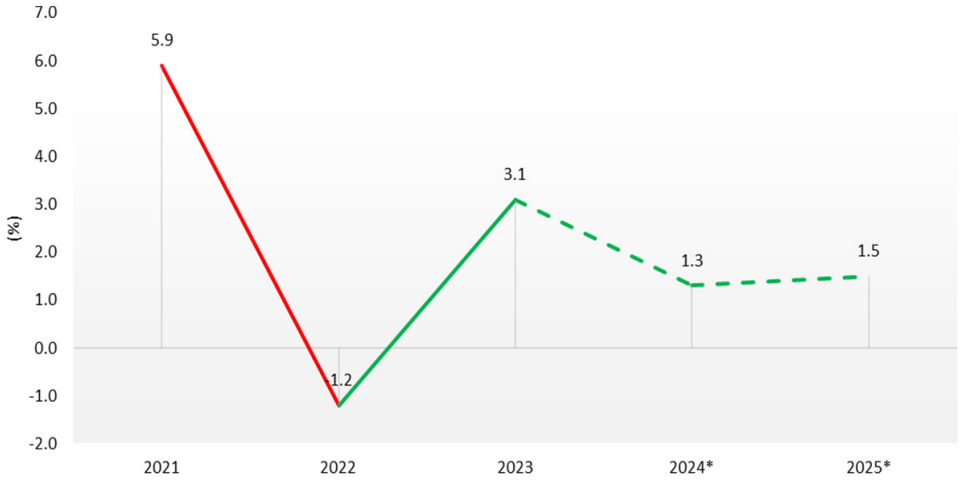

Source: Macroeconomic survey of the Bank of Russia.

يتبين من الرسم أعلاه أن معدل نمو الاقتصاد الروسي بلغ 3.1% خلال عام 2023 مقارنة بانكماش قدره 1.2% خلال عام 2022 ليتباطأ عقب ذلك إلى 1.3% بحلول عام 2024، وربما يعني هذا أن النمو مدفوعًا بالمقارنة بأساس سنوي منخفض.

ومن الجدير بالذكر أن توقعات صندوق النقد الدولي لنمو الاقتصاد الروسي خلال عام 2024 تخالف نظيرتها الصادرة عن البنك المركزي الروسي، فقد أشار الأول في تقريره الصادر في يناير 2024 إلى نمو قدره 2.6% مع زيادة تبلغ 1.5% عن توقعاته الواردة في تقريره الصادر في أكتوبر 2023.

معدل التضخم: تباطأ معدل التضخم السنوي في روسيا خلال عام 2023 إلى 5.9% مقارنة بنحو 13.8% في عام 2022، كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل -2 معدل التضخم الروسي (%)

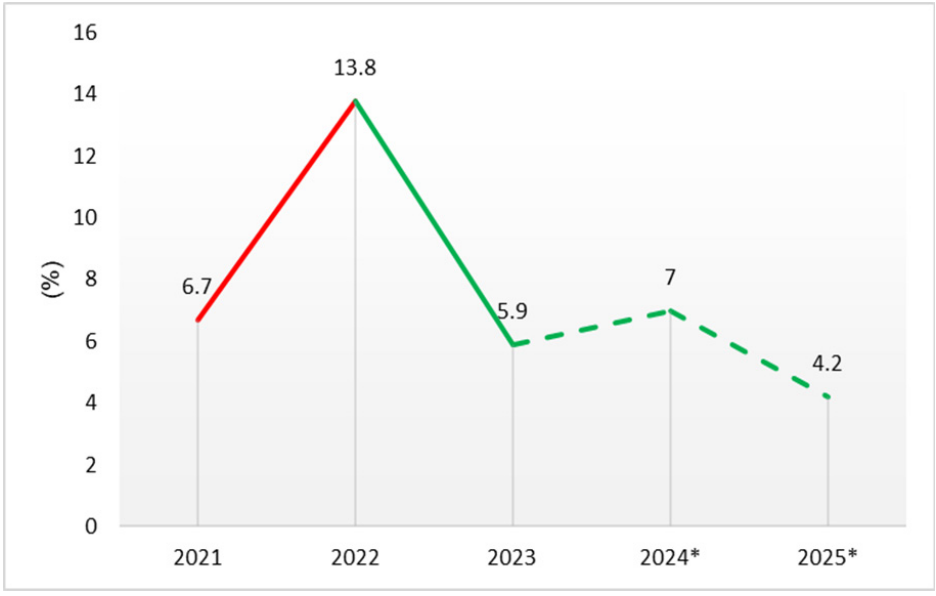

Source: Macroeconomic survey of the Bank of Russia.

ورغم تباطؤ التضخم فإن البنك المركزي الروسي قد قرر في ديسمبر 2023 رفع سعر الفائدة بمقدار 100 نقطة أساس لتصل إلى 16% لتجنب أي ضغوط تضخمية مستقبلية، وبهذا، قد تم رفع سعر الفائدة بروسيا خمس مرات، وفيما يلي استعراضًا لقرارات الفائدة الروسية خلال عام 2023:

الجدول 1 – سعر الفائدة الروسية (%)

فبراير 2023	**7.5**
مارس 2023	**7.5**
أبريل 2023	**7.5**
مايو 2023	**7.5**
يونيو 2023	**7.5**
يوليو 2023	**8.5**
أغسطس 2023	**12**
سبتمبر 2023	**13**
أكتوبر 2023	**15**
ديسمبر 2023	**16**

.Source: The Bank of Russia

وترجع القفزة السعرية بروسيا خلال عام 2022 إلى تقييد إمكانية وصول الحكومة إلى احتياطاتها الأجنبية في الخارج، وتراجع المعروض من بعض السلع المستوردة من الخارج، فضلًا عن تراجع قيمة الروبل الروسي، إلى جانب انخفاض الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية الناتج عن انخفاض إيرادات بيع الغاز الطبيعي والنفط.

إيرادات المنتجات النفطية: لم تستطع إيرادات روسيا من منتجات الوقود الأحفوري أن تتعافى خلال عام 2023، حيث أظهرت بيانات وزارة المالية الروسية أن إيرادات مبيعات النفط والغاز الطبيعي انخفضت

بنحو 24% لتصل إلى 8.822 تريليونات روبل (99.4 مليار دولار) 2023 بعد انخفاض أسعار النفط، وتراجع مبيعات الغاز إلى أوروبا بفعل العقوبات الغربية التي ساهمت في ابتعادها عن مصادر الطاقة الروسية والبحث عن بدائل لتعويض النقص في أسواق الطاقة. فيما توقعت وزارة المالية ارتفاع إيرادات النفط والغاز الطبيعي إلى 11.5 تريليون روبل بحلول عام 2024 مع استمرار إعادة توجيه المنتجات النفطية إلى الصين والهند، كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل -3 صادرات النفط الروسية (مليون برميل يوميًا)

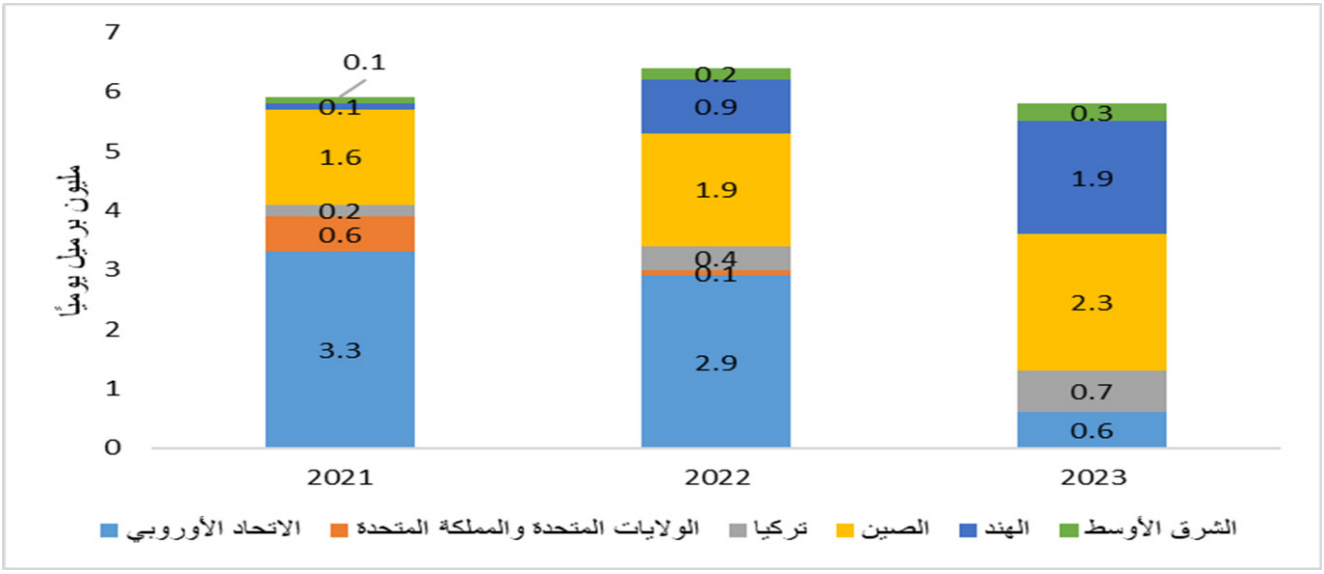

Source: International Energy Agency, Average Russian oil exports by country and region, 2021 –2023.

يتبين من الرسم السابق أن صادرات النفط الروسية للاتحاد الأوروبي انخفضت من 3.3 ملايين برميل يوميًا عام 2021 إلى 0.6 مليون برميل يوميًا خلال 2023، مقابل ارتفاع الصادرات إلى الصين والهند من 1.6 مليون برميل يوميًا و0.1 مليون برميل يوميًا على التوالي خلال عام 2021 إلى 2.3 مليون برميل يوميًا و1.9 مليون برميل يوميًا بحلول عام 2023. وفي هذا الشأن، أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي «ألكسندر نوفاك» أن حصة أوروبا من صادرات النفط الخام الروسية انخفضت إلى ما يتراوح بين 4% إلى 5% مقارنة بمستويات قبل الحرب الأوكرانية البالغة 40%-50%.

وبشكل عام، تراجعت صادرات النفط الروسية من 8.74 ملايين برميل يوميًا خلال 2021 إلى 8.61 ملايين برميل يوميًا خلال 2023، وهو نسبة تظل طفيفة مقارنة بالنتائج التي سعت لتحقيقها القوى الغربية عبر فرض العقوبات، عطفًا على انخفاض الإنتاج إلى 527 مليون طن متري خلال 2023 مقارنة مع 535 مليون طن متري في 2022، في ظل استمرار سياسات خفض الإنتاج الذي تنتجه روسيا بالاتفاق مع «أوبك بلس».

حجم التبادل التجاري: تحتل روسيا المرتبة السادسة عشرة في قائمة أكبر المُصدرين العالميين، والمركز الحادي والعشرين في قائمة أكبر الدول المستوردة حول العالم. وفيما يلي عرض لقيمة الصادرات والواردات الروسية للسلع والخدمات خلال الفترة التي تتراوح بين 2021-توقعات 2026:

الشكل 4- حجم الصادرات والواردات الروسية (مليار دولار)

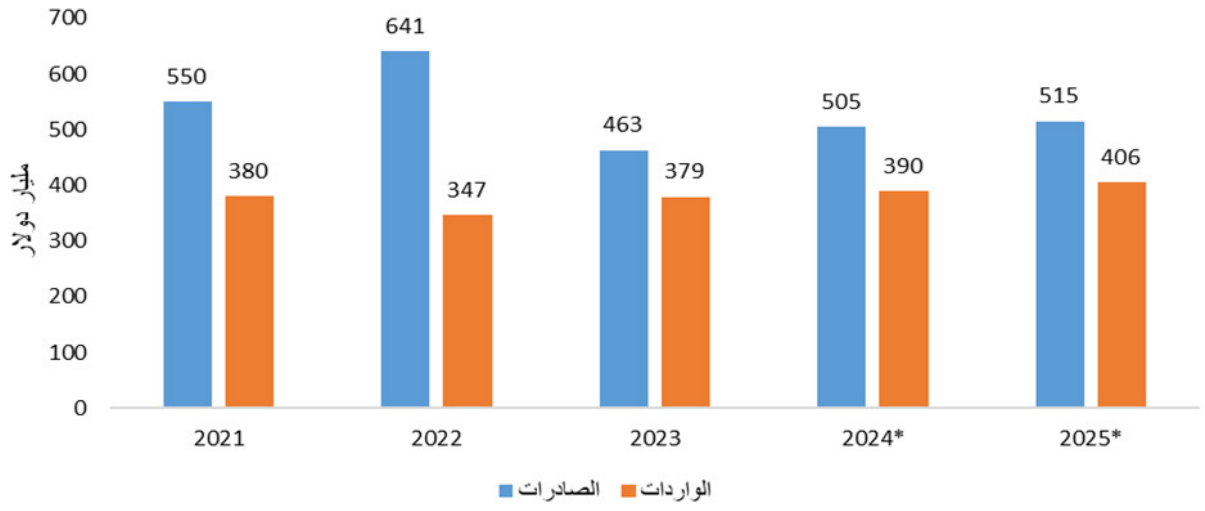

Source: Macroeconomic survey of the Bank of Russia.

يتبين من الشكل السابق أن الميزان التجاري الروسي حقق فائضًا خلال الفترة المذكورة سلفًا بفضل تجاوز قيمة صادرات السلع الروسية قيمة وارداتها، حيث بلغت الأولى نحو 463 مليار دولار خلال عام 2023 مقارنة بقيمة الأخيرة البالغة 379 مليار دولار، كما يتضح من الرسم أن الصادرات الروسية للعالم الخارجي قد تراجعت بنسبة 27.7% على أساس سنوي خلال 2023 مقابل ارتفاع في حجم الواردات بنسبة 9.22% على

أساس سنوي. وفي السياق ذاته، انخفضت صادرات روسيا إلى الدول الأوروبية بنسبة 68% لتصل إلى 84.9 مليار دولار، مع انخفاض الواردات بنسبة 12.3% أي 78.5 مليار دولار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع صادراتها إلى الدول الآسيوية بنسبة 5.6% لتصل إلى 306.6 مليارات دولار، وكذلك الواردات بحوالي 29.2% بقيمة تقترب من 187.5 مليار دولار.

سعر الصرف: تحسن سعر صرف الروبل الروسي مقابل الدولار الأمريكي خلال عام 2023 مدعومًا بمبيعات المصدرين من العملات الأجنبية وارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بأدنى مستوياته المسجلة عقب اندلاع الحرب الأوكرانية إذ سجلت حينها مستوى 100 روبل لكل دولار، كما تم دعم الروبل مؤخرًا بموجب مرسوم رئاسي يطلب من بعض المصدرين تحويل جزء كبير من إيرادات العملات الأجنبية. وهو ما يوضحه الرسم الآتي:

الشكل -5 سعر صرف الروبل مقابل الدولار الأمريكي

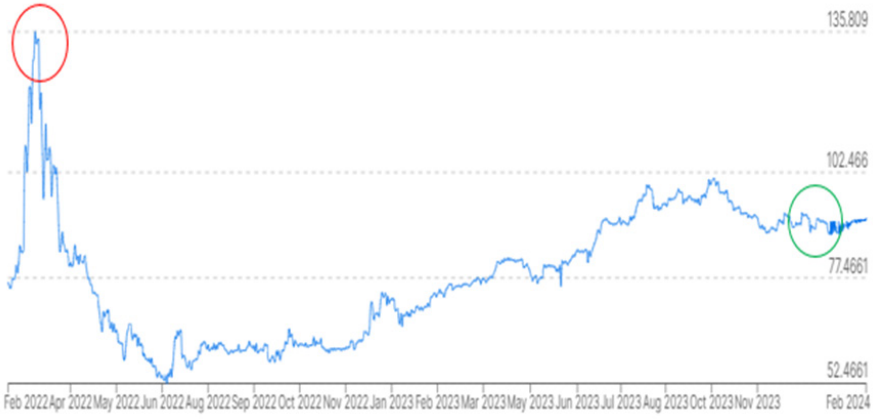

.Source: XE, USD to RUB Chart

وفي نوفمبر 2023، ارتفع الروبل الروسي إلى أعلى مستوى في ثلاثة أشهر ونصف مقابل الدولار إلى 90.80 روبل للدولار الواحد، وهو أقوى مستوى له منذ الثامن والعشرين من يوليو 2023، ليحافظ على استقراره في هذا المستوى حتى منتصف فبراير 2024.

صدمات جديدة للاقتصاد الأوكراني

تواجه الدول الغربية، التي لعبت دورًا محوريًا في تقوية الجبهة الأوكرانية وتعزيز قدراتها على الصمود في وجه أداة الحرب الروسية، مجموعة من الضغوط المتشابكة التي تلقي بظلالها على استمرارية المساعدات، بل وربما تناقصها أو تقليصها. وبناءً على ذلك، ينتظر الاقتصاد الأوكراني مصيرًا غير محسوم خلال العام 2024 خاصةً أن كييف تعتمد بشكل رئيس على المساعدات الخارجية، في ضوء استمرار الحرب الروسية على الساحة الأوكرانية وانخفاض مصادر إيراداتها الطبيعية. كما تحتاج أوكرانيا أيضًا إلى إيجاد طريقة لإعادة هيكلة حوالي 20 مليار دولار من الديون خلال العام الجاري بعدما وافق حاملو السندات السيادية على تأجيل السداد لمدة عامين في أغسطس 2022.

النمو الاقتصادي: بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني نحو 4.8% خلال عام 2023 مقارنة بانكماش ضخم قدره 29.1% خلال عام 2022، بضغط من تدمير البنية التحتية وإيقاف النشاط الاقتصادي وتعطيل حركة التجارة وتوقف الصادرات من السلع الأساسية كالحبوب والطاقة إلى جانب هروب الاستثمارات الأجنبية من البلاد، وعلى الرغم من الاتجاه نحو التعافي، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي لا يزال أقل بنحو الربع عما كان عليه في عام 2021، كما يُبين الرسم الآتي:

الشكل -6 نمو الناتج المحلي الإجمالي الأوكراني (%)

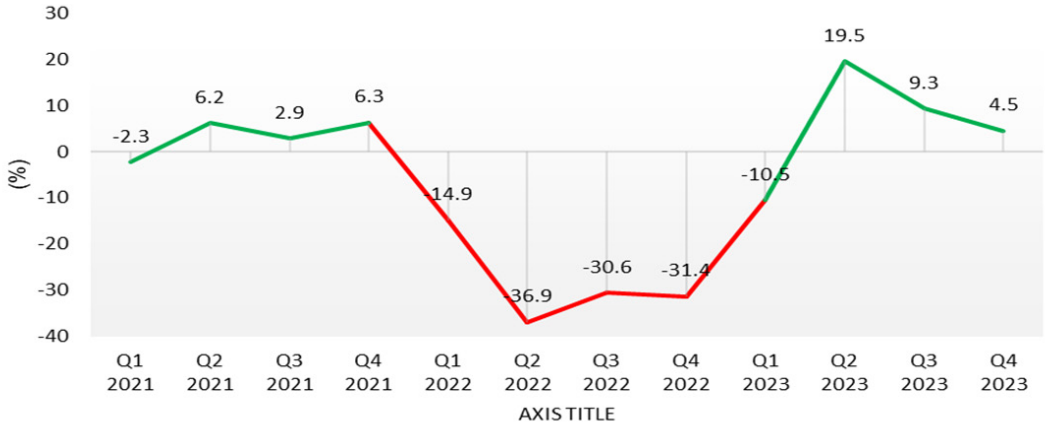

Source: State Statistics Service, Change in GDP, year-over-year.

وتشير توقعات المؤسسات الدولية إلى تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الأوكراني لما يتراوح بين 3.2% إلى 4% بحلول نهاية عام 2024، كما يُبين الرسم أدناه:

الشكل –7 توقعات المؤسسات الدولية لنمو الاقتصاد الأوكراني 2024

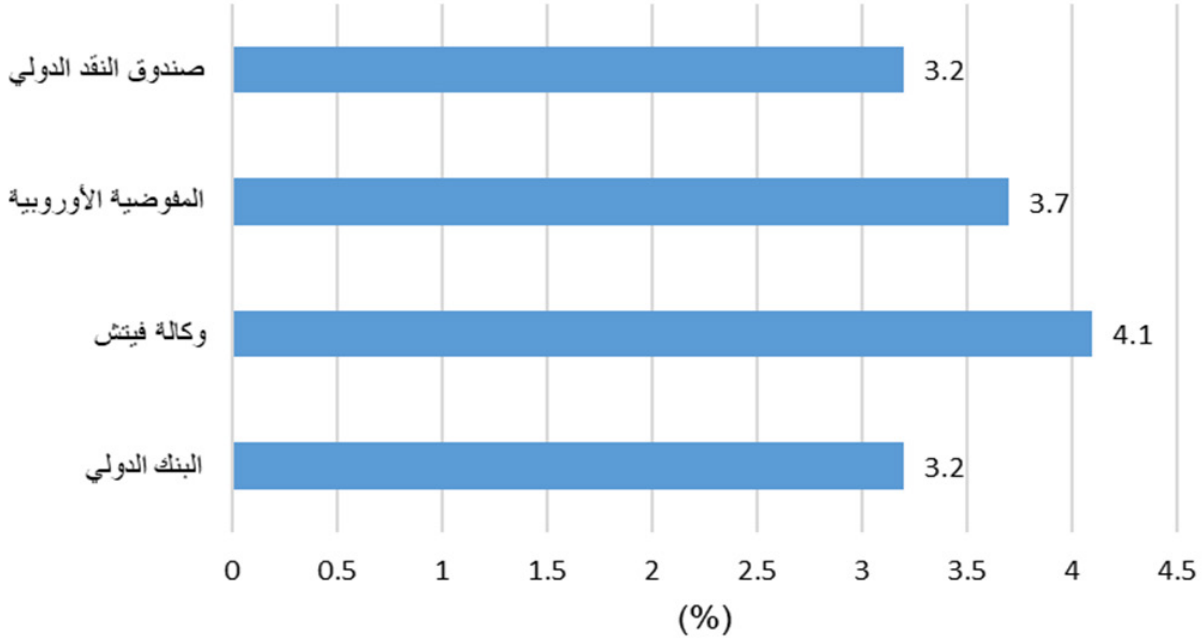

المصدر: بواسطة الباحث بالاعتماد على مواقع المؤسسات الدولية الرسمية.

معدل التضخم: دخلت أوكرانيا عام 2023 بتضخم قياسي مرتفع، مدفوعًا بالحرب وطباعة المزيد من العملة المحلية (الهريفنيا) لتغطية الإنفاق العسكري. ومع ذلك، تمت السيطرة على التضخم خلال العام، إذ سمحت التدفقات المنتظمة للمساعدات الأجنبية للحكومة بوقف التمويل بطباعة النقود للميزانية، كما يتضح من الرسم التالي:

الشكل -8 معدل التضخم الأوكراني (%)

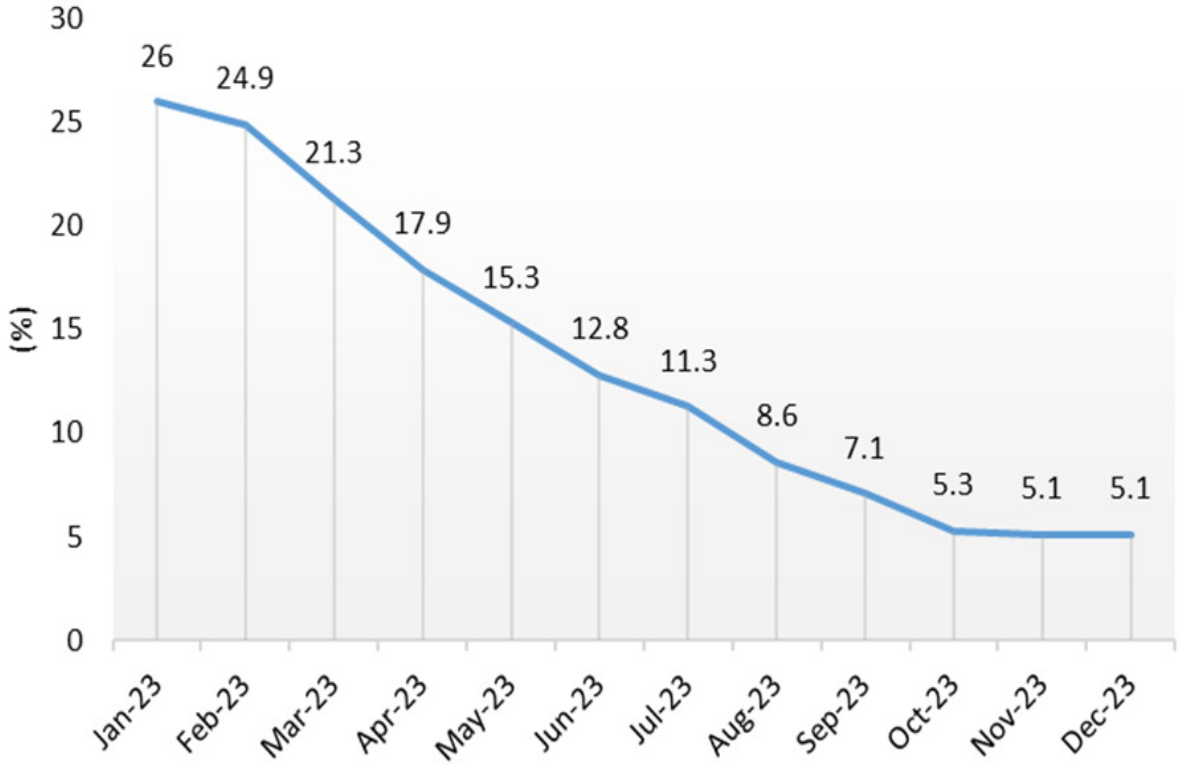

Source: State Statistics Service.

وبلغ معدل التضخم نحو 5.1% بحلول ديسمبر 2023، مقارنة بحوالي 26% سجلها الاقتصاد الأوكراني في يناير 2023. وكانت المفوضية الأوروبية قد أعلنت أن معدل التضخم البالغ 20.2% في 2022 قد تباطأ إلى 13.5% بحلول 2023 مع توقعات ببلوغه نحو 7.7% في 2024. وفي ظل تباطؤ معدل التضخم، قرر البنك المركزي الأوكراني، في ديسمبر 2023، خفض أسعار الفائدة للمرة الرابعة خلال العام الجاري بمقدار 100 نقطة أساس لتبلغ 15%، وفيما يلي استعراضًا لقرارات الفائدة الأوكرانية خلال عام 2023:

الجدول 2 – سعر الفائدة الأوكرانية (%)

يناير 2023	25
مارس 2023	25
أبريل 2023	25
يونيو 2023	25
يوليو 2023	22
سبتمبر 2023	20
أكتوبر 2023	16
ديسمبر 2023	15

Source: National Bank of Ukraine.

التبادل التجاري: ساهم الغزو الروسي وتدمير البنية التحتية للمصانع وحصار البحر الأسود في انهيار التجارة الخارجية الأوكرانية بسبب فقدان الموانئ مكانتها كبوابة التصدير الرئيسة للبلاد، ولهذا، شهد عام 2022 انخفاضًا كبيرًا في صادرات أوكرانيا بنسبة 35.1% وتراجعًا في الواردات بنسبة 24.2%، وعلى الرغم من رفع الحصار جزئيًا، في أغسطس 2022، إلا أن هذا الحصار شمل المنتجات الزراعية فقط بدلًا من صادرات أوكرانيا الرئيسة الأخرى، كالمنتجات المعدنية.

كما أحدثت الحرب تغييرات ملموسة في الهيكل الجغرافي للصادرات والواردات الأوكرانية، إذ صعدت صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 1.7% خلال عام 2022، ليصبح المتلقي الأهم للسلع الأوكرانية ممثلًا حاليًا 64% من الصادرات الأوكرانية، كما ارتفعت صادراتها إلى رومانيا بنسبة 150%، وسلوفاكيا بنسبة 51%، والمجر وبولندا بنسبة 40% و27% على الترتيب. وفيما يلي عرض لقيمة الصادرات والواردات الأوكرانية خلال 2021-2023:

الشكل -9 حجم الصادرات والواردات الأوكرانية (مليار دولار)

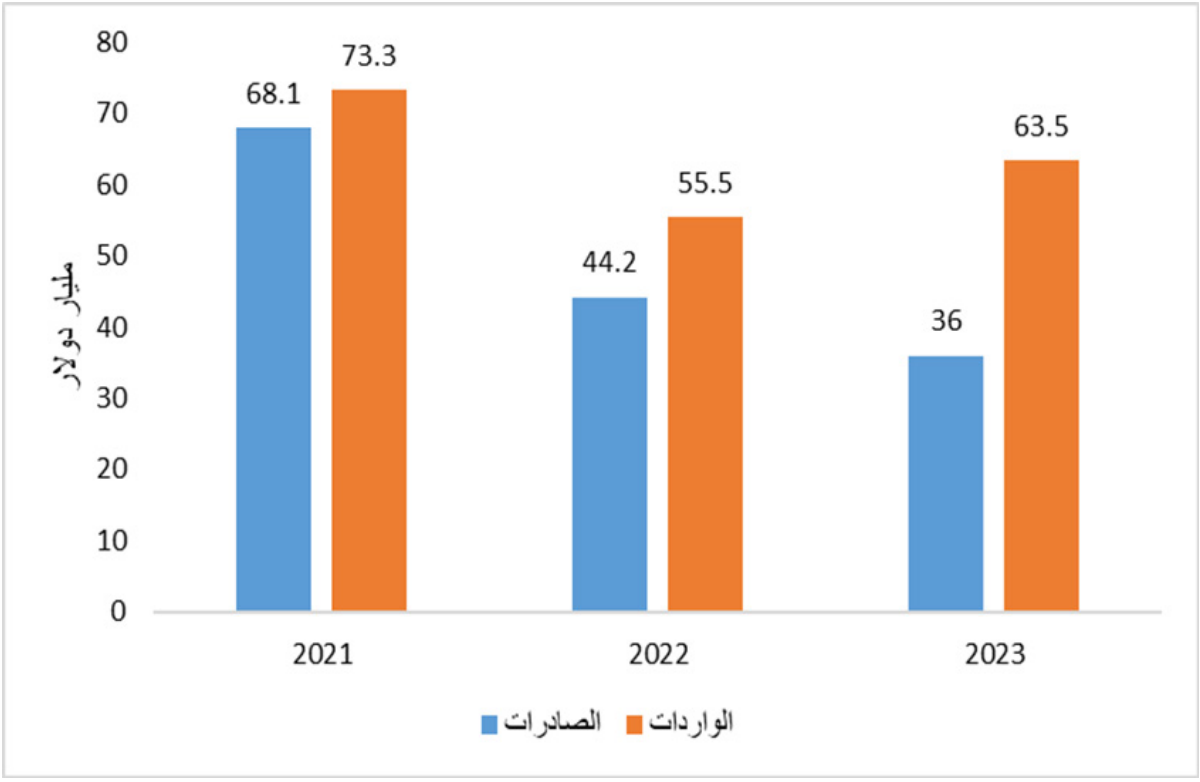

Source: State Customs Service of Ukraine.

يتبين من الرسم السابق أن الميزان التجاري الأوكراني قد حقق عجزًا متسعًا خلال عام 2023 يبلغ قيمته 27.5 مليار دولار مقابل 11.3 مليار دولار خلال عام 2022، ولا يرجع ذلك إلى تأثير الحرب الأوكرانية فحسب، بل

إلى تأثير الحصار البولندي للحدود الأوكرانية، وقد بلغت صادرات السلع الأوكرانية نحو 36 مليار دولار مقارنة بـ 44.2 مليار دولار خلال عام 2022، فيما سجلت الواردات نحو 63.5 مليار دولار مقابل 55.2 مليار دولار خلال العام السابق.

سعر الصرف: دخلت أوكرانيا عام 2023 بسعر صرف رسمي يبلغ 36.6 هريفنا أوكراني مقابل الدولار الأمريكي حيث أبقى البنك المركزي على سعر الصرف ثابتًا عند هذا المستوى منذ يونيو 2022، حينما قرر خفض قيمة العملة المحلية بنحو 25% من 29 هريفنا أوكراني لكل دولار إلى 36.6 هريفنا لكل دولار من أجل تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الأوكرانية، ودعم الاستقرار الاقتصادي مع استمرار الحرب، كما يتبين من الرسم أدناه:

الشكل –10 سعر صرف الهريفنا مقابل الدولار الأمريكي

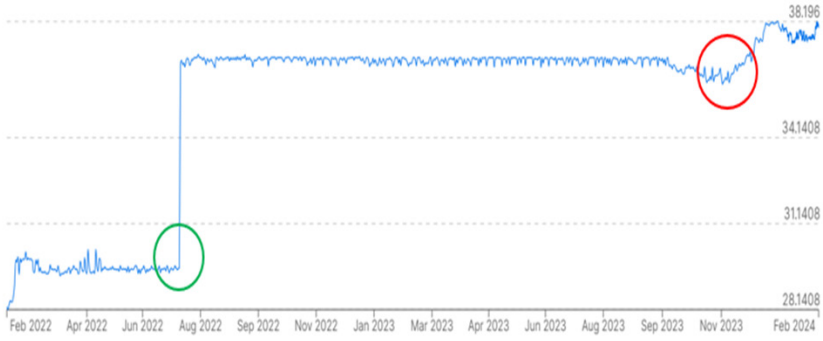

Source: XE, USD to UAH Chart.

ورغم محاولات المصرف المركزي للحفاظ على سعر الصرف ثابتًا من خلال بيع احتياطيات الذهب، إلا أنه بحلول بداية عام 2024 تراجعت قيمة الهريفنا مقابل الدولار إلى مستويات تبلغ 38 هيريفنا لكل دولار أمريكي.

المساعدات الأجنبية: استطاعت أوكرانيا أن تحافظ على مستوى مرتفع من المساعدات الأجنبية يبلغ 42.5 مليار دولار خلال عام 2023 مقارنة بالعام السابق الذي حصلت خلاله على 31.1 مليار دولار، وجاءت المساعدات في الغالب على شكل قروض أجنبية (72% من إجمالي المساعدات) وليست منحًا، ومع ذلك كانت القروض بشروط ميسرة من أجل مساعدة البلاد على تمويل ميزانيتها، كما يُبين الشكل الآتي:

الشكل –11 المساعدات الأجنبية لأوكرانيا (مليار دولار)

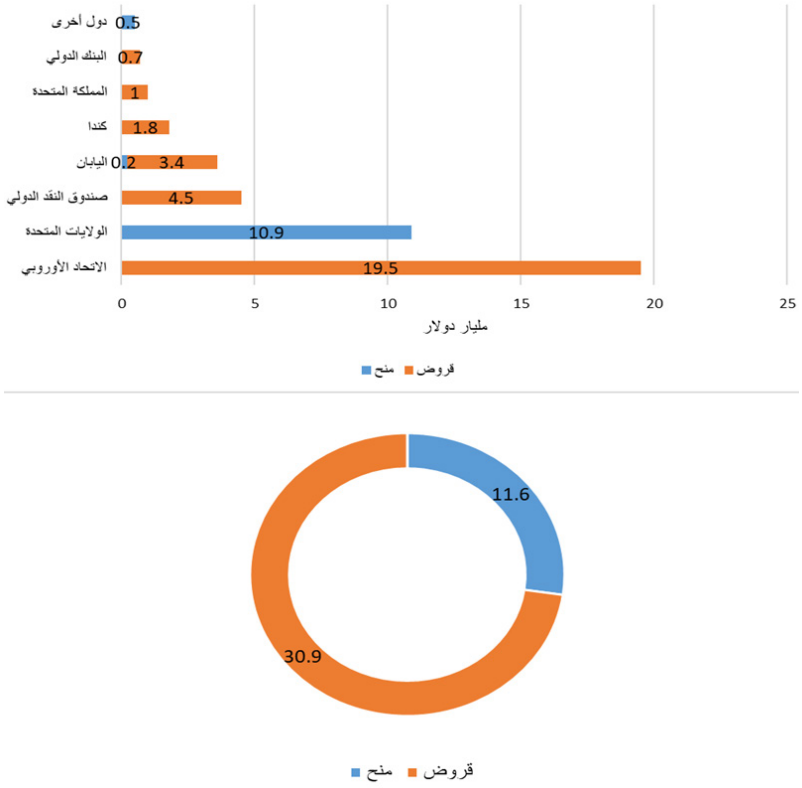

Source: Center for Economic Strategy, Ukraine's Economy in 2023 Overview.

وفي هذا السياق، ساعدت المنح والقروض الأجنبية أوكرانيا في تلبية نحو 71% من الاحتياجات التمويلية الإضافية للموازنة العامة لعام 2023، والتي بلغت نحو 59.9 مليار دولار، منها 47.9 مليار دولار لعجز الموازنة، و11.9 مليار دولار لسداد الديون. وبفضل المساعدات المالية الأجنبية، وصلت احتياطيات النقد الأجنبي إلى مستويات قياسية في عام 2023، والتي بلغت حوالي 40.5 مليار دولار، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2011،

وقد يشكل المستوى المرتفع للاحتياطي من العملات الأجنبية نوعًا من الدعم للاقتصاد الأوكراني في حالة حدوث تراجع في تدفق المساعدات.

آفاق قاتمة للاقتصاد العالمي

فاقمت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، من الأزمات التي يشهدها الاقتصاد العالمي منذ انتشار جائحة كورونا عام 2020 مرورًا بالحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 وحتى وقتنا الراهن، ولهذا، فمن المتوقع أن يسجل النمو الاقتصادي العالمي أبطأ وتيرة للنمو منذ 30 عامًا، كما أصبحت التوقعات على المدى المتوسط قاتمة بالنسبة للعديد من الاقتصادات النامية وسط اضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد، وتباطؤ التجارة العالمية، والتشديد المالي والنقدي.

النمو الاقتصادي العالمي: توقع البنك الدولي أن يتباطأ النمو العالمي للعام الثالث على التوالي من 2.6% عام 2023 إلى 2.4% في عام 2024، ومن المتوقع أن تنمو الاقتصادات النامية بنسبة 3.9% فقط، و1.2% للاقتصادات المتقدمة. وبحلول نهاية عام 2024، سيعاني المزيد من المواطنين في حوالي واحدة من كل أربع دول نامية ونحو 40% من البلدان منخفضة الدخل من الفقر المدقع.

فيما رجح صندوق النقد الدولي أن يبلغ النمو العالمي لعام 2024 نحو 3.1% ليرتفع إلى 3.2% بحلول نهاية 2025، ومع ذلك، فإن التوقعات للفترة 2024-2025 أقل من المتوسط التاريخي للنمو خلال الفترة بين 2000 و2019 البالغ 3.8%، بسبب تأثيرات ارتفاع أسعار الفائدة للبنوك المركزية، والقفزات القياسية المسجلة في معدل الديون العالمية، وتراجع النشاط الاقتصادي.

التضخم العالمي: من المتوقع أن يتباطأ معدل التضخم العالمي من 6.8% في عام 2023 إلى نحو 5.8% و4.4% خلال عامي 2024 و2025 على الترتيب، ومن المتوقع أن تشهد الاقتصادات المتقدمة تراجعًا أسرع في التضخم، مع انخفاضه بمقدار نقطتين مئويتين في عام 2024 إلى 2.6%، مدفوعًا بتأثير السياسات النقدية التشددية، مقارنة بالأسواق الناشئة والاقتصادات النامية التي ستشهد تضخمًا يبلغ 8.1%. ويُمكن توضيح توقعات صندوق النقد الدولي على النحو الآتي:

الشكل -12 توقعات النمو والتضخم العالمي (%)

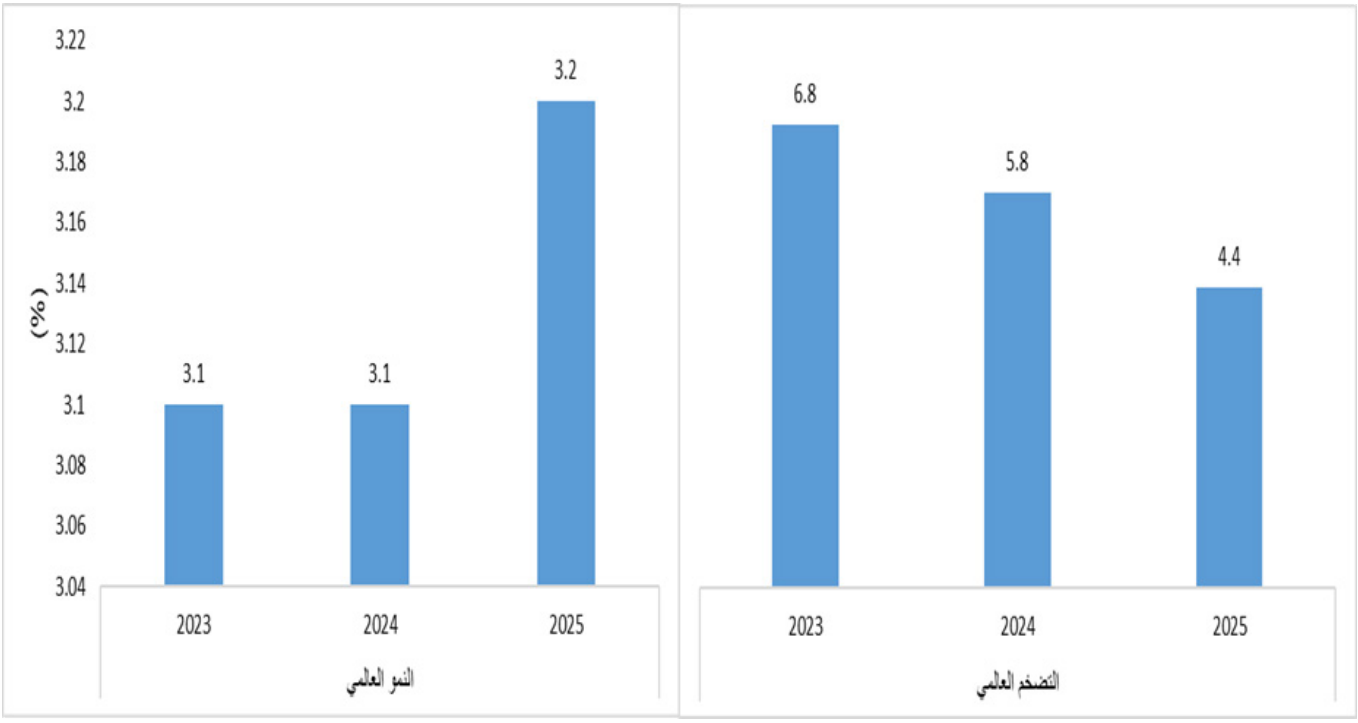

Source: International Monetary Fund, World Economic Outlook- January 2024.

التجارة العالمية: تعرض قطاع الشحن البحري، وهو العمود الفقري للتجارة الدولية، لضغوط ناجمة عن عدة أزمات خلال الشهور الأخيرة، من بينها: الظواهر المناخية المتطرفة وجفاف قناة بنما وهجمات جماعة الحوثيين على السفن في البحر الأحمر، مما أجبر السفن على تجنب الملاحة في الممرات التي تعاني من اضطرابات، ولهذا، تم تغيير مسار مئات من سفن الحاويات والسفن الأخرى حول رأس الرجاء الصالح بجنوب أفريقيا مما أضاف وقتًا إضافيًا لمدة الرحلات الطبيعية بحوالي 7 أيام إلى 20 يومًا، وهو ما رفع أيضًا من تكاليف استهلاك الوقود والتشغيل فضلًا عن تكاليف التأخير بالنسبة للمصدرين والمستوردين والمستخدمين النهائيين.

ومن شأن تأخير السفن عن موعد وصولها وتحويل مسار سيرها، أن يتسبب في حدوث اضطراب كبير في التجارة العالمية، حيث أظهرت أحدث بيانات مؤشر «كييل – Kiel» التجاري لشهر ديسمبر 2023، الذي يصدره

معهد «كييل» الألماني، أن التغييرات الأخيرة التي طرأت على قطاع الشحن تسببت في انخفاض حجم الحاويات المنقولة بالبحر الأحمر بأكثر من النصف، أو بحوالي 70% تقريبًا، كذلك انخفضت التجارة العالمية بنسبة 1.3% في الفترة من نوفمبر 2023 إلى ديسمبر 2023. ومن المتوقع أن يبلغ نمو التجارة العالمية 3.3% فقط في عام 2023، ولا يرجع هذا التباطؤ إلى اضطرابات البحر الأحمر فحسب، بل إلى ازدياد الحمائية التجارية مع فرض نحو 3000 قيد تجاري خلال عام 2023 ارتفاعًا من نحو 1100 في 2019.

استخلاصًا لما سبق، جاء عام 2023 حاملًا تحديات جديدة أمام الاقتصاد الأوكراني نتيجة لاستمرار الحرب وعدم وضوح الرؤية تجاه استمرار المساعدات الأجنبية وكذلك أمام الاقتصاد العالمي مما فرض قيودًا على معدلات نموه وحركة التجارة العالمية، وفي المقابل، كافح الاقتصاد الروسي من أجل التخفيف من تأثيرات العقوبات الأجنبية على القطاعات المختلفة مما أسفر عن تحقيق معدلات نمو إيجابية والحفاظ على استقرار الروبل الروسي، إلا أن استمرار هذه التحولات التي طرأت على الاقتصاد الروسي والأوكراني والعالمي يُعد أمرًا غير مضمون نظرًا لحالة الضبابية وعدم اليقين التي يشهدها العالم خلال السنوات الأخيرة.

الخاتمة

حمل العام الثاني للحرب الروسية الأوكرانية بعض الملامح التي تبدو مغايرة للعام الأول في ضوء حالة «الجمود» التي يشهدها الميدان، كنتيجة لعدم قدرة طرفي الحرب على تحقيق اختراق مؤثر على الجبهة يؤدي إلى إعادة تأطير معادلة التفاعلات التي تحكم المشهد، وهو ما بدا كمؤشر على دخول الحرب لحالة من الاستنزاف التي تفرض تكاليف على الجميع، وليس فقط طرفي الحرب.

وهو الأمر الذي ساهم -فيما يبدو- في «خفوت الزخم» المحيط بالحرب الروسية والأوكرانية وتطوراتها، بالاستناد إلى أن طول أمد الحرب قد حمل انعكاسات على الداخل الأمريكي بطريقة أدت إلى ظهور انقسامات واضحة، ليست فقط على المستوى السياسي، وإنما على المستوى الشعبي أيضًا، ناهيك عما بدا كحالة «إرهاق أوروبي» تحتاج إلى إعادة النظر في الموقف الحالي. وقد أدى ذلك إلى اضطراب في الدعم المقدم لأوكرانيا على خلفية حالة التباين الغربي بشأن حجم الدعم وأفق استمراره.

هذا، وقد أدى تأجج الوضع في الشرق الأوسط كنتيجة لعملية «طوفان الأقصى» التي تم إطلاقها، في 7 أكتوبر 2023، وما تبعها من عدوان إسرائيلي غاشم على قطاع غزة، إلى تحويل بؤرة الاهتمام مجددًا صوب الشرق الأوسط، في ضوء نظرة الولايات المتحدة لإسرائيل كحليف استراتيجي يتطلب منها توفير كامل الدعم الذي يحتاج إليه. وهي المسألة التي نجم عنها كشف حالة «النفاق السياسي» و«ازدواجية المعايير» الناتجة عن تشديد الغرب على أهمية احترام القانون الدولي في دفاعه عن أوكرانيا، والتنصل منه حينما يتعلق الأمر بإسرائيل.

وفي خضم ذلك، قد سعت روسيا للاستفادة من هذا المشهد، ليس فقط لتحقيق مكاسب ميدانية داخل ساحة الحرب، وإنما من خلال شن حرب دعائية ضد الغرب مفادها زيف السردية الغربية وتردي القيم التي يروج لها، كون توظيفها يتم فقط بشكل مسيس لخدمة مصالحه وتحقيق أهدافه. علاوة على ذلك، فقد مالت روسيا صوب تبني موقف أكثر «اتزانًا» تجاه غزة، ليس فقط لصرف الاهتمام الدولي عن الساحة الأوكرانية، وإنما لدعم تقاربها مع دول الجنوب العالمي التي تؤمن بعدالة القضية الفلسطينية.

واستنادًا إلى ذلك، فعلى الرغم من تراجع الحديث بشأن مسارات التسوية السلمية للحرب الأوكرانية خلال العام الثاني، إلا أنه يبدو وجود ثمة فرص حقيقية أمام المسار التفاوضي لجذب الزخم من جديد، بالاستناد إلى وجود رغبة لتجاوز حالة «الإنهاك» التي تسبب فيها استمرار الحرب لعام ثالث. ففي

ضوء النظر إلى تعدد مبادرات التسوية الصادرة عن بعض الفاعلين الدوليين، مثل: تركيا، وإيطاليا، والصين، وأفريقيا، وإندونيسيا، وتواضع قدرتها على التأثير في المشهد، تجدر الإشارة إلى وجود تحول نوعي قد يساهم في دعم هذا المسار، ألا وهو التحول في الرؤى الغربية بشأن أوكرانيا من «الانتصار المطلق» إلى «تبريد الساحة».

وهي المسألة التي تجلت بشكل واضح في بعض الأطروحات الصادرة عن مراكز الفكر الغربية، ومن أبرزها الأطروحة التي بلورها «مايكل أوهانلون» والصادرة عن مؤسسة «بروكنجز»، والتي تضمنت مقترحًا لحلحلة الساحة الأوكرانية يقوم على التركيز على حماية الأراضي التي لا تزال تحت سيطرة كييف، ودعم التعافي الاقتصادي الأوكراني، أي لا يستهدف تحرير الأراضي التي سيطرت عليها موسكو عسكريًا، وإنما من خلال مسار دبلوماسي واقتصادي طويل الأمد. وقد سبق هذا التصور أطروحة أخرى قدمها «أوهانلون» بالتعاون مع «ليز هوارد» تتمثل في إنشاء منظمة أمنية جديدة تُعرف باسم «الجماعة الأمنية الأطلسية-الآسيوية» Atlantic-Asian Security Community (AASC)، ليست بهدف مواجهة روسيا، وإنما بهدف التنسيق والإشراف والتدريب.

ومن ثمّ، فإن العام الثالث للحرب الروسية الأوكرانية الذي يبدأ في 24 فبراير 2024 يبدو مرشحًا لمزيد من التطورات غير المتوقعة، وبالأخص مع تعقد المشهد الميداني في ساحة الحرب، وتشابك المشكلات التي تواجه الداعمين الغربيين، وأيضًا غموض الساحة الروسية والتفاعلات التي تتم بين نخبتها، بالإضافة إلى تصلب الأزمات التي تشهدها الساحة الدولية، وكذا تأزم الأوضاع في الشرق الأوسط، ناهيك عن تداعيات كل هذه الأمور مجتمعة على مستقبل النظام الدولي.

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل، إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: 20226905861+ - 20226905862+ - 20226905863+

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg